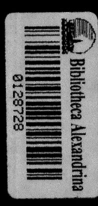
مكتبة الأهرام
للبحث العلمى

الاقتصاد

المجلد الثانى

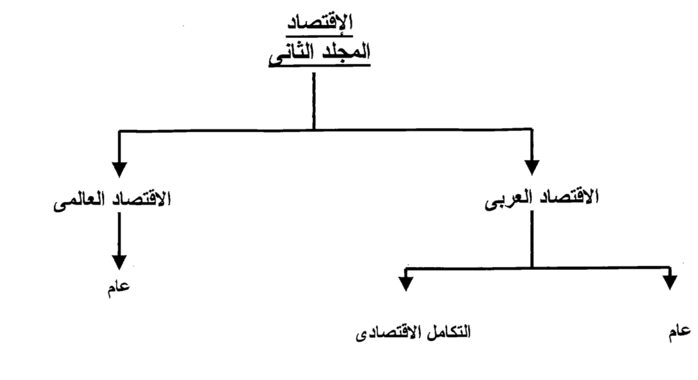


الإقتصاد

المجلد الثانى

إعـــــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمى


الإقتصاد
المجلد الثانى
الاقتصاد العربى
الاقتصاد العالمى
عام
التكامل الاقتصادى
عام

الإقتصاد العربى

عـــام

الاقتصاد العربى

(عام)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اقتصادات البلدان العربية	شفيق الأسدى	الحياة	١٢٠٣٥	٩٦/٢/٥	١٣٧
٢	٢,٤% نمو الاقتصادات العربية فى ٩٤	تاج الدين عبدالحق	الشرق الأوسط	٦٢٩٩	٩٦/٢/٢٦	١٣٩
٣	الاسكوا تقرأ الطالع	—	العالم اليوم	١٩١٣	٩٧/٥/١٩	١٤١
٤	طبيعة التجارة الخارجية	بهاء الطباطبائى	الحياة	١٢٥٤٢	٩٧/٧/٢	١٤٦
٥	اصلاح الاقتصادات العربية	مدحت البسيونى	العالم اليوم	٢٢٤١	٩٨/٦/١٤	١٤٨
٦	ارتفاع اجمالى الناتج المحلى	فادية الزعبى	السياسة	٦٨٥٢	٩٧/٩/١	١٥٠
٧	نمو الاقتصادات العربية	محمد شرف	الحياة	١٢٦٣١	٩٧/٩/٢٩	١٥٢
٨	افتقار الأسواق المالية العربية للعمق	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩١	٩٨/١١/١٤	١٥٣
٩	معظم الدول العربية مازالت تفتقر الى قاعدة بيانات	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٢	٩٨/١١/١٥	١٥٥
١٠	الدول العربية مطالبة بصرف جهودها	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٣	٩٨/١١/١٦	١٥٧
١١	نظرة جديدة على مستقبل التعاون	محمود عبدالفضيل	الأهرام	٤١١٧٦	٩٩/٩/١	١٥٩

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٢٠٣٥
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٩٦/٢/٥

«التقرير الاقتصادي العربي الموحد» يشير إلى ظاهرة ارتفاع الاستهلاك الحكومي

اقتصادات البلدان العربية تتجه نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي

□ ابو ظبي -
من شفيق الأسدي:

■ اكدت الدوائر الاقتصادية العربية ان معدل النمو في لبنان ناهز العام الماضي ٣٧ في المئة، مسجلاً بذلك أعلى معدل للنمو في الدول العربية. واشارت إلى ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انتهجت سياسات تجارية متحررة حققت نتائج ايجابية، وإلى أن الاقتصادات العربية باتت أكثر توجهاً نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وذكر «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» لعام ١٩٩٥ ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية بلغ ٢.٤ في المئة، وارتفع في المجموعة الاولى والتي تضم كلاً من السعودية والإمارات وتونس وجيبوتي والسودان وسورية وقطر ولبنان والمغرب وموريتانيا إلى ٥.٩ في المئة، وبلغ في المجموعة الثانية والتي تضم الأردن والبحرين والكويت وليبيا ومصر ٢.٠-٤ في المئة.

وأوضح التقرير الذي يعده «صندوق النقد العربي» بالتعاون مع «الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي» و«منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول» (اوبك) و«الامانة العامة لجامعة الدول العربية»، ان معدلات النمو تباينت ايضاً داخل المجموعة الواحدة بين الدول التي تضمها، حيث تراوحت بين ٢ في المئة في السعودية و٣٧ في المئة في لبنان والإمارات ثلاثة في المئة ومثلها قطر.

واكد التقرير الذي وزع ملخص عنه في ابو ظبي امس ان الانفاق الاستثماري في الدول العربية ناهز ١١٢ بليون درهم عام ١٩٩٤ وذلك بنسبة ٢٢.٢ في المئة في الناتج المحلي الاجمالي مقابل ١٠٧ بلايين دولار عام ١٩٩٣.

واوضح ان الانفاق الاستثماري في الدول العربية النفطية بلغ العام الماضي ٨١ بليون دولار، وهو ما يعادل ٧٢ في المئة من اجمالي الانفاق الاستثماري في الدول العربية، مؤكداً ان السعودية حققت اعلى معدل انفاق بلغ ٢٨ بليون دولار، بينما بلغ ١٤ بليون دولار في كل من العراق والجزائر، ونحو ١٠ بلايين دولار في الإمارات وسبعة بلايين دولار في ليبيا وثلاثة بلايين دولار في الكويت وبليونين من الدولارات في كل من البحرين وقطر وسلطنة عمان.

ويستند واضعو التقرير في المعلومات التي وضعوها إلى المعلومات والارقام التي يحصلون عليها من الدول العربية ومن مصادر متصلة تتم مراجعتها مع الدول العربية.

وقال التقرير إن دول مجلس التعاون انتهجت سياسات تجارية متحررة حققت نتائج ايجابية مثل إلغاء جانب كبير من القيود الكمية على الاستيراد واحتكار الحكومة لاستيراد الكثير من السلع الأساسية وتشجيع الصادرات.

وذكر ان دول مجلس التعاون تعمل على استكمال انشاء الاتحاد الجمركي لتوحيد التعرفة الجمركية الذي يؤدي إلى تبسيط تطبيق قاعدة المستوى الوطني، وقواعد المنشا على السلع والخدمات المتبادلة بين دول المجلس.

واكد ان التزام بعض الدول العربية تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية في صورة شاملة في ظل اتفاقية جولة «اورغواي» سيؤمن فرصة ملائمة للدول العربية للعمل على إلغاء الحواجز التي تعوق انسياب التجارة العربية.

ودعا واضعو التقرير إلى انشاء مناطق تجارة حرة بين الدول العربية والتخلص من الحماية الجمركية وغير الجمركية التي تعيق نمو التجارة البينية وزيادة التجارة وتوسيع نطاق التحرير ليشمل جميع السلع والخدمات واقامة منطقة عربية للتجارة الحرة للتكامل الاقليمي والصناعي والزراعي من اجل دخول الصادرات العربية إلى الأسواق العربية.

واوضح التقرير ان قيمة التجارة العربية البينية سجلت تراجعاً بنسبة ٣.٩ في المئة خلال عام ١٩٩٤ وان التجارة الخارجية شهدت العام الماضي تحسناً حيث ارتفعت قيمة الصادرات من الدول العربية بنسبة خمسة في المئة بعد ان تراجعت عام ١٩٩٣ بالنسبة نفسها لتصل إلى زهاء ١٢٥.٧ بليون دولار، فيما ارتفعت القيمة الاجمالية للواردات العربية نحو ٢ في المئة لتصل إلى ١١٤.٩ بليون دولار.

واضاف ان الجزء الاكبر من تلك الزيادة كان من نصيب الإمارات وليبيا ومصر، بينما زادت بدرجات اقل في الأردن والبحرين وسورية والصومال وعمان واليمن ولبنان وهبطت الواردات في السعودية بنسبة ١٤.٥ في المئة.

واشار إلى أن اداء الصادرات في الدول العربية لا يزال دون المستوى المطلوب، وإلى أن هناك بعض البطء في استجابة قطاعات التصدير للاصلاحات التي تمت وإن بعض الدول العربية تأثر بفقدانه أسواق التصدير في الاتحاد السوفياتي السابق ودول اوروبا الشرقية.

واكد التقرير ان الاقتصادات العربية خلال الأعوام الاخيرة باتت اكثر توجهاً إلى الخارج، مع ازدياد حرية الانظمة التجارية، وان الاندماج في الاقتصاد العالمي يسهل من عملية دخول الصادرات العربية إلى الأسواق الاجنبية في المجالات التي يتمتع فيها بالميزة النسبية. وقال إن الدول العربية تنفذ الآن سياسات اكثر انفتاحاً في برامج الاصلاح الهيكلي والتصحيح وتحرير التجارة، واعطاء دور اكبر لقطاع التصدير.

وذكر ان حصيلة صادرات السلع والخدمات من الدول العربية بلغ العام الماضي ١٦٨ بليون دولار مقابل ٢٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٠، وارجع ذلك إلى تراجع عائدات الصادرات النفطية من ٢٥٢ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٢٥ بليون دولار عام ١٩٩٤ وهو ما يعادل ثلث الناتج المحلي الاجمالي.

واضاف ان الصادرات العربية ارتفعت من ٢٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى نحو ٤٢ بليون دولار عام ١٩٩٤ نتيجة للآليات الاقتصادية التي اتبعتها الدول العربية وسياسات تحرير القطاع الخاص للقيام بدور رئيسي في الدول العربية، وبالمقابل ارتفعت واردات الدول العربية من السلع والخدمات بمعدل ٨.٨٦ في المئة لتبلغ ١٧٢ بليون دولار في عام ١٩٩٤ وبنسبة ٣٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي مقابل ١٥١ بليون دولار عام ١٩٨٠.

واوضح ان ارتفاع قيمة الواردات يرجع إلى الزيادة في أسعار السلع في الأسواق العالمية ومحدودية الطاقات الانتاجية العربية.

وذكر التقرير ان قطاعات الانتاج السلعي ساهمت بنحو ٥٢ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، بينما كانت هذه القطاعات تساهم بنسبة ٧٠ في المئة في العام ١٩٨٠.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : شفيق الأسدى
الموضوع الفرعى : عام | رقم العدد : ١٢٠٣٥
المصدر : الحياة | تاريخ الصدور : ٩٦/٢/٥

وبلغت الحصة النسبية لكل من قطاعات الانتاج السلعي وقطاعات الخدمات ٥٢ في المئة و٤٧ في المئة على التوالي وحقق قطاع الزراعة ١٤ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية والصناعات الاستخراجية ٢٠ في المئة والتمويلية ١١ في المئة والتشييد سبعة في المئة والكهرباء واحداً في المئة.

واكد التقرير على ضرورة اتباع سياسات لتحفيز القطاعات السلعية وحثها على النمو وزيادة مساهمتها في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية من اجل تحقيق التوازن بين العرض المتاح من السلع والطلب المتزايد عليها.

وذكر ان الاستهلاك الحكومي والخاص ينمو بمعدل ٣.١ في المئة وانه وصل إلى ٢٩٨ بليون دولار وما نسبته ٧٩ في المئة من اجمالي الناتج المحلي، حيث ارتفع الاستهلاك الخاص إلى نحو ٥٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٥، مشيراً إلى فشل الجهود العربية لتخفيض الاستهلاك الحكومي في معظم الدول العربية.

واكد ان النجاح في رفع حجم صادرات الدول العربية يعتمد على القدرات التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق الخارجية، مشيراً إلى ان مدفوعات واردات الدول العربية الاجمالية تاثرت بالارتفاع في سعر صرف المارك والين والفرنك الفرنسي إلى الدولار.

كما اكد التقرير ان التحديات التي تواجه ميزان المدفوعات في الدول العربية تتمثل في اضطراب أسعار صرف العمليات الرئيسية وتدهور الدولار، والآثار المترتبة على جولة «أوروغواي».

وقال إن ميزان المدفوعات في الدول العربية سيعاني من بعض الانعكاسات السلبية على المدى القصير منها فقدان المعاملة التفضيلية لبعض الصادرات وارتفاع كلفة الواردات الغذائية نتيجة لتخفيض وإزالة الدعم في الدول المنتجة لهذه السلع، الامر الذي يشكل ضغوطاً اضافية على الموازين التجارية في الدول العربية.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	تاج الدين عبدالحق
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العــــدد :	٦٢٩٩
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـدور :	٩٦/٢/٢٦

التقرير الاقتصادي العربي الموحد يشير إلى بعض الإيجابيات

2.4 في المائة نمو الاقتصادات العربية في 94 رغم تراجع إيرادات النفط

ابوظبي:
من تاج الدين عبد الحق

قدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي صدر عن صندوق النقد العربي في ابوظبي امس معدل النمو في اقتصادات الدول العربية بحوالي 2.4 في المائة.

وقال الدكتور جاسم المناعي مدير عام ورئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي في مؤتمر صحافي عقده بمقر الصندوق امس لاعلان تفاصيل التقرير العربي الموحد ان معدل النمو المحقق يخفي العديد من العوامل الايجابية ومن ابرزها النتائج الجيدة التي تم تحقيقها في اطار السياسات التي تنتهجها معظم الدول العربية لاصلاح وتحرير اقتصاداتها والاصلاحات الهيكلية الرامية الى تنويع القاعدة الانتاجية وتقليل الاعتماد على صادرات معينة.

ويغطي التقرير الموحد حتى سنة 1994، حيث يصدر بعد عام من تحليل البيانات والارقام التي ترد من الدول العربية المختلفة.

وذكر الدكتور المناعي ان الدول العربية التي تطبق برامج تصحيح اقتصادي استطاعت ان تحقق معدلات نمو تراوحت بين نحو 7 في المائة و37 بالمائة ويستثني من ذلك الجزائر التي شهدت معدل نمو سالبا.

وفي ما يتعلق بالدول المصدرة للنفط على الرغم من استمرار انخفاض اسعار النفط العالمية وتراجع سعر صرف الدولار فقد تمكنت الامارات والسعودية وقطر من تحقيق معدل نمو اعلى من العام الذي سبقه.

6.1 في المائة نمو القطاع الزراعي

وفي ما يتعلق باداء القطاعات الانتاجية حقق القطاع الزراعي خلال العام معدل نمو بلغ 6.1 في المائة. وارتفعت مساهمته في مجمع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية بصورة طفيفة لتبلغ حوالي 14 في المائة. ويرجع هذا التحسن الى زيادة المساحة المحصولية بنسبة 12 في المائة والظروف المناخية المناسبة التي سادت بعض الدول العربية. وكذلك الى التحسن في معدلات الغلة الناتجة عن الجهود المبذولة للتوسع الراسي من خلال استخدام البذور المحسنة وترشيد استخدام الاسمدة وتوفير الخدمات الارشادية لنقل وتوطين اساليب التقنية الحديثة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان انتاج معظم الحبوب الرئيسية ارتفع خلال العام بنسبة 15 في المائة. ارتفع انتاج القمح بنسبة 18 في المائة والشعير بنسبة 43 في المائة والذرة الشامية بنسبة 12 في المائة والارز بنسبة 10 في المائة.

كما ارتفع انتاج المحاصيل المروية حيث حقق انتاج المحاصيل السكرية معدل نمو بلغ 8.8 في المائة وارتفع انتاج الفواكه بصورة طفيفة 0.7 في المائة.

وارتفع انتاج اللحوم بنسبة 3 في المائة خلال العام، وارتفع انتاج الاسماك بنسبة 4 في المائة.

الا ان انتاج البذور الزيتية والالياف انخفض بحوالي 22 في المائة و8 في المائة على التوالي كما انخفض انتاج الخضروات بنسبة 1.8 في المائة. واشار التقرير الاقتصادي العربي الى انه على الرغم من ارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي في عام 1994 الا انه تنبغي الاشارة الى ان كفاءة استخدام الموارد المائية التي تتسم بالندرة في الدول العربية ما زالت متدنية.

ويعكس ذلك بشكل عام استمرار الاعتماد على اساليب الري التقليدية التي تزيد معها معدلات التبخر والتسرب والهدر. كذلك وعلى الرغم من الزيادة في انتاج اللحوم والالبان والبيض في عام 1994 فان النتائج المحققة في قطاع الثروة الحيوانية بوجه عام لا تتناسب مع الامكانات الكبيرة المتاحة لنمو هذا القطاع في الدول العربية.

القطاع الصناعي يتجاوز الانكماش

وفي مجال التجارة الخارجية في السلع الزراعية فقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية العربية بنسبة تقارب 2 في المائة في عام 1993، نتيجة لتراجع الاسعار في الاسواق العالمية، اضافة للقيود المفروضة على السلع الزراعية في بعض الدول المستوردة. وارتفعت الواردات الزراعية بنسبة 1.4 في المائة ليرتفع بذلك العجز في الميزان التجاري الزراعي خلال عام 1993 بنسبة 2.3 في المائة ليبلغ 19.1 مليار دولار، والجدير بالذكر ان قيمة الواردات من السلع الغذائية الاساسية واهمها الحبوب ثم الالبان فاللحوم والزيوت والسكر قد ارتفعت بنسبة 1.3 في المائة في عام 1993.

وفي ما يتعلق بالاستثمار الزراعي فان التقديرات تشير الى ارتفاع حجمه بنسبة 2.1 في المائة في عام 1993. ومع ذلك فان نسبته الى اجمالي الاستثمارات القطاعية لم تتجاوز 3.7 في المائة.

واشار الدكتور المناعي الى ان القطاع الصناعي في الدول العربية قد استأنف النمو بمعدل 1.2 في المائة عام 1994 بعد انكماشه في عام 1993 بنمو 3.1 في المائة.

ويعزى هذا التطور الايجابي الى الاداء الطيب لقطاع الصناعة التحويلية الذي نما بنسبة 7.4 في المائة في عام 1994. وارتفعت بذلك مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من 10.2 في المائة في عام 1993 الى 10.7 في المائة في عام 1994.

اما قطاع الصناعة الاستخراجية فقد استمر التراجع فيه للعام الثاني على التوالي في عام 1994، وهو ما يعكس الى درجة كبيرة ضعف اسعار النفط في الاسواق الدولية.

وسجل هذا القطاع في عام 1994 نموا سالبا قدره 2 في المائة لتنخفض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية من 19.5 في المائة في عام 1993 الى 18.7 في المائة في عام 1994.

وتشكل الصناعات البتروكيماوية والانشطة المتفرعة عن النفط اهم عناصر الصناعة التحويلية في الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط.

وفي هذا الصدد استمرت عمليات التنفيذ والاعداد لعدد من المشاريع الجديدة الهامة في هذا المجال في السعودية والامارات والكويت.

كما شهدت صناعة الغاز الطبيعي نشاطا متزايدا تبرز منه مشاريع تسييل الغاز الطبيعي في قطر وعمان والامارات. كذلك استمر العمل في خط انابيب الغاز الجزائري الى اوروبا عبر المغرب حيث اكتمل الجزء المعمور بالماء. اما في الدول العربية الاخرى فان صناعات النسيج والصناعات الغذائية هي اهم مصادر القيمة المضافة في القطاع الصناعي في الوقت الذي لا تمثل فيه الصناعات المعدنية والهندسية والثقيلة الا نسبة صغيرة من حجم الناتج الصناعي العربي.

اهمية نشاطات الاستخراج تتزايد

ومن جانب اخر، يبدو ان توجه الدول العربية المتمثل في المشاريع الجديدة للتوسع في استغلال الخامات المنجمية والمعدنية ومكامن الغاز الطبيعي سيزيد من اهمية ومساهمة النشاطات الاستخراجية في المرحلة القادمة، اذ ستساهم المشروعات المخططة او قيد التنفيذ في هذا المجال في كل من السعودية وعمان وقطر وسورية ومصر وموريتانيا في مضاعفة القدرة الانتاجية الحالية للدول العربية.

اما بالنسبة للصناعات التحويلية فان الحجم الكبير للمشروعات الجديدة في مجالات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية واسالة الغاز الطبيعي سيوفر قدرات تنافسية جديدة ويوسع من مصادر الدخل في الدول العربية وبخاصة دول الخليج العربي.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	تاج الدين عبدالحق
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العــــــدد :	٦٢٩٩
المصـــــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصــدور :	٩٦/٢/٢٦

وتبلغ قيمة الاستثمارات لهذه المشروعات المخططة او قيد التنفيذ نحو 20 مليار دولار عام 1994.

وقد استمرت الدول العربية بصورة عامة في الانضباط المالي الذي بدأته منذ عدة سنوات حيث تشير التقديرات الى ان الوضع المالي العام للدول العربية استمر في التحسن كما يعكسه انخفاض العجز المالي الكلي في ميزانياتها الحكومية وذلك رغم انخفاض الايرادات العامة للدول العربية للعام الثاني على التوالي بنسبة تقارب 5 في المائة خلال العام. ويعزى انخفاض الايرادات بصورة رئيسية الى تراجع العوائد النفطية.

ومن الجدير ذكره في هذا المجال ان معظم الدول العربية عمدت الى اتخاذ العديد من الخطوات الهامة لتحسين كفاءة نظمها الضريبية مما ادى الى رفع الايرادات الضريبية خلال العام بنحو 7 في المائة، فارتفعت مساهمتها في الايرادات الحكومية للدول العربية الى 30 في المائة.

وتناول التقرير التطورات في مجال النفط والطاقة فاشار الى ان الدول العربية تساهم بنسبة 37 في المائة من اجمالي الصادرات العالمية للنفط مشيرا الى ان هذه الصادرات وصلت الى 16 مليون برميل يوميا، استاثرت السعودية بحوالي النصف، في ما بلغ نصيب الامارات من هذه الصادرات 14 في المائة والكويت 12 في المائة وليبيا 9 في المائة والجزائر 7 في المائة وباقي الدول العربية 9 في المائة.

عائدات النفط انخفضت في 94

أما صادرات الدول العربية من الغاز المسال فقد بلغت 25.2 مليار متر مكعب اتجهت الى الولايات المتحدة وبلجيكا وفرنسا وايطاليا واسبانيا واليابان. اما الصادرات من الغاز الطبيعي في الانابيب فقد بلغت 14.4 مليار متر مكعب تصدر من الجزائر الى كل من ايطاليا وتونس.

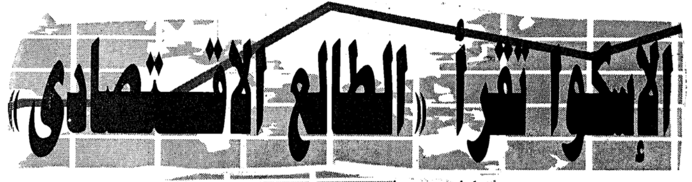
وبلغت جملة صادرات الغاز الطبيعي من الدول العربية بالانابيب والناقلات 9.6 مليار متر مكعب منها 34.7 مليار متر مكعب من الجزائر.

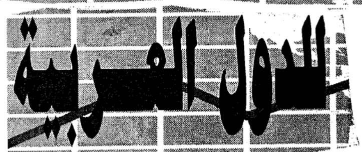
وشكلت الصادرات العربية من الغاز ما نسبته 11.4 في المائة من اجمالي صادرات الغاز العالمية البالغة 347 مليار متر مكعب.

وقدر التقرير الاقتصادي العربي الموحد عائدات الدول العربية البترولية خلال فترة المقارنة بحوالي 31 مليار دولار اي ما يقل بنحو 3 في المائة عما كانت عليه في عام 1993.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٩١٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٥/١٩

مجرد ارقام وحقائق



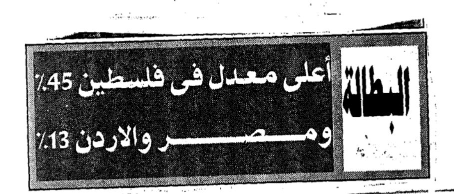


شروط التنمية للقرن 21 :

■ تطور السلام فى الشرق الأوسط
■ رفع الحصار المفروض على العراق
■ الاسعار العالمية للبترول
■ رفع الحصار المفروض على الضفة وغزة

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	-
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العدد :	١٩١٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٩٧/٥/١٩

مصر والسعودية تستحوذان على 85٪ من إجمالى التدفقات الاستثمارية المباشرة



توقعات النمو فى 97 :

مصر 5,5٪
الأردن 6,2٪
لبنان 5٪
فلسطين 5٪
سوريا 4,8٪
الامارات 4,5٪
الكويت 4,3٪.

أسباب النمو الاقتصادى فى 96 :

- الارتفاع الكبير فى عوائد البترول.
- تطبيق الاصلاحات الاقتصادية. فى الدول العربية

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال : –
الموضوع الفرعى : عام	رقم العـــــدد : ١٩١٣
المصـــــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصـــدور : ٩٧/٥/١٩

تحسن الاداء الاقتصادى العام لدول «الاسكوا» تحسناً كبيراً خلال العام الماضى، حيث تذهب التقديرات إلى ان الناتج المحلى الاجمالى للمنطقة باستثناء العراق قد سجل معدل نمو بلغ 4,8٪ بالقيمة الحقيقية. وهذا المعدل يزيد عن ضعفى المعدل المسجل فى عام 1995 والذى بلغ 2,2٪، كما انه يؤدى إلى نمو ايجابى فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بالمنطقة يبلغ 2,1٪. وفى هذا الصدد فإن المنطقة كانت قد سجلت معدل نمو سلبياً فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال عدة سنوات مضت.ومن بين العوامل الرئيسية التى ساهمت فى الاسراع بالنمو الاقتصادى والتنمية فى المنطقة التى تشملها «الاسكوا» خلال عام 1996 ذلك الارتفاع الكبير فى عوائد البترول فى معظم الدول الاعضاء، وتطبيق بعض الاصلاحات الاقتصادية بخطوات سريعة فى كثير من دول المنطقة. وقد كان من الممكن أن يكون النمو الاقتصادى للمنطقة اكبر من ذلك فى عام 1996 لولا عدد من العوامل المعاكسة والتى ياتى على راسها إضطراب الاوضاع السياسية بسبب بطء عملية السلام فى الشرق الاوسط، والاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، وباغلاق الحدود فى الضفة الغربية وقطاع غزة، وإستمرار العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الامم المتحدة على العراق منذ أغسطس 1990.وكان الأثر الملحوظ لارتفاع اسعار البترول على الأداء الاقتصادى العام فى عام1996 واضحاً تمام الوضوح. ففى عام 1995 سجلت اسعار البترول زيادة بلغت 6,8٪ عما سجلتها فى عام 1994. أما فى عام 1996 فقد زاد متوسط سعر البرميل الواحد بحوالى 20,3٪ عما كان عليه فى عام 1995، حيث ارتفع من 16,86 دولار للبرميل الواحد إلى 20,29 دولاراً. والواقع ان اسعار البترول بلغت فى عام 1996 اعلى مستوى لها منذ عام 1990، عندما كان متوسط سعر البرميل الواحد 22,26 دولار لسلة البترول فى «الأوبك».واستناداً إلى التقديرات ايضاً.. فقد بلغ مجموع عوائد البترول فى منطقة الاسكوا 96,5 مليار دولار فى عام 1996، وهو رقم يزيد بمبلغ 16,4 مليار دولار عن عوائد 1995، أى بنسبة 20,4٪ عما كانت عليه فى العام السابق، رغم ان انتاج البترول لم يتغير تقريباً وظل فى حدود مستواه فى عام 1995 وهو 16 مليون برميل فى اليوم الواحد. والملحوظة التى تدعو للانتباه حقاً أن عائدات البترول فى دول الاسكوا خلال عام 1996 كانت بالفعل هى اعلي العائدات المسجلة خلال اكثر من عقد كامل. وقد ذهب اكثر من 93٪ من هذه الزيادة إلى دول مجلس التعاون الخليجى التى تضم بعضاً من اكبر الدول المصدرة للبترول فى العالم كالمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة، والكويت.

زيادة فى البحرين

ففى دولة مثل البحرين ـ تؤكد التقديرات ـ ان الناتج المحلى الاجمالى قد ازداد بنسبة 3,8٪ عام 1996 فى مقابل 2,2٪ عام 1995. واعتمدت البحرين فى ذلك على زيادة عائدات البترول بنسبة 44,7٪ علماً بأن اقتصاد البحرين هو اكثر الاقتصادات تنوعاً بين دول مجلس التعاون الخليجى. وكان السبب فى هذه الزيادة الهائلة فى عائدات البترول بالبحرين يرجع فى بعضه إلى زيادة اسعار البترول، ويرجع فى بعضه الآخر إلى ان البحرين كانت تجنى منذ ابرايل 1996 كل عائدات ما ينتجه حقل أبو صفاء البحرى الذى كانت البحرين تتقاسمه فيما سبق مع المملكة العربية السعودية. وفى هذا الصدد فإن اداء القطاع المصرفى كان جيداً جداً فى عام 1996. فمن المعروف ان هذا القطاع يرتبط ارتباطاً قوياً بالتطورات التى تحدث فى قطاع البترول. فقد سجلت معظم البنوك فوائد تزيد على ما سجلته فى العام السابق. واما القطاع الصناعى وفى مقدمته صناعة تكرير البترول وصناعة الالومنيوم.. فقد تميز بادائه الجيد فى عام 1996. واما قطاع السياحة فقد استعاد مكانته بعض الشئ بعد ادائه السيء فى عام 1995،

وفى الكويت ـ تشير التقديرات ـ إلى ان الناتج المحلى الاجمالى فيها قد زاد بنسبة 3,9٪ فى عام 1995، وبنسبة 5,2٪ فى عام 1996. فقد تحسنت الظروف الاقتصادية تحسناً ملحوظاً فى الكويت خلال عام 1996، ويرجع ذلك اساساً إلى زيادة عائدات البترول التى قدرت بحوالى 19,1٪ مما أدى إلى زيادة فائض الميزان التجارى للكويت وادى فى نفس الوقت إلى الحد من عجز الميزانية. وعلاوة على ذلك فقد سددت الكويت فى الربع الاخير من عام 1996 آخر قسط من قرضها البالغ 5,5 مليار دولار الذى اقترضته فى اعقاب حرب الخليج. وفوق ذلك فإن الاصول التى تملكها الكويت فى الخارج والتى قدرتها بعض المصادر غير الرسمية بحوالى 35 مليار دولار عام 1995 لابد ان تكون قد زادت زيادة كبيرة فى عام 1996 بسبب المبالغ الاضافية التى اودعتها الحكومة، وبسبب الترحيب الكبير بهذه الاستثمارات الكويتية فى الخارج فى تلك السنة.. لذلك تذهب التوقعات الى ان الناتج المحلى الاجمالى للكويت سوف ينمو بنسبة 4,3٪ فى عام 1997.وفى سلطنة عمان .. فقد سجل اقتصادها معدل نمو بلغ 4,5٪ فى عام 1995، وسجل حسب التقديرات 5,2٪ فى عام 1996، وهذا الأداء الثابت والقوى لايمكن ان يرجع فقط للتوسع الذى يشهده قطاع البترول، بل أيضاً لان سلطنة عمان تعد فى طليعة الاصلاح الاقتصادى من بين دول مجلس التعاون الخليجى.. ويبدو ان القطاع الخاص قد استجاب فيها لما تقدمه له الحكومة من تشجيع على القيام بدور اكبر فى اقتصاد البلد. ولذلك تذهب التوقعات إلى ان الناتج المحلى الاجمالى لسلطنة عمان سوف ينمو بنسبة 4,9٪ خلال عام 1997 الحالى رغم الانخفاض المنتظر فى اسعار البترول، وبذلك يكون قد حقق اعلى نمو بين دول مجلس التعاون الخليجى.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى — اسم كاتب المقال : —
الموضوع الفرعى : عام — رقم العـــــدد : ١٩١٣
المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٥/١٩

نمو متواضع

وأما فى قطر فقد نما الناتج المحلى الاجمالى بمعدل متواضع بلغ 1,4٪ فى عام 1995. وتقول التقديرات انه سجل معدل نمو بلغ 3,2٪ في عام 1996. وهذه السرعة الملحوظة فى النمو الاقتصادى ترجع اساساً لزيادة انتاج قطر من البترول بنسبة 13,5٪. فقد ارتفع هذا الانتاج من 224000 برميل فى اليوم عام 1995 إلى 479000 برميل فى اليوم عام 1996. ونظراً لارتفاع اسعار البترول فقد كان طبيعياً ان ازدادت عائدات البترول فى قطر بنسبة 43,3٪ عام 1996، كما ان اقتصاد قطر التى تعد من اكبر منتجى الغاز الطبيعى قد استفاد من ارتفاع الغاز الطبيعى فى عام 1996. وتذهب التقديرات إلى ان الناتج المحلى الاجمالى لقطر سوف يسجل معدل نمو مرتفعاً خلال 1997 يبلغ 3,7٪ والسبب فى ذلك اساساً هو الارتفاع المنتظر فى انتاج البترول وفى دخل مصانع اسالة الغاز الطبيعى سواء منها التى تم بناؤها أو توسيعها مؤخراً.وفى المملكة العربية السعودية التى يغطى إقتصادها ما يزيد على40٪ من الناتج المحلى الاجمالى لكافة دول الاسكوا، وحوالى 58٪ من مجموع الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون الخليجى، فقد كان اداؤها الاقتصادى جيداً جداً فى عام 1996. تذهب بعض التقديرات المتحفظة إلى انه سجل معدل نمو بلغ 5٪ فى عام 1996. ومن حيث القيمة الاسمية نما الناتج المحلى الاجمالى للمملكة بحوالى 8,6٪ فى عام 1996 وفقاً للتقديرات الرسمية.. وببلوغ انتاج البترول 8 ملايين برميل فى اليوم فى المتوسط.. فإن دخل المملكة من البترول يكون قد ازداد حسب التقديرات بما يربو على 8 مليارات دولار ليصل فى مجموعة إلى حوالى 51 مليار دولار فى عام 1996 أى بزيادة تعادل 19,3٪ عما كان فى عام 1995. وكان من الواضح ان النمو الذى شهده قطاع البترول ـ وهو القطاع الذى يغذى ما يزيد على ثلث الناتج المحلى الاجمالى للمملكة وحوالى 90٪ من صادراتها ـ هو العامل الرئيسى فى اعطاء دفعة للاقتصاد. وفي هذا الصدد ستفاد القطاع الخاص استفادة كبيرة من زيادة دخل المملكة العربية السعودية من البترول ومن ارتفاع المصروفات الحكومية، وخاصة قطاعات المصارف وتجارة التجزئة، والبناء ورغم الانخفاض المنتظر فى اسعار البترول خلال العام الحالى 1997، فمن المتوقع ان ينمو الناتج المحلى الاجمالى للسعودية بنسبة 3,5٪ خلال هذا العام. ويرجع ذلك فى بعضه إلى زيادة المصروفات الحكومية وإلى استرداد القطاع الخاص لعافيته.وبالنسبة للامارات العربية المتحدة تشير احصائيات وزارة التخطيط إلى ان الناتج المحلى الاجمالى للامارات قد نما بنسبة 6,1٪ بالقيمة الحقيقية خلال 1995، وبنسبة 7,4٪ خلال عام 1996. لكن تقديرات «الاسكوا» تقول ان معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للامارات العربية المتحدة كان 2,2٪ خلال 1995، و 5٪ خلال 1996. ومما هو معروف ان قطاع البترول يساهم بحوالى 40٪ من الناتج المحلى الاجمالى للامارات.. ولذلك عندما زادت عوائد البترول من 12,8 مليار دولار فى عام 1995 إلى ما يقدر بحوالى 15,3 مليار دولار فى عام 1996، كانت لهذه الزيادة آثار ايجابية مباشرة وغير مباشرة على اقتصاد البلد. فزاد فائض الميزان التجارى، بينما تقلص عجز الميزانية رغم زيادة المصروفات الحكومية إلى ما فوق المستويات المخططة.وبالنسبة للاقتصادات الاكثر تنوعاً فى المنطقة باستثناء العراق

اكثر تنوعاً

والاقتصاد المصرى.. وهو اكبر الاقتصادات الاكثر تنوعاً فى منطقة الاسكوا، وثانى اكبر اقتصاد بين كل دول الاسكوا قد نما بحسب التقديرات بحوالى 4,9٪ فى عام 1996 متجاوزاً نسبة 4,6٪ التى حققتها فى عام 1995. ونتيجة لذلك نما نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لمصر بنسبة تقدر بحوالى 2,7٪ فى عام 1996. ومن ثم فإن الاقتصاد المصرى يجنى بعض الفوائد المنتظرة من برنامج الاصلاحات الهيكلية الذى بدأت الحكومة فى عام 1991 برعاية صندوق النقد الدولى. فمعدل التضخم فى مصر والذى سجل 15,7٪ عام 1995 قد انخفض حسب التقديرات إلى 7,2٪. كما ان عجز الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى قد انخفض إلى 1,2٪، وواصل احتياطى العملات الاجنبية المتوافرة لدى البنك المركزى المصرى تزايده فى عام 1996 حتى اقترب من 19 مليار دولار فى نهاية 1996. وفيما يتعلق بقطاع التصنيع والذى يسهم بحوالى 18٪ من الناتج المحلى الاجمالى لمصر، فقد نما حسب التقديرات بحوالى 5,5٪ فى عام 1996، ومن المتوقع ان ينمو بنسبة 7 إلى 8٪ مع نهاية العام الجارى 1997 ـ ويرجع ذلك فى بعضه إلى انطلاق بعض المشروعات الصناعية الكبيرة وإلى صدور بعض القوانين الجديدة التى تنطوى على اهمية كبيرة لقطاع الصناعة المصرى ومنها مثلاً قانون العمل والاستثمار الموحد اما قطاع السياحة فقد كان اداؤه جيداً فى مصر فى عام 1996 حيث سجلت ايرادات السياحة رقماً قياسياً جديداً، غرفة فى عام 1996.. وعن قطاعات البنوك والبناء وتجارة التجزئة، فتذهب التقديرات إلى انها سجلت كلها نمواً يربو على 5٪ فى عام 1996. كذلك ادت سوق المال المصرية اداء جيداً فى عام 1996 ومن المتوقع ان يكون اداؤها جيداً ايضاً حتى نهاية العام الجارى نظراً للسرعة التى تسير بها عملية الخصخصة وزيادة الاستثمارات الخاصة الاجنبية زيادة ملحوظة. وحسب التوقعات.. فإن الناتج المحلى الاجمالى لمصر سوف يزداد نمواً خلال العام الجارى 1997

ليسجل 5,5٪ مع زيادة الدور الديناميكى الذى يؤديه القطاع الخاص، والبدء فى تنفيذ المشروعات المتفق عليها مع بعض المستثمرين الإجانب اثناء القمة الثالثة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذى عقد بالقاهرة فى نوفمبر 96، هذا فضلاً عن بعض المشروعات الانمائية العملاقة التى تتولاها الحكومة فى صعيد مصر وفى سيناء.وعن العراق.. فترى التقديرات صراحة ان اقتصاده ظل عاجزا بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، كما واصلت الاوضاع الاقتصادية تدهورها فى عام 1996 إلى حد أن العراق الذى يتمتع بموارد طبيعية وبشرية قيمة قد اصبح الآن واحداً من الدول المعدودة ضمن اقل مجموعة من اقل الدول نمواً فى العالم.. وليس من المتوقع ان تتحسن اوضاعه الاقتصادية سوى تحسن طفيف فى ظل اتفاق «البترول مقابل الغذاء» الذى ابرمه مع الامم المتحدة، والذى يسمح للعراق بتصدير ما قيمته 2 مليار دولار من البترول كل 6 شهور.وفى الاردن.. فقد نما الناتج المحلى الاجمالى بنسبة 6,4٪ فى عام 1995، وبما يقدر بحوالى 5,2٪ فى عام 1996. لكن رغم معدل النمو السكانى المرتفع نسبياً، فقد تمكن الاردن بفضل ادائه الاقتصادى من الارتفاع بنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى عام 1996 إلى 1,5٪.وتذهب التقديرات إلى ان العاملين الاردنيين المغتربين قد حولوا إلى بلادهم 1,54 مليار دولار فى عام 1996، اى ما يعادل 25,2٪ زيادة على مستوى عام 1995 والذى بلغ 1,23 مليار دولار.وفى سوريا.. تذهب تقديرات الاسكوا إلى ان الناتج المحلى الاجمالى قد سجل معدل نمو يبلغ 5,9٪ فى عام 1996 فى مقابل 3,6٪ فى عام 1995. وتقول التقديرات أيضاً ان نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى قد ارتفع بنسبة 2,9٪ فى عام 1996 مما يعتبر اكبر زيادة بين دول الاسكوا بأكملها.

تقدم سورى

وترى التوقعات ان الناتج المحلى الاجمالى لسورية سوف ينمو بنسبة 4,8٪ فى عام 97 الجارى.وبالنسبة لليمن .. فقد واجهت خللاً داخلياً وخارجياً على درجة كبيرة من الخطورة.. وإزاء ذلك بدأت فى تنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية فى عام 1995، وكان ذلك تحت رعاية البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وبعد أن سجل الناتج المحلى الاجمالى معدل نمو بلغ 8,5٪ فى عام 1995، تذهب التقديرات إلى أن اقتصاد اليمن قد نما بنسبه 3٪ فى عام 1996. وبسبب معدل النمو السكانى المرتفع نسبياً فى اليمن، فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بما يقدر بحوالى 0,7٪ فى عام 1996. ورغم ان اقتصاد اليمن قد استفاد من ارتفاع أسعار البترول وعوائده، فقد عانى معاناة شديدة من الفيضانات التى ضربته فى يونيو 1996 والتى كانت لها آثار سلبية قاسية على قطاع الزراعة الهام. وترى التوقعات ان الناتج المحلى الاجمالى لليمن سوف يسجل معدل نمو يبلغ 3,5٪ خلال العام الحالى.وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزه.. فقد نما الناتج المحلى الاجمالى فيهما بنسبة 3,5٪ عام 1995. وكانت التنبؤات المبدئية لعام 1996 ترى أنه سينمو بنسبة 7٪، لكنه بدلاً من ذلك انخفض حسب التقديرات بنسبة 5٪ فى ذلك العام. وكان السبب فى ذلك اساساً هو كثرة اغلاق الحكومة الاسرائيلية لحدود الضفة الغربية وقطاع غزة، ولان المساعدات المالية والفنية التى قدمها المجتمع الدولى كانت اقل من المنتظر. لكن إذا افترضنا ان اسرائيل سوف تسمح لما لايقل عن 35000 عامل فلسطينى بمواصلة العمل لديها، وانها سوف تسمح بتدفق البضائع بحرية بينها وبين الضفة الغربية وقطاع غزة... فإن الناتج المحلى الاجمالى للضفة الغربية وقطاع غزه سوف ينمو حسب التوقعات بنسبة 5٪ خلال العام الحالى.ولعل الخطر الداهم الذى يواجه دول الاسكوا وخاصة الدول العربية الاعضاء، ويمكن أن يدمر جميع عمليات التنمية التى تشهد لها هذه الدول يتمثل فى «البطالة» ذلك الغول الذى يتربص بجميع خطط التنمية فى هذه الدول. وقد تفاقمت مشكلة البطالة مؤخراً فى اعقاب السياسات التى انتهجتها غالبية الدول فيما يتعلق بخفض المصروفات والحد من عجز الموازنة وتقليص العمل فى القطاع العام، هذا بالإضافة إلى أن فرص العمل خارج المنطقة قد تضاءلت بوجه عام.. وطبقاً لتقديرات الاسكوا.. فإن اعلى معدل للبطالة فى دول المنطقة هو الموجود فى الضفة الغربية وقطاع غزه وهو يؤثر على 28٪ من قوة العمل فيهما، ولو تم احتساب البطالة المقنعة لبلغت هذه المعدلات حسب التقديرات الأولية 45٪ فى الضفة الغربية و 60٪ فى قطاع غزه. كما لايزال معدل البطالة فى اليمن مرتفعاً جداً حيث بلغ معدل البطالة فى عام 1996 نحو 25٪ من قوة العمل فى مقابل 30٪ فى عام 1995. وفى مصر والأردن ايضاً يتضح من التقديرات الاولية أن معدل البطالة مرتفع نسبياً، حيث يبلغ حوالى 13٪ وقد حاولت الاردن ايجاد مزيد من فرص العمل امام الاردنيين فاصدرت قانوناً فى عام 1996 يمنع غير الاردنيين من العمل فى 15 مهنة مختلفة فى الاردن.. لكن الجدير بالملاحظة هنا ان الاقتصاد المصرى والاردنى معاً يحتاجان إلى معدل نمو سنوى يبلغ فى المتوسط من 7 إلى 8٪ كحد أدنى ليمتص بالكامل اعداد الداخلين الجدد إلى قوة العمل وهم يقدرون بحوالى نصف مليون فى مصر، و50,000 فى الاردن. أما سوريا فتعانى من ارتفاع البطالة فيها ولكن بمعدل يقل عن المعدلين المذكورين بالنسبة لمصر والاردن



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	بهاء الطباطبائى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٢٥٤٢
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٧/٢

طبيعة التجارة الخارجية للبلدان العربية

مؤشرات المديونية الخارجية لبعض الدول العربية (بليون دولار ١٩٨٧)

الدول	الدين	الفوائد	الاقساط	الخدمة	الصادرات	الناتج المحلي
الأردن	٤,٥٦٤	٠,١٨٣	٠,٢٩١	٠,٤٧٤	٠,٩٣٠	٤,٢٧٠
المغرب	٢٠,٧٠٦	٠,٦٤٢	٠,٢٤١	٠,٨٦٥	٢,٨٠٧	١٦,٧٥٠
تونس	٦,٦٠٩	٠,٣٤٠	٠,٠٢٩	٠,٠٦٠	٢,١٥٣	٨,٤٥٠
الجزائر	٢٢,٨٨١	١,٣٧٧	٣,٠٤٧	٤,٤٢٤	٦,٠٢٩	٦٤,٦٠٠
مصر	٤٠,٢٦٤	٠,٨٠٦	٠,٠٦٣	٠,٨٦٩	٤,٠٤٠	٣٤,٤٧٠
سورية	٤,٦٧٨	٠,١١٢	٠,٢٨٤	٠,٣٦٠	١,٣٥٧	٢٣,٩٩٠
لبنان	٠,٤٩٦	٠,٠١٣	-	٠,٠١٣	٠,٥٩١	-
عُمان	٢,٨٩٧	٠,١٧٧	٠,٤٧٥	٠,٦٥٢	٣,٩٤١	٨,١٥٠
السودان	١١,١٢٦	٠,٠١٨	-	٠,٠١٨	٠,٤٨٢	٨,٢١٠

المصدر: تقارير التنمية الدولية لعام ١٩٨٩ الصادرة عن البنك الدولي

د. بهاء الطباطبائي *

■ تتجه الاقتصادات العربية، الى حد بعيد، نحو الخارج سواء للتزود بالمعدات والسلع الاستهلاكية او لتصريف منتجاتها التي تتكون اساساً من مواد اولية.

ان اتجاه التجارة الخارجية نحو التزايد السريع، والذي لا يعبر عن جهد تصنيعي محلي او اقليمي يقود الى تفاقم تبعية الوطن العربي ازاء الخارج.

وهناك مجموعتان متباينتان من البلدان العربية فيما يخص موازينها التجارية. الاولى تتمتع بفائض في ميزانها التجاري (البلدان النفطية)، وتلك التي تعاني من عجز في موازينها التجارية. كما ان ضخامة الفائض او العجز يختلف من بلد الى اخر.

وحققت صادرات الدول العربية عام ١٩٨٩ تحسناً وسجلت نمواً بحوالى ٢٥ في المئة عن العام الذي سبقه. ومعظم هذه الصادرات مواد اولية، في مقدمتها النفط وتشكل الدول الصناعية السوق الرئيسي للصادرات العربية او حوالى ٦٢ في المئة.

ومن جهة اخرى ارتفعت واردات الدول العربية خلال ١٩٨٩ بحوالى ٩ ٪ وتشكل المواد الغذائية والسلع الصناعية كالالات ومعدات النقل والمواد المصنعة اكثر من ٦٥ في المئة من مجموع الواردات ويستورد اكثر من ٦٦ في المئة من المواد من اسواق الدول الصناعية وحوالى ٢٥ في المئة من الدول النامية.

التجارة العربية البينية

بقي دور التجارة العربية البينية في الحدود نفسها التي كانت عليها قبل السبعينات. وتراوح نصيب الصادرات العربية للاقطار العربية بين ٥,١ في المئة و٧,٣ في المئة من مجمل صادرات الاقطار العربية خلال هذه الفترة، وراوحت نسبة الواردات بين الاقطار العربية بين ٧,٢ في المئة و١١ في المئة من مجموع الواردات العربية. وكانت الصادرات والواردات البينية العربية بين ٥٥ و٥٧ في المئة من مجمل الصادرات البينية العربية خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥. وتراوح نصيب المجموعة نفسها في الواردات العربية البينية بين ٤٣ - ٨٥ في المئة خلال الفترة نفسها.

ويلاحظ ان الجزء الأكبر من التجارة البينية هو بين الاقطار المتجاورة، وتتضمن في كثير من الاحيان تجارة عابرة، او مد اقطار مجاورة بمواد اولية.

الى جانب اقطار مجلس التعاون الخليجي تلعب سورية ولبنان والاردن دوراً مهماً في التجارة العربية البينية كما تلعب هذه الاقطار دوراً مهماً في مد منطقة الخليج العربي ببعض السلع الزراعية والسلع المصنعة.

من المحتمل بالنسبة للاقطار العربية النفطية ان تتجه فوائض موازينها التجارية الى التناقص حتى نهاية هذا القرن او ان يتحول الفائض التجاري الى عجز في بعض الحالات. اما بالنسبة الى موازين الصادرات والواردات غير المنظورة في البلدان العربية النفطية، فمن المتوقع ان يستمر العجز فيها بل ويتزايد لاستمرار الحجم الكبير للمدفوعات لعائدات الاستثمار وتحويلات العاملين في الخارج في الوقت الذي تنخفض فيه الفوائد والارباح العائدة لهذه البلدان من فوائضها المالية بالخارج التي ستكون عرضة للتقلص.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	بهاء الطباطبائي
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٢٥٤٢
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٧/٢

ومن المحتمل استمرار العجز في الموازين الجارية لهذه البلدان حتى نهاية هذا القرن وربما استطاعت بعد ذلك تحقيق فائض في الميزان الجاري عندما يزيد الفائض في موازينها التجارية على العجز في ميزان الصادرات والواردات غير المنظورة.

وبالنسبة الى بعض البلدان ذات الانتاج النفطي المحدود، كمصر وتونس وبعض البلدان الأخرى، من المتوقع استمرار تزايد العجز في الموازين التجارية حتى عام (٢٠١٥). ويرجع ذلك الى عوامل عدة اهمها تحول بعض هذه البلدان، كمصر وتونس، من دول مصدرة للنفط الى مستوردة، واستمرار تزايد الواردات الغذائية من زراعية ومصنعة، واستمرار تزايد الواردات الراسمالية. واذا اضفنا الى ذلك توقع استمرار العجز في الموازين الجارية غير المنظورة لهذه البلدان، وذلك لاستمرار تزايد اعباء خدمة الدين الخارجي واستمرار محدود في تحويلات العاملين في الخارج، فانه من المتوقع ان يبلغ العجز في الموازين الجارية لهذه البلدان مستويات مرتفعة جداً حتى عام ٢٠٠٠.

ويحتمل حدوث بعض التحسن في الموازين الجارية غير المنظورة في هذه البلدان في بداية القرن الجديد عندما يزداد مرة اخرى حجم تحويلات بعض العاملين في الخارج، الأمر الذي يعني احتمال انخفاض العجز في الموازين الجارية لهذه البلدان بعد بداية القرن الجديد. ومن المتوقع استمرار تزايد حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية، لعدم قدرة الزراعة فيها على النمو بمعدلات محدودة، ولفترة قد تمتد الى ما بعد عام ٢٠٠٠، وزيادة اعباء الاستيراد في كلا من لبنان لمواجهة مشاكل اعادة البناء والتعمير، وزيادة حجم الواردات الوسيطة والاستثمارية في الكثير من البلدان العربية لتنفيذ مشاريع التنمية. ولكن من الناحية الأخرى ربما خفض بعض البلدان العربية الأقل تطوراً مثل الصومال وموريتانيا واليمن، ديونها الخارجية في ضوء القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة للدول الصناعية السبع الخاص بالغاء جزء ملموس من ديون البلدان النامية الاقل تطوراً.

* اقتصادي عراقي مقيم في لندن.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى : عام
المصـــــدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : مدحت البسيونى
رقم العـــدد : ٢٢٤١
تاريخ الصـدور : ٩٨/٦/١٤

إصلاح الاقتصاديات العربية يبدأ من سعر الصرف

■ حركة أسعار الصرف العالمية تؤثر على حصيلة الصادرات العربية

■ نجاح سياسة سعر الصرف فى مصر ادي إلى زيادة معدل النمو

شهد العالم فى السنوات الاخيرة تطورات اقتصادية على جانب كبير من الاهمية حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحريرية فى شتى الميادين الاقتصادية وذلك فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى الت يباركها صندوق النقد الدولى ويقدم الدعم النقدى قصير الاجل للدول المطبقة لها لمساعدتها فى علاج اختلال موازين مدفوعاتها.

وفى نهاية عام 1993 شهد العالم نجاح جولة ارجواى وهى الجولة الاخيرة من جولات اتفاقية الجات والتى اسفرت عن اتفاق الدول الاعضاء على تحرير تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية والتحقيق التدريجى للرسوم الجمركية والالغاء التدريجى للقيود المفروضة على تجارة الغزل والمنسوجات وذلك بالاضافة إلى ازالة القيود المفروضة بموجب تشريعات بعض الدول فى مجالات الاستثمار والاستيراد والتصدير وغيرها وقد بدأ العمل بمنطقة التجارة الدولية لتحل محل اتفاقية الجات ابتداء من عام 1995 وبذلك اصبح العالم يتكون من ثلاثة اضلاع اقتصادية عالمية هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

هذا ما اشار اليه د. حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد فى كتابه الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة الذى صدر حديثا والذى أكد فيه نغمة الحروب التجارية قد توارت بين القوى الاقتصادية الكبرى بسبب اتفاقية الجات كما أنه لم يعد هناك مجال لسياسات الاغراق التجارى أو غيرها من الممارسات التجار ة الضارة الامر الذى دفع الخبـ راء إلى البحث عن أداة جديدة أكثر قبولا من القيود والحروب التجارية الكمية فكانت حرب العملات القوية بين الدولار الامريكى والين اليابانى والمارك الالمانى والليرة الايطالية والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى.

ويقول د. حمدى عبد العظيم إن هذه كانت بداية اتجاه انظار الدول إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لتحقيق نتائج مهمة ايجابية من حركة الصادرات والواردات مستخدمة فى ذلك سياسة مرنة فى اسعار الصرف واسعار الفائدة واسعار الخصم والاوراق المالية بحيث يمكنها تعديل مراكز موازين مدفوعاتها فى الاتجاه المرغوب خلال فترة زمنية قصيرة.

ولقد ادركت معظم الدول أن تغييرات سعر الصرف وما يترتب عليها من تغييرات فى مستوى الاسعار والاجور المحلية ومن تغييرات فى المتحصلات والمدفوعات لا تقتصر على مراكز موازين المدفوعات فحسب بل يمتد تاثيرها إلى التاثير على الموازنة العامة للدول سواء فى ذلك نفقات وايرادات الموازنة العامة الجارية أو نفقات وايرادات الموازنة العامة الراسمالية.

وكتاب الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية الذى يتعرض لهذه القضية صدر من دار زهراء الشرق ويقع فى 332 صفحة من الحجم الكبير ويتكون من 5 فصول الاول سياسة سعر الصرف مفهومها وابعادها والثانى الموازنة العامة ودورها فى التخطيط والثالث برامج الاصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى والرابع سياسة سعر الصرف المطبقة فى الدول العربية فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى والخامس التغيرات العالمية فى اسعار الصرف وآثارها على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

ويؤكد الكتاب أن حركة اسعار الصرف عالميا تؤثر تاثيرا مباشرا وجوهريا على حصيلة صادرات الدول العربية وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات العربية من الدول الاجنبية فى نفس الوقت ولايقتصر الامر عند هذا الحد فقط بل إن هجرة الاموال العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة بغرض الاستثمار سواء كودائع فى البنوك التجارية أو من خلال تدويرها فى اسواق المال أو فى صورة استثمار مباشر جعل الاقتصاد العربى يتعرض لتغيرات اسعار الفائدة فى الدول

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	مدحت البسيوني
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٢٢٤١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٩٨/٦/١٤

الصناعية مما يؤثر بدوره على قيم العملات العالمية وعلى قيم العملات العربية فى نفس الوقت الامر الذى يؤثر كذلك على مستويات الاسعار والاجور المحلية وتكاليف الانتاج والدخل القومى وخصخصة الموازنات العربية من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الضرائب على المشروعات الاستثمارية فضلا عن التاثير على قيمة النفقات العامة لحكومات الدول العربية سواء لاغراض الدفاع أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير إلى أن سعى الدول العربية فى السنوات الحالية والقادمة إلى استقطاب رؤوس الاموال العربية المستثمرة خارج الحدود العربية لحثها على العودة إلى الوطن العربى يتطلب من الحكومات العربية بذل الجهود وتوفير الحوافز الاستثمارية وهو ما قد يؤدى إلى تحمل الموازنات العربية باعباء جديدة تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة.

ويتعرض الكتاب إلى العلاقة بين السياسة المالية «سياسة الضرائب» وسياسة سعر الصرف أو بين الموازنة العامة التى تؤول اليها حصيلة الضرائب وسياسة سعر الصرف المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدى ومنع المضاربة فى اسواق العملات الاجنبية.

ويؤكد الكتاب أن سياسة سعر الصرف ذات علاقة وثيقة بالموازنة العامة فى معظم الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة فى الاونة الاخيرة نظرا لاتجاه معظم هذه الدول إلى البحث عن مداخل جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة الذى نشأ لديها منذ بداية الثمانينات عندما اتجهت قيمة الفوائض البترولية إلى الانخفاض رغم زيادة الانفاق العام. ويكشف أن إعادة التوازن إلى اقتصاديات معظم الدول التى طبقت برامج الصندوق الخاصة بالتثبيت الاقتصادى كانت يسبب الصرف الذى يلعب دور «الهلب بالنسبة للسفينة» وخاصة فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم وزيادة القدرة التنافسية للصادرات مع العالم الخارجى فالتغيير الهيكلى فى سعر الصرف الحقيقى تترتب عليه نتائج ايجابية فى معظم الدول التى ترتفع فيها نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى.

وقد خصص المؤلف مبحثا خاصا لدور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر حيث اشار إلى أن مصر اتجهت إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات حيث بدأت المرحلة الاولى من الاصلاح عام 1996 من أجل تحرير السياسة المالية والنقدية والائتمانية والقضاء على ظاهرة دولرة الاقتصاد المصرى التى كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سوداء للنقد الاجنبى فى مصر وتعدد اسعار صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية وزيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات. ويؤكد المؤلف اتجاه عجز الميزان التجارى منذ توحيد سعر الصرف إلى الانخفاض حتى بلغ 6,8 مليار دولار عام 94/1995 مقابل 7,5 مليار دولار عام 1990/1991 أى بنسبة انخفاض قدرها 10,3٪ خلال تلك الفترة كما كان لسعر الصرف تاثير على الميزان التجارى حيث انخفضت قيمة العجز إلى 3567,1 مليون دولار عام 94/1995 مقابل 3854,6 مليون دولار 93/1994 أى بنسبة انخفاض قدرها 75٪ خلال تلك الفترة.

كما ارجنع المؤلف اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض واستقرار الاسعار المحلية فى ظل تحرير سعر الصرف إلى استخدام اذون الخزانة فى تغطية العجز فى الموازنة العامة وذلك بدلا من اسلوب التمويل التضخمى أو طباعة البنكنوت أو ما يعرف بالتمويل بالعجز.

واشار الكتاب ايضا إلى ارتفاع معدل النمو للنلتج المحلى الاجمالى حيث بلغ 4,5٪ عام 96/1997 مقابل 2,9٪ عام 93/1994 مقابل 0,3٪ عام 91/1992.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	فادية الزعبي
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٦٨٥٢
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـدور :	٩٧/٩/١

السياسات المالية العربية ساهمت في خفض نسب التضخم

ارتفاع إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية إلى 568.9 مليار دولار خلال عام 1996

الكويت: من فادية الزعبي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام 1996 نحو 568,9 مليار دولار بنسبة نمو مقدارها 8 في المائة عن العام السابق.

وأشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي حصلت عليه «الشرق الأوسط» على نسخته الأولية ان السياسات النقدية والمالية التي انتهجتها الدول العربية قد ساعدت على خفض معدل التضخم بدرجة ملموسة.

وقال التقرير الذي يحمل رقم 17 وتساهم بإعداده الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ان الأوضاع الاقتصادية الدولية خلال عام 1996 قد انعكست على نمط النمو الاقتصادي في الدول العربية حيث تشير التقديرات الأولية إلى ان الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بالأسعار الجارية مقوماً بالدولار قد ارتفع من 526,9 مليار دولار في عام 1995 إلى 568,9 مليار دولار في عام 1996، أي بمعدل نمو قدره 8 في المائة مقارنة بمعدل نمو بلغ 6,3 في المائة في عام 1996.

ويعكس هذا التحسن في الأداء الاقتصادي مقارنة باداء السنوات الثلاث السابقة الزيادة الملحوظة في أسعار النفط العالمية خلال عام 1996، والنتائج الإيجابية لجهود التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي المستمرة في معظم الدول العربية لتصحيح هياكل اقتصاداتها وتحريرها، وإزالة تشوهات الأسعار، وإعادة تأهيل المؤسسات العامة وتحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص وتعزيز مشاركة هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي، كما يعزى هذا التحسن ايضاً إلى الجهود التي بذلتها الدول المصدرة للنفط في السنوات الأخيرة لتنويع قاعدة النشاط الإنتاجي فيها وتقليل الاعتماد على قطاع النفط.

ولاحظ التقرير ان حصة قطاعات الإنتاج السلعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي للدول العربية ككل لا تزال متدنية، ولم تتعد 40,5 في المائة عام 1996 مقابل 59,5 في المائة لقطاعات الخدمات، الأمر الذي أدى إلى جعل الاقتصادات العربية أكثر اعتماداً على الأسواق الخارجية، وأكثر تأثراً بتقلباتها. أما بالنسبة للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي فتشير التقديرات الأولية إلى انخفاض الاستهلاك الحكومي من 27,1 في المائة في عام 1995 إلى 26,1 في المائة عام 1996، وكذلك إلى انخفاض الاستثمار الإجمالي من 22 في المائة إلى نحو 21,5 في المائة خلال هذين العامين على التوالي.

وقال التقرير إن التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للدول العربية عام 1996 قد أدت إلى زيادة حصة الصادرات من السلع والخدمات في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من 34,4 في المائة عام 1995 إلى 36,1 في المائة.

وبالنسبة للتضخم، ساعدت السياسات النقدية والمالية التقييدية الهادفة إلى تقليص العجز المالي وتحقيق استقرار الأسعار التي انتهجتها الدول العربية، في خفض معدل التضخم بالنسبة للدول العربية ككل بدرجة ملموسة خلال عام 1996. حيث تشير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك إلى أن التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي المرجح للدول العربية ككل قد

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	فادية الزعبى
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٦٨٥٢
المصـــــدر :	السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور :	٩٧/٩/١

انخفض من 9,5 في المائة عام 1995 إلى 6,2 في المائة عام 1992.

وبالنسبة للأوضاع الاجتماعية، فقد حققت الدول العربية خلال العقدين الماضيين انجازات مهمة في مجال تنمية الموارد البشرية. إلا أن اداءها في بعض المجالات لا يزال متدنيا بالمقارنة مع الدول النامية وبدرجة أكبر مع الدول الصناعية. ويقدر عدد سكان الوطن العربي عام 1996 بنحو 259 مليون نسمة ويعتبر معدل نموه البالغ 2,5 في المائة من أعلى المعدلات في العالم، حيث يبلغ متوسط معدل نمو السكان في العالم 1,7 في المائة، وفي الدول الصناعية المتقدمة 0,7 في المائة.

وفي مجال التعليم، تشير البيانات إلى تحسن كبير في نسبة القيد في جميع مراحل التعليم في الدول العربية، كما تشير من ناحية أخرى إلى انه رغم الإنجازات الملحوظة التي حققتها الدول العربية في مجال التعليم، فإن ثمة تحديات كثيرة ما زالت تواجهها في هذا المجال، منها ارتفاع معدل التسرب، وانخفاض نسبة الفتيات المسجلات في المدارس، وانخفاض مستوى التعليم الفني والمهني، واتساع الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل.

وفي جانب العمالة، بلغ حجم القوة العاملة العربية نحو 78,6 مليون عامل في عام 1996. وعلى الرغم من شح البيانات المتوفرة عن البطالة في الدول العربية، إلا انه يقدر ان معدلاتها تتجاوز 15 في المائة في كثير من الدول العربية مما يؤكد الحاجة إلى وضع برامج للتدريب وإعادة التاهيل لتلبية متطلبات المهارة في ضوء احتياجات سوق العمل.

وبالنسبة للرعاية الصحية، فعلى الرغم من انها قد تحسنت بصورة ملحوظة في الدول العربية ككل خلال السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة عالية من السكان لا تشملهم الرعاية الصحية ولا يزال عدد السكان لكل طبيب مرتفعاً في عدد من الدول العربية، وكذلك بال[illegible]ة للمياه الصالحة للشرب [illegible] توفرها ينخفض بالنسبة لأعداد كبيرة من سكان الريف. ويظهر ذلك مدى حاجة الدول العربية إلى زيادة الاستثمار في رعاية سكانها لجعلهم اكثر قدرة على الإنتاج وعلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : محمد شرف
الموضوع الفرعي : عام — رقم العـــــدد : ١٢٦٣١
المصـــــدر : الحياة — تاريخ الصـــدور : ٩٧/٩/٢٩

حذر من مخاطر اعتماد الدول النامية على تدفق الرساميل الاجنبية

البنك الدولي: نمو الاقتصادات العربية حتى عام ٢٠٠٦ لن يتجاوز ٣,٦ في المئة

■ توقع تقرير جديد للبنك الدولي ان تحقق منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ نسبة نمو متواضعة قدرها ٣,٦ في المئة في مقابل متوسط نمو لمجموع الدول النامية يقدر ب ٥,٤ في المئة.

واعتبر البنك ان مناطق في افريقيا والشرق الاوسط ووسط اوروبا واسيا الوسطى «ستستفيد من طبيعة الاقتصاد الدولي التي تتميز بوضع اقتصادي عالمي مستقر في مجمله. وتنامي تدفق الرساميل الخاصة والتوسع القوي للتجارة والمبادلات الدولية». وقال التقرير في حديثه عن منطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط ان «نتائج السنوات المقبلة ستكون في وضع افضل من العقد الماضي الذي سجلت فيه معدلات سالبة في مجال الدخل الفردي».

واشار التقرير الذي صدر امس في واشنطن، وحصلت «الحياة» على نسخة عنه، وهو بعنوان «آفاق الاقتصادات العالمية» الى ان حجم مشاركة دول الجنوب في التجارة الدولية سيرتفع من ٢٥ في المئة حالياً إلى ٥٠ في المئة في العقد الثاني من القرن المقبل وان هذا التوسع في التجارة والمبادلات سيساعد الدول الصناعية «منظمة التجارة والتنمية الاقتصادي» على زيادة تطوير قطاعاتها الانتاجية بما يوفر فرصاً افضل لتحقيق الاندماج الاقتصادي الدولي.

وقال كبير محللي البنك الدولي جوزيف ستغليتز ان «المنافع المحتملة من هذا التوسع تشمل في ان واحد نمو اسواق الصادرات وتطور الواردات، لكن ذلك لا يمنع من تحمل اعباء فترة انتقالية تشمل اجور العمال غير المهرة وارتفاع اسعار المواد الغذائية والطاقة». وشدد في الوقت ذاته على «ان العالم يعيش اليوم فترة فريدة في التاريخ بفضل التكنولوجيات الجديدة والاصلاحات الاقتصادية والاستثمار في التعليم (...) بما يمنح للدول النامية فرصة تسريع وتيرة مسلسل التنمية باجيال احياناً».

ومن جهته اعتبر المحرر الرئيسي للتقرير فيلان براهمبهات ان «آفاق النمو والتطور تبدو متوافرة في القرن المقبل اكثر مما كانت عليه في العقد الماضي لا سيما في مناطق مثل شمال افريقيا والشرق الاوسط» وقال «هناك تباين بين استعداد الدول وامتلاكها الشروط المطلوبة لجلب ثقة المستثمرين. كما ان هناك فوارق في مدى استعداد المؤسسات المحلية الخاصة في تلك الدول لخوض تجربة المنافسة المفتوحة مما يجعلها غير مستفيدة من تدفق الرساميل الاجنبية» وقال ان «هذا الوضع ينطبق كذلك على دول من اوروبا واسيا الوسطى، لكن المشهد يبدو مشجعاً في مجمله».

واشار تقرير البنك الدولي انه، لاول مرة، يتجاوز حجم الاستثمار الاجنبي الخاص في الدول النامية حاجز ١٠٠ بليون دولار اذ يبلغ مجموع التدفقات المالية نحو دول الجنوب ٢٤٥ بليون دولار.

واستفاد نمو الاستثمار الدولي من توسع التجارة العالمية سنوياً بين ستة وسبعة في المئة.

ويضع التقرير اسباباً اخرى وراء توسع التجارة والاستثمار منها: انخفاض كلفة الشحن البحري بنسبة ٧٠ في المئة بالاسعار الحقيقية منذ عام ١٩٨٠ وتراجع سعر المكالمات الهاتفية الدولية بنسبة ٤ في المئة سنوياً طيلة العشر سنوات الاخيرة، وتطور انظمة الصفقات التجارية واستخدام التكنولوجيا فضلا عن سرعة تنفيذ الالتزامات والضمانات. •

في ظل هذا الوضع عملت الشركات المتعددة الجنسيات على التوسع من خلال استحداث فروع جديدة في الدول النامية. واضحت تلك الفروع تمثل بمفردها خمس الانتاج العالمي وثلث المبادلات التجارية الدولية. وفي التسعينات يقول التقرير تطورت الشركات المتعددة الجنسية داخل الدول النامية اكثر منها داخل الحدود الاصلية. وادت هذه السياسة الى ارتفاع حجم تدفق الرساميل من الدول الصناعية نحو الدول النامية بسبب ارتفاع نسبة العوائد المالية التي تتيحها اقتصادات تلك الدول في وقت شهدت اسعار الفائدة في الدول الصناعية استقراراً ملحوظاً.

ويرى البنك الدولي ان من شان عودة نسب الفائدة الى الارتفاع في الدول المتقدمة بفعل قوة النمو ان تؤثر في شكل سالب على استمرار حجم هذه التدفقات المالية من جهة ويهدد بتقويض فرص الانفراج الاقتصادي الدولي من جهة اخرى. واشار التقرير الى «ان نمواً قوياً متواصلاً في الدول الصناعية العام المقبل يمكن ان ينجم عنه ارتفاع في معدلات الفائدة قياساً الى نسبها الحالية ما يهدد بوقف التوسع، الذي سجل على مدى السنوات الثلاث الماضية في حركة تدفق الاستثمارات والرساميل نحو الدول النامية، التي تلجأ الى استخدامها لمعالجة عجز الحسابات الجارية التي لا يستطيع النظام المصرفي تمويلها».

ونبه البنك الدولي في تقريره الى مخاطر المشاكل المالية التي يسببها الاعتماد المبالغ منه على الموارد الخارجية كما حدث في دول جنوب شرق اسيا على رغم انها حققت اعلى نسبة تطور خلال العقد الماضي مؤكداً «ان الاندماج المالي المتزايد قد يؤدي الى ضعف النظام النقدي المحلي على رغم وجود ظروف اقتصادية وتجارية خارجية مساعدة».

لكن اهم ما جاء به تقرير البنك الدولي امس ان خمس دول من العالم النامي ستحدد الى حد بعيد مصير التجارة والمبادلات العالمية خلال القرن المقبل وهي: الصين والهند واندونيسيا والبرازيل وروسيا التي تمثل حالياً نصف القوى العاملة في العالم في حين لا تشكل مساهمتها في الانتاج والمبادلات الدولية سوى ثمانية الى عشرة في المئة. وستبلغ حصة هذه الدول عام ٢٠٢٠ نحو ٥٠ في المئة من حجم التجارة الدولية وهو ما سيكون له انعكاس ايجابي على توزيع الثروات، والانتاج، وتحديد الاسعار على المستوى الدولي. وسيكون هذا التحول مفيداً ليس لهذه الدول فحسب ولكن لمجموع العالم النامي الذي ستتضاعف مشاركته الدولية قياساً الى وضعه الحالي.

ويتوقع التقرير تحسناً في وضعية اقتصادات اغلب مناطق المعمورة ولكن بمعدلات متفاوتة حيث تصل اعلى نسبة اندماج في منطقة شرق اسيا الى ٧,١ في المئة متبوعة بجنوب اسيا ٥,٩ في المئة ووسط وشرق أوروبا ٤,٥ في المئة واميركا اللاتينية ٤,٢ في ا لمئة وافريقيا ٤,١ في المئة والشرق الاوسط وشمال افريقيا ٣,٦ في المئة.

ويقول التقرير ان اكبر مظاهر نمو اقتصاديات دول الجنوب يتجلى في تطور قطاع الاتصالات الذي ينمو سنوياً بمعدل ١٤ في المئة مقابل ٣,٥ في المئة في الدول الصناعية، وهذه النسب مرشحة للتزايد في الحالة الاولى ومرشحة للاستقرار بالنسبة الى الدول التي وصلت الى مرحلة الاشباع كما هو حال الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. ويقدر حجم خدمات الاتصالات بـ ٦٠٠ بليون دولار وهي تتطور بـ ٤,٦ في المئة سنوياً اي ضعفي معدل النمو الاجمالي الدولي.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٧٢٩١
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/١٤

الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (1)

افتقار الأسواق المالية العربية للعمق والشفافية ساهم في نجاتها من الأزمة

تعرض الاقتصاد العالمي لمتغيرات جوهرية لم يتوقعها الا قلة قليلة من الناس، فمن كان بوسعه التنبؤ بالازمة المالية الآسيوية او من كان ليتوقع ان تصاب روسيا بانهيار مالي هذه السنة وهي التي سجل سوق الاسهم لديها افضل اداء عام 1997؟ من كان ليصدق ان تلجأ كوريا الجنوبية وليس الشمالية لصندوق النقد الدولي لطلب الدعم المالي؟ ومن كان يتوقع الدمج بين شركتي دايملر بنز الالمانية وكرايزلر الأميركية؟ ومن كان ليجرؤ على التحدث عن ان الركود الاقتصادي في اليابان سيبقى لفترة 8 سنوات وان نسبة البطالة قد تتخطى قريبا تلك التي في الولايات المتحدة؟ ان الاحداث الاخيرة تعتبر تحديا صارما للنظام الاقتصادي الحر، ولقد اصبح ضروريا اليوم اعادة رسم خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد العالمي وذلك للاسهام في فهم وضبط التقلبات المتزايدة التي تشهدها الاسواق الدولية.

د. هنري عزام*

لقد اظهرت الازمة ان التدفق الحر لرؤوس الاموال عبر الحدود مع انه يسهل التوزيع الفعال للاستثمارات عبر الاقطار، ويسمح للدول النامية باجتذاب مصادر رؤوس الاموال غير المتوفرة محليا، الا ان حرية وسهولة التدفقات المالية هذه قد تؤدي الى حدوث تغييرات مفاجئة في اسعار الصرف واسعار الاسهم، وقد تعرض اقتصاديات الدول الناشئة للخلل وعدم الاستقرار.

ان الدول العربية وان لم تعان مثل مناطق اخرى في العالم من عدوى هذه الازمة، غير ان صادراتها الاساسية من نفط وبتروكيماويات وغاز والمنيوم وفوسفات وقطن وغيرها تدهورت اسعارها في الاسواق العالمية بسبب انحسار الطلب عليها. ولقد ادى تراجع متوسط اسعار النفط بنسبة 33٪ هذه السنة مقارنة مع سنة 1997 الى الحد من فرص النمو في المنطقة وظهور بوادر الركود الاقتصادي في بعض الدول العربية.

لقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة الاميركية من اجمالي التجارة العالمية بشكل كبير خلال السنوات العشرين الماضية، في الوقت الذي تراجعت فيه حصة الدول النامية بما فيها الكثير من الدول العربية باكثر من النصف. كما ان المؤسسات المتعددة الجنسيات ومعظمها من الولايات المتحدة واوروبا واليابان تسيطر اليوم على حوالي ثلثي حركة التجارة العالمية. ولقد ترافق هذا الشرخ المتزايد بين الدول في مجال التجارة الخارجية بارتفاع درجة التباين في توزيع الدخل والثروة ضمن البلد الواحد. فعلى سبيل المثال فإن ثروة شخص مثل بيل غايتس في الولايات المتحدة تساوي مجموع ثروات 1,6 مليون اميركي من اصحاب الدخول المنخفضة.

لهذه الاسباب شهد العالم ظهور تدابير حمائية في بعض الدول النامية وانتقادات متزايدة لنموذج الراسمالية المطلقة التي تدعو اليه الولايات المتحدة الاميركية. ولقد جاء ذلك ايضا بمثابة ردة فعل لاحدى اسوأ فترات تدمير الثروات التي شهدها العالم. ففي الاشهر الاثني عشر الاخيرة سجلت أسواق الاسهم تراجعا بنسبة 50٪ - 80٪ في آسيا وفي اميركا اللاتينية كما انخفضت بنسبة 25٪ في الولايات المتحدة واوروبا من أعلى المعدلات التي وصلت اليها هذه السنة. ولقد ادى ذلك الى خسارة نحو 1300 بليون دولار من مجموع قيمة الاسهم المدرجة في هذه الاسواق وانهيار عدد من اقتصاديات الدول الآسيوية، اذ ينتظر ان يتقلص الاقتصاد الكوري بنسبة 7٪ هذا العام واقتصاد تايلاند 10٪ واندونيسيا 18٪ ودول الاويك 5٪.

ان تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى اسواق الدول الناشئة والذي كان يفترض ان يكافئ تلك الدول التي تتمتع بادارة جيدة ادى الى عكس ذلك، اذ انه قام بمعاقبة كافة الدول النامية على حد سواء. فقوى السوق التي كان من المفترض ان تساعد على تيسير النمو والرخاء في كافة الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الحر باتت اليوم مسؤولة عن تراجع مستوى المعيشة في بلدان العالم الثالث، بعد ان غادرت اسواقها رؤوس الاموال العالمية باحثة عن ملاذ آمن لها في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا.

ويعتبر المسؤولون عن المحافظ الاستثمارية العالمية ان الاسواق الناشئة هي على درجة مخاطر واحدة، دون تمييز بين دولة واخرى، كما ان رؤوس الاموال التي تاتي للاستثمار في هذه الدول غالباً ما تخرج بنفس السرعة التي دخلت بها عند ظهور بوادر ازمة مالية. فعلى سبيل المثال نرى ان مجموع تدفقات رؤوس الاموال الخاصة الى خمسة بلدان في شرق آسيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والفلبين، والذي بلغ 93 بليون دولار عام 1996 بعد ان كان في حدود 41 بليون دولار سنة 1995 تحول الى رؤوس اموال مغادرة بلغت 12 بليون دولار سنة 1997، وتصل الى ضعف هذا الرقم في عام 1998.

ان الازمة المالية الاخيرة مقرونة بالتراجع الذي حدث في مؤشر اسعار السلع والمواد الاولية من نفط وقمح ونحاس وقهوة وما شابه، والذي جاء بحدود 30٪ خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ادت الى مضاعفة المصاعب التي تواجه الدول النامية وشجع بعضها على اقتراح تغييرات جذرية للنظام العالمي الجديد. ولقد قامت ماليزيا بوضع قيود على تدفقات رؤوس الاموال للحد من التاثيرات الخارجية على اسواقها. كذلك قامت حكومة هونغ كونغ وهي التي تعتبر مثالا يحتذى للاقتصاد الحر بانفاق 15 بليون دولار لدعم اسعار الاسهم في السوق المحلية. وتخلفت روسيا عن دفع ديونها الخارجية وتوقفت عن تحويل الروبل الى العملات الصعبة واعادة بعض المركزية الى ادارة الاقتصاد. حتى في الولايات المتحدة الاميركية حث البنك المركزي الفيدرالي كبرى البنوك الأميركية لضخ بلايين الدولارات لتعويم صندوق «يدعى لونج ترم كابيتال مانجمنت» وانقاذه من الافلاس.

تاثير الأزمة على المنطقة العربية

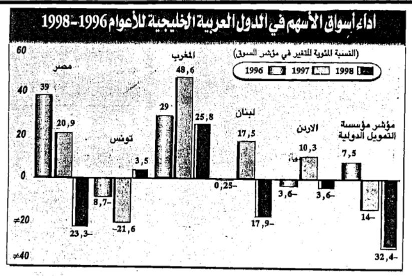
ان تاثير الازمة على الاسواق المالية العربية جاء محدوداً حتى الآن مع العلم ان الازمة ساهمت الى حد ما في تراجع اسعار الاسهم في عدد من دول المنطقة خلال النصف الثاني من هذا العام وزادت من تكلفة الاقتراض في سوق السندات العالمية لبعض الدول العربية. ويفخر المسؤولون هنا ببعد النظر الذي اظهروه عندما ابقوا على القيود التي تحد من ملكية الاجانب للاسهم المحلية. ومع ان هذا الموقف المحافظ من التغيير عمل لصالح هذه الدول خلال الازمة، فحقيقة الامر ان اسواق الاسهم العربية لم تتاثر الى حد كبير لانها عجزت عن جذب اهتمام المستثمرين الدوليين ليس فقط لان بعضها لا يسمح للاجانب بامتلاك الاسهم، بل لأن الاسواق المالية المحلية ما زالت تفتقر للعمق والشفافية المطلوبة.

ان الدول العربية التي فتحت اسواقها امام تدفقات رؤوس الاموال عالمية مثل مصر والاردن ولبنان والمغرب وتونس وعمان عانت بدرجات متفاوتة من انتشار العدوى الناجمة عن قيام محافظ الاستثمار العالمية بالخروج من كافة اسواق الاسهم الناشئة. لكن التراجع الذي سجل في الدول العربية هذا جاء اقل بكثير من التراجع الذي شهدته الاسواق الناشئة الاخرى. ففي الفصول الثلاثة الاولى من سنة 1998 تراجعت مؤشرات الاسهم في اسواق كل من مصر وتونس ولبنان والاردن بنسبة 23,3٪ و21,6٪ و17,95٪ و3,6٪ على التوالي، فيما ارتفع مؤشر الاسهم المغربية بحدود 25,8٪ خلال هذه الفترة مقارنة مع تراجع مؤشر منظمة التمويل الدولية للدول النامية في حدود 33٪.

حتى ان دول مجلس التعاون الخليجي التي ابقت على القيود التي تحد من ملكية الجانب للاسهم المحلية لم تكن هي الاخرى في منأى عن تقلبات الاسواق العالمية. ولقد سجلت سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والكويت تراجعا في مؤشرات اسواق الاسهم لديها بنسبة 40٪ و16,7٪ و20,7٪ على التوالي، في حين اظهرت اسواق الاسهم في كل من البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر ارتفاعا خلال الفترة نفسها. ولقد تاثرت بلدان الخليج بشكل خاص بتراجع اسعار النفط والسلع الاخرى التي تصدرها مثل البتروكيماويات والاسمنت والاسمدة والالمنيوم وغيرها وما لذلك من تاثير على ربحية الشركات المحلية المصدرة لهذا السلع والمنتجات.

على ان التاثير الابرز للازمة هو في التراجع الذي سجل في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط ولقد كان من جراء ضعف الطلب العالمي هذا تراجع اسعار النفط لتصل الى ادنى مستوياتها منذ عشر سنوات، اذ بلغ متوسط اسعار نفط خام برنت حوالي 13,26 دولار للبرميل في الفصول الثلاثة الاولى من هذا العام مقارنة مع 19 دولاراً لعام 1997 و20 دولاراً لعام 1996، مما ادى الى زيادة العجوزات الداخلية والخارجية لدول المنطقة المصدرة للنفط كما كان له تاثيره على الدول العربية الاخرى بسبب، تراجع تحويلات العمال الوافدين وانخفاض الاستثمارات

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال : هنرى عزام
الموضوع الفرعى : عام	رقم العـــــدد : ٧٢٩١
المصـــــدر : الشرق الأوسط	تاريخ الصـــدور : ٩٨/١١/١٤



الخارجية المباشرة في هذا الدول.

ومن الصعب التوصل الى ارقام موثوقة في ما يخص الاستثمارات العربية في الاسواق المالية العالمية، غير ان التقديرات تتراوح بين 200 و400 بليون دولار اميركي بما فيها الاستثمارات في اسواق الاسهم والسندات للدول الناشئة. ومما لا شك فيه ان هذه الاستثمارات تاثرت بهبوط اسعار الاسهم العالمية، كما ان المصارف العربية العاملة على الساحة الدولية تكبدت خسائر من جراء القروض التي اشتركت في تقديمها لدول شرق اسيا وروسيا وغيرها.

ومع ذلك، فهناك بعض العوامل التي ساعدت على الحد من تاثير الازمة المالية على المنطقة العربية. ففي الوقت الذي وصلت فيه الديون الخارجية قصيرة الاجل لدول شرق اسيا الى مستويات عالية تعتبر خطرة، بقي مستوى هذه الديون للدول العربية متدنياً. ومرد ذلك يعود الى وجود ضوابط تحد من تدفق رؤوس الاموال وفرض قيود على مصارف المنطقة تقلل من قدرتها على الاقتراض قصير الاجل من الخارج، ومن جهة اخرى، مولت حكومات المنطقة العربية العجز في ميزانياتها باصدار سندات واوراق مالية مقومة بالعملة المحلية. حتى في بلد مثل لبنان حيث قامت الدولة بالاقتراض من الخارج لتمويل جزء من الدين الداخلي الا ان هذا الدين كان مصدره المصارف اللبنانية التجارية والمؤسسات المالية الاخرى العاملة في البلاد.

عندما ضربت الازمة شرق اسيا في العام الماضي كان اجمالي الدين الخارجي لدول المنطقة منخفضا نسبياً حيث بلغ اقل من 60٪ من اجمالي الناتج المحلي بالنسبة الى تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا (الجدول رقم 1). هذا الامر اوحى بثقة في غير محلها للمستثمرين والمقرضين الاجانب، اذ اعتبروا ان سلطات هذه الدول قد تكون قادرة على ضمان الديون الخارجية لمؤسساتها المالية. الا ان الدين القصير الاجل والذي يستحق في فترة اقل من سنة كان يشكل نسبة عالية من اجمالي الدين الخارجي، اذ وصلت نسبته الى 48,6٪ في كوريا و41,4٪ في تايلاند.

لهذا اعتبرت ديون القطاع الخاص قصيرة الاجل المسبب الابرز لازمة شرق اسيا.

وقد ادى التخوف من عدم قدرة مصارف كوريا وتايلاند الايفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها الى قيام المصارف العالمية بسحب ودائعها قصيرة الامد لدى المصارف الكورية والتايلاندية وبالتالي الى استنفاد احتياطي هذه البلدان من العملات الاجنبية. ومع التراجع الحاد في الاحتياطي الخارجي لهذه الدول ازداد التخوف من عدم قدرة المصارف المحلية تسديد ديونها وساد الشك بتاكيدات السلطات ودعمها لمصارفها.

بالمقابل كانت ديون الدول العربية القصيرة الامد لا تشكل سوى 10٪ من اجمالي الديون الخارجية لهذه الدول باستثناء لبنان. واذا كان الدين الخارجي يشكل نسبة عالية من اجمالي الناتج المحلي في بلدان عربية كالاردن واليمن والجزائر والمغرب بالمقارنة مع تايلاند وكوريا الجنوبية الا ان معظم الديون المستحقة هي ذات اجال متوسطة وطويلة بعكس ما كان عليه الوضع في شرق آسيا. وبالنسبة الى لبنان، ومع ارتفاع نسبة الديون قصيرة الاجل من اجمالي الدين الخارجي الا ان الوضع لا يدعو للقلق لان المؤسسات المالية اللبنانية تعتبر ذات ملاءة مالية جيدة بشكل عام وتملك بالمقابل موجودات كافية مقومة بالدولار يمكن تسييلها عند الضرورة. علاوة على ذلك، عندما ضربت الازمة شرق اسيا في صيف 1997 كان للبنان احتياطي خارجي ضخم بالعملات الاجنبية لم تشكل نسبة الديون قصيرة الامد من هذا الاحتياط سوى 17,7٪ بالمقارنة مع كوريا الجنوبية حيث بلغت هذه النسبة 175,8٪ وتايلاند 97,4٪.

ويمكن القول ان الاسواق المالية العربية لم تكن مصدر جذب لصناديق الاستثمار العالمية لانها كانت تفتقر الى العمق والتنوع المطلوبين. ففي منتصف عام 1998، لم يتعد اجمالي القيمة الراسمالية لاسواق الاسهم العربية مستوى 157 بليون دولار يشكل سوق الاسهم السعودية ثلث هذا الاجمالي. وجاءت نسبة القيمة الراسمالية لهذه الاسواق من اجمالي الناتج المحلي في حدود 40٪ مقارنة مع متوسط 80٪ لاسواق الدول الناشئة الاخرى. اما عدد الشركات المدرجة فلا يزال ضئيلاً فهناك على سبيل المثال 72 شركة مساهمة في سوق الاسهم السعودية وهي السوق الاكبر في المنطقة مقارنة بمتوسط 350 شركة في اسواق ناشئة اخرى. كما ان عدد المساهمين بالنسبة الى مجموع عدد السكان البالغين ما زال دون 2٪ فيما تزيد هذه النسبة على 40٪ في الولايات المتحدة. وفي المعدل نجد ان نصف الاسهم المدرجة لا يتم تداولها في السوق لان ملكية هذه الاسهم ما زالت في يد الحكومات وبعض العائلات الثرية.

لقد وضعت معظم الدول العربية انظمة تحد من تدويل عملاتها، اذ لا يسمح للمستثمر الاجنبي او غير المقيم بالاقتراض بالعملات المحلية. بالاضافة الى ذلك ليس هناك اسواق اجلة لبيع وشراء الاسهم، كما انه ليس هناك سوق للمشتقات المالية سواء للعملات العربية او الاسهم ولا بد للمستثمر من دفع كامل قيمة الصفقة او على الاقل دفع قسم كبير منها ليحق له تسجيل الاسهم المشتراة باسمه. كما لا يسمح للمتعامل بالسوق المحلية ببيع اسهم لا يملكها عن طريق اقتراضها. وفي 3 اكتوبر (تشرين الاول) من هذا العام انشات الكويت سوقاً اجلة لتداول الاسهم بشكل محدود عن طريق صندوق سلطة الاستثمار الكويتية الذي يضم 12 شركة من اصل 80 شركة مدرجة في البورصة وهو الوحيد الذي يحق له التداول في السوق وذلك لفترة تجريبية مدتها ستة اشهر.

كل هذا قلص من جاذبية اسواق الاسهم العربية بالنسبة لمحافظ الاستثمار العالمية، ولم يتعد حجم التدفقات المالية من هذه المحافظ الى الدول العربية 2,5 بليون دولار اميركي سنة 1997 اي 18٪ من مجموع رؤوس الاموال الوافدة الى المنطقة، واقل من 5٪ من اجمالي ما حصلت عليه الاسواق الناشئة ككل في العام الماضي. وجاء نصيب مصر من هذه الاموال حوالي البليون دولار والمغرب 800 مليون دولار فيما كانت حصة صندوق سيف المغلق للاستثمار في الاسهم السعودية 250 مليون دولار، اما الباقي فقد توزع بين لبنان والاردن وعمان والبحرين وتونس. ولا يتوقع ان تتعدى التدفقات المالية الى الاسواق الناشئة هذه السنة 120 بليون دولار اي اقل من نصف التدفقات التي سجلت في عام 1997 والبالغ 247 بليون دولار. وينتظر ان يتراجع مجمل التدفقات المالية الى الدول العربية من مستوى 14 بليون دولار في عام 1997 الى حوالي 10 بلايين دولار هذا العام. اما رؤوس الاموال الرسمية الوافدة من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي وكمساعدات من دول غنية فيتوقع ان تصل الى 800 مليون دولار، فيما تقدر رؤوس الاموال الخاصة بحوالي 7,2 بليون دولار، منها 500 مليون دولار من محافظ الاستثمار العالمية والرصيد في شكل قروض مصرفية من بنوك في الخارج وسندات وشهادات الايداع المصدرة في الاسواق العالمية، اضافة الى الاستثمار الاجنبي المباشر.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٧٢٩٢
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/١٥

الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (2)

معظم الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة

استعرضت حلقة امس من دراسة «الدول العربية والازمة المالية الاخيرة» المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم قبل حدوث الازمة الاخيرة، وتناول الكاتب تاثيراتها على الدول العربية.

وفي هذه الحلقة يستعرض د. هنري عزام اوجه الشبه بين الاسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق اسيا، ليصل في الحلقة الاخيرة (غدا) الى الدروس والعبر المستخلصة من هذه الازمة.

د. هنري عزام*

إن اسواق السندات التي تصدرها الشركات في المنطقة العربية تكاد تكون إما معدومة او في مراحل تطورها الاولى، ومع انه يوجد في معظم دول المنطقة اسواق اولية للسندات والاذونات الحكومية، غير ان الاسواق الثانوية لهذه السندات ما زالت ضعيفة، كما ان التمويل المطلوب من قبل الشركات يتم في معظمه بشكل قروض مصرفية في حين ان التوجه العالمي هو التحول من التمويل المصرفي إلى السندات التي تصدرها الشركات، فحوالي 50٪ من الاحتياجات التمويلية للشركات في الولايات المتحدة اصبح اليوم يتم عن طريق سوق السندات.

اخيراً، فالنمو الاقتصادي الذي تحقق في المنطقة لم يصل إلى المعدلات التي ظهرت في آسيا خلال العقود الأخيرة لذلك لم تكن هنالك مخاطر ناجمة عن ارتفاع معدلات النمو باكثر ما هو ممكن وارتفاع حمى المضاربة والاستثمار المفرط في السندات والأسهم.

غير ان هناك بعض اوجه الشبه بين العديد من الدول العربية والدول الآسيوية والتي قد تعرضها لمشاكل عدم الاستقرار مستقبلاً، وعلى سبيل المثال ما زالت معظم العملات العربية مرتبطة بشكل ثابت بالدولار الاميركي كما كانت عليه الحال في دول شرق اسيا قبل الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة، وللمحافظة على ثبات اسعار الصرف هذه كان لا بد من الاعتماد على معدلات فائدة مرتفعة نسبياً مقارنة بالفائدة على الدولار، وقد شجع هذا بعض مؤسسات القطاع الخاص على زيادة الاقتراض بالدولار للاستفادة من فرق أسعار الفائدة بينه وبين العملات المحلية. إلى جانب ذلك، فإن مستوى معدلات الفائدة على الدولار واتجاهها هي التي تحدد معدلات الفائدة على العملات الوطنية وقد يؤدي هذا في بعض الحالات إلى تطبيق سياسات نقدية قد لا تكون مؤاتية للاوضاع الاقتصادية المحلية. ففي حين تسهم معدلات الفائدة العالمية في دعم العملة الوطنية وتشجع على جذب رؤوس الاموال من الخارج قد تكون الاوضاع الاقتصادية بحاجة اكثر إلى معدلات فائدة منخفضة لتنشيط الطلب المحلي وإعطاء قوة دفع للاعمال المصرفية.

ويبقى القطاع العام في العديد من الدول العربية هو المهيمن على النشاط الاقتصادي كما كانت عليه الحال في دول شرق اسيا، كما ان الدولة في كثير من الاحيان ما زالت المالك الاكبر للاسهم المدرجة في البورصات العربية. كذلك هناك نواحي ضعف في القوانين المنظمة لاسواق الاسهم والهيئات المشرفة على هذه الاسواق. وعلى سبيل المثال، تقوم السلطات النقدية بالإشراف على اعمال المصارف الإسلامية على غرار ما تفعله للمصارف التجارية، مع العلم ان المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية لا سيما منها مخاطر تقلبات أسواق الاسهم والسلع ومخاطر الاستثمار المباشر تختلف عن مخاطر التسليف للمصارف التجارية.

كما ان الكثير من الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها سواء من ناحية الاقتصاد الكلي او على مستوى القطاعات والشركات المساهمة. وليس هناك شفافية في الإفصاح للشركات المساهمة لتواكب المعايير الدولية، وخارج المملكة العربية السعودية لا تنشر الشركات بيانات مالية فصلية، كما ان العديد منها يتاخر حتى في نشر الميزانيات السنوية.

إن سوق الاسهم التي لا تنظم تنظيماً مناسباً تصبح ارضاً خصبة للمضاربين، فليس هناك انظمة في اغلب دول المنطقة تضمن عدم التلاعب في الاسعار وتمنع الاستفادة من معلومات من الداخل، فضلاً عن ذلك نجد أن عمليات المقاصة والتسوية لا تستوفي المقاييس المعتمدة في اسواق ناشئة أخرى.

إذا كان هناك من عامل إيجابي للازمة المالية فهو يكمن في العبر الجديدة المستخلصة والتي تبدد مفاهيم كان مسلماً بها قبل حدوث الازمة. واول هذه المفاهيم تقول بان الأسواق الحرة تؤدي دوماً إلى الازدهار الاقتصادي، كما ان الرأسمالية العالمية والنموذج الانجلو ساكسوني الذي يعطي اهمية اكبر لكفاءة الإنتاج ويعظم الربحية لحاملي أسهم الشركات اكثر من تلك التي يوليها لتقليص الفجوة بين شرائح المجتمع، سينتشر ليعم كافة دول العالم. بيد ان الحرية الاقتصادية قد تؤدي إلى الفوضى إذا تركت دون تنظيم والمشاكل الاقتصادية تتحول إلى مشاكل اجتماعية وسياسية وإذا لم تقم الدولة بمراقبة المصارف بالشكل المطلوب وفرض الشفافية المحاسبية، وتامين بيئة اقتصادية مستقرة. إن راس المال الخاص سواء المحلي أو الأجنبي يذهب دوماً إلى الأسواق التي لديها مجموعة قوانين واضحة ونظام قضائي فعال يحمي مصالح المستثمر، فإذا لم توجد دولة القانون هذا يصبح الاستثمار مجرد مجازفة، مما يجر المستثمر والبلد الذي يستثمر به إلى مخاطر هما في غنى عنها.

إن الطرح الذي يقدمه النظام العالمي الجديد القائم على حرية السوق والقائل انه في حال قامت الدول النامية باتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والقائمة على تحرير الاسواق أمام التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات والسماح للأجنبي بتملك الاسهم والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن هذه

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٧٢٩٢
المصـــــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/١٥

الدول سيتم مكافاتها عن طريق تدفقات رؤوس الاموال إليها، فمثل هذا الطرح قد فشل في دول شرق اسيا وروسيا. فالرأسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي بل إنها ايضاً مجموعة من القيم الأساسية التي تشدد على مزايا التنافس وشرعية تحقيق الارباح، وعلى اهمية الحرية السياسية والاجتماعية المكملة للحرية الاقتصادية، وعليه لا يمكن للنظام الاقتصادي الحر ان ينجح عن طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية فقط بل إنه يتطلب تقبل القيم التي تتيح لهذا النظام الاستمرار.

اما العبرة الثانية التي يمكن استخلاصها من الأزمة فهي ان الاسواق العالمية اصبحت معرضة لمزيد من التقلب. فقد سجل سوق الأسهم الاميركية منذ العام 1945 وبناء على مؤشر داو جونز ستة ايام في السنة يرتفع فيها المؤشر او ينخفض بنسبة 2٪ على الاقل، وقد مر 15 يوماً مماثلاً خلال الفترة الواقعة بين 17 يوليو و17 اكتوبر 1998، والتقلبات في الأسعار اصبحت اليوم صفة ملازمة لأسواق الاسهم والتحدي يكمن في القدرة على فهم وإدارة هذه التقلبات.

ومن المفاهيم الخاطئة ايضاً، ان العولمة وتكنولوجيا المعلومات وارتفاع الإنتاجية وضعت حداً للدورات الاقتصادية حيث الارتفاع في النمو غالباً ما تبعه هبوط. ومثل هذه الدورات كانت العامل المميز للاقتصاد العالمي على امتداد القرنين الماضيين. وقد دفع هذا الأمر مقروناً بالدعم المالي الذي قدمه صندوق النقد الدولي للدول التي تواجه ازمات حادة إلى تقبل المستثمرين في الدول الناشئة اسعار اسهم مبالغاً في

إجمالي الديون الخارجية لبلدان في جنوب شرقي آسيا 1996 (ببلايين الدولارات)

	إندونيسيا	كوريا الجنوبية	تايلاند
إجمالي الديون	129,033	123,000	90,824
الديون طويلة الاجل	96,803	63,200	53,210
المترتبة على القطاع العام	60,108	5,200	17,039
المترتبة على القطاع الخاص	36,694	58,000	36,171
الديون قصيرة الاجل	32,230	59,800	37,613
إجمالي خدمة الديون	21,459	13,100	8,652
الاحتياطي من العملات الخارجية	19,445	34,000	38,614
إجمالي الناتج المحلي	216,280	275,800	180,400
إجمالي الديون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	%59,66	%44,60	%50,35
الديون قصيرة الاجل كنسبة مئوية من إجمالي الديون	%24,98	%48,62	%41,41
ديون قصيرة الاجل كنسبة مئوية من احتياطي العملات الخارجية	%165,75	%175,88	%97,41

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم 1998

إجمالي الديون الخارجية لبلدان عربية مختارة 1996 (بملايين الدولارات)

	اليمن	الجزائر	الاردن	المغرب	مصر	لبنان	تونس
إجمالي الديون	6356	33264	8118	21767	31407	3996	9887
الديون طويلة الاجل	5622	30812	7182	21165	29045	2,343	8877
المترتبة على القطاع العام	5622	421	7137	20774	28918	1,933	8689
المترتبة على القطاع الخاص	0	0	45	392	127	410	188
الديون قصيرة الاجل	614	421	597	589	2347	1653	772
إجمالي خدمة الديون	84	4215	656	3174	2369	301	1,479
الاحتياطي من العملات الخارجية	1039	6302	2055	4050	18295	9335	1978
إجمالي الناتج المحلي	5288	43349	7102	35609	76850	13283	18458
إجمالي الديون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	%120,20	%76,74	%114,31	%61,13	%46,29	%30,08	%53,56
الديون قصيرة الاجل كنسبة مئوية من إجمالي الديون	9,66	%1,27	%7,35	%2,71	%7,47	%41,37	%7,81
ديون قصيرة الاجل كنسبة مئوية من احتياطي العملات الخارجية	%59,10	%6,68	%29,05	%14,54	%12,83	%17,71	%39,03

المصدر : البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم، 1998

تقييمها وعوائد سندية على السندات التي تصدرها تلك الدول لا تعكس بالضرورة درجات المخاطر لهذه الاستثمارات على امل ان الدول السبع وصندوق النقد سيقدمان الدعم المطلوب في حال وقوع ازمات. لكن المستثمرين ما لبثوا ان ادركوا ان توقعاتهم غير واقعية فدب الذعر وحل محل التفاؤل خروج لا عقلاني من هذه الاسواق.

ان الاقتراض المكثف القصير الاجل بالعملة الأجنبية له عواقبه فالدول التي تاثرت اكثر من غيرها هي تلك التي كانت تعاني من ارتفاع مديونيتها الخارجية قصيرة الاجل مثل تايلاند وكوريا في حين ان تدني مستوى الديون قصيرة الاجل للصين مقارنة مع احتياطها من العملات الأجنبية قد ساعدها على تخطي الأزمة الاخيرة. وعلى سبيل المثال ولكي لا تشجع تشيلي المؤسسات المحلية على الاقتراض قصير الاجل من الخارج وضعت شرطا على المقترض بالعملة الأجنبية لفترة تقل عن سنة أن يترك 20٪ من قيمة القرض كوديعة بدون فائدة لدى البنك المركزي.

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب مجموعة الشرق الأوسط للاستثمار (MECG)



الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	٧٢٩٣
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/١٦

الدول العربية والأزمة المالية (3)

الدول العربية مطالبة بصرف جهودها لمعالجة مشاكل الفساد والمحسوبية

تناولت حلقة أمس من هذه الدراسة أوجه الشبه بين الاسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا. وفي هذه الحلقة الأخيرة، يصل الكاتب الى الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من الأزمة، ويرى أن الاحداث التي شهدتها آسيا كشفت عيوب الخطط الخمسية التي تعتقد بأنها ستكون أكثر فعالية من قوة السوق. ويطالب الكاتب الدول النامية بأن تصرف جهودها إلى معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية، ويدعوها إلى انتهاج أساليب إشرافية، مشددة على أنظمتها المصرفية، حتى تكون بمنأى عن الهزات الطارئة التي تعصف بالأسواق العالمية.

د. هنري عزام *

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٧٢٩٣
المصـــــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١١/١٦

الازمة التي ضربت الاسواق المالية العالمية كان من اسبابها وجود ثغرات هيكلية في الاقتصاد العالمي. فقد انتجت دول كثيرة وخاصة في شرق آسيا سلعا متماثلة مستفيدة من التدفق الهائل لرؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الاسواق الناشئة خلال العقد الماضي. وارتفعت اسعار صرف الدولار بقوة في السنوات القليلة الماضية ملحقة الضرر بالعديد من عملات دول اسيا واميركا اللاتينية المرتبطة عملاتها بالدولار والتي تعتمد اعتمادا اساسيا على التصدير. كما ان الركود المتواصل لليابان قلص من فرص نمو الاقتصاديات الآسيوية، فاليابان تستوعب ثلث اجمالي واردات اسيا ولقد دفعت الازمة المصرفية في اليابان الدولة الى سحب المزيد من ودائعها في الخارج مضيفة بذلك الى الضغوط الانكماشية المؤثرة على الاقتصاد العالمي.

من العبر المستخلصة أنه لا بد للشركات في منطقة الشرق الاوسط ان يكون هاجسها الاول هو الربح، فالاستثمار المربح هو بالضرورة الاستثمار المجدي والافضل للبلد. وقد كان نموذج النجاح يتمثل حتى مرحلة قريبة بالنسبة الى الدول النامية في الراسمالية الموجهة التي اتبعتها اليابان والنمور الآسيوية. ولقد ساد الاعتقاد أن الخطط الخمسية والسياسات الصناعية هي اكثر فعالية من قوة السوق لانها تاخذ في عين الاعتبار الناحية الاجتماعية للاستثمار وتضع مصالح المستهلكين في مقام متقدم على حاملي الاسهم. لكن الاحداث التي شهدتها آسيا اخيرا كشفت عيوب تلك الحجج، فالشركات التي صبت جل اهتمامها على تعظيم العائد على حقوق المساهمين هي التي استطاعت ان ترفع من انتاجيتها وتزيد من قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية. وفي الشرق الاوسط كما في معظم الدول النامية ما تزال الحكومات والمؤسسات المالية والعائلات الثرية هي المالك الاكبر للاسهم المدرجة، وهذه المجموعة من المستثمرين مستعدة للتضحية بالارباح على المدى القصير لتحقيق معدلات نمو اكبر مستقبلا وقد يؤدي هذا الى ظهور فوائض في طاقات الانتاج تماما كما حصل في شرق آسيا.

ولقد دفعت حدة المنافسة في الاسواق العالمية المفتوحة الشركات الى الاندماج لتحسين ادائها وزيادة العائد على راس المال المستثمر والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم. وفي حين ان عمليات الدمج والحيازة بين الشركات قبل عشر سنوات لم تتعد 2137 عملية، ارتفع هذا العدد ليصل في العام الماضي الى اكثر من 6 الاف عملية. وفي الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي تم الاعلان عن صفقات دمج عملاقة وصلت قيمتها الى حوالي 650 مليار دولار شملت بنوكا ومؤسسات مالية وشركات ادوية وسيارات وغيرها، هذا مع العلم ان قيمة اجمالي هذه العمليات كانت في حدود 340 بليون دولار سنة 1997. اما اكبر صفقة فكانت عملية اندماج «سيتي كورب» و«ترافلرز غروب» حيث وصلت قيمتها 70 مليار دولار لانشاء مصرف ضخم بأصول تتعدى 700 بليون دولار.

ووصلت اتفاقيات دمج وحيازة الشركات في الاسواق الناشئة إلى مستويات قياسية في النصف الاول من عام 1998 وبلغ مجموعها 34,3 بليون دولار، اما عدد الصفقات التي تزيد قيمتها على 50 مليون دولار، فارتفع بحدة من 72 في عام 1997 الى 119 صفقة العام الحالي، عاكسا بذلك ازديادا كبيرا في هذا النشاط في الدول النامية. واكبر هذه الصفقات كانت في اميركا اللاتينية، حيث سجلت 40 صفقة بقيمة 16 بليون دولار تلتها اسيا بـ45 صفقة قيمتها 11 بليون دولار نصفها تم في كوريا الجنوبية.

أما في منطقة الشرق الاوسط فما زالت عمليات الدمج والحيازة محدودة حتى الآن، اذ ان معظم المصارف والشركات في المنطقة لم تعتمد استراتيجيات الدخول بقوة في الاسواق العالمية. وبالتالي لم تقم هذه الشركات بانشاء تحالفات استراتيجية بين بعضها البعض لتعزيز مهاراتها وتكاملها وقدرتها التنافسية، ولقد قدر اجمالي موجودات المصارف العربية بـ410 بلايين دولار في عام 1997، اي ما يساوي حجم مصرف اقليمي واحد في الولايات المتحدة وهو النوع من المصارف الذي يطلب منه الاندماج مع مصارف اخرى حتى يستطيع المنافسة والبقاء.

ان الازمة التي تعصف باسواق المال العالمية حادة جدا واسوأ مما شاهدناه منذ الخمسينات، لكنها ازمة عابرة، وهي ليست بالتاكيد بداية النهاية للنظام العالمي الجديد الذي قام على انفتاح الاسواق وتكاملها، فالعولمة الاقتصادية وجدت لتبقى وستستمر طالما اصرت الولايات المتحدة واوروبا، اللتان تمثلان 40 في المائة من اجمال الناتج المحلي العالمي على دعم وتطوير النظام الجديد هذا، وسوف تظهر تدابير حمائية في بعض الدول النامية غير انها محدودة، اذ ان 90 في المائة من دول العالم، بما فيها الجزء الاكبر من دول شرق اسيا، والاتحاد السوفياتي السابق، واوروبا الشرقية، واميركا اللاتينية قد انضم الى النظام الجديد ومعظم هذه الدول دخل منظمة التجارة العالمية، وفتح اسواقه للتدفق الحر لرؤوس الاموال، والسلع، والخدمات.

نتجت مشاكل اسيا الاقتصادية عن تضافر عاملين: الاول ظهور تقلبات حادة في اسواق الاسهم والسندات، في وقت كانت فيه هذه الاسواق غير ناضجة للتعامل مع هذه التدفقات، والثاني عدم وجود اشراف جيد على المصارف ولم تكن هناك الشفافية المطلوبة. والمسألتان تستلزمان معالجة متزامنة اذ لا يمكن الحل في وضع القيود التي تحد من تدفقات رأس المال دون النظر في نواحي الاشراف والشفافية، فكوريا الجنوبية لم تكن تسمح لرؤوس الاموال بالدخول والخروج بحرية كاملة عند اندلاع الازمة، كما ان دولة تشيلي التي تفرض رقابة على الرساميل قصيرة الاجل الداخلة الى البلاد شهدت تقلبات في معدلات الفائدة لديها تساوي خمسة اضعاف ما عرفته جارتها الارجنتين وهي الدولة التي الغت كافة القيود على الرساميل.

يجب على الدول النامية ان تترك لقوى السوق مهمة اختيار المجالات الاستثمارية بدلا من اعطائها للبيروقراطيين العاملين في الدوائر الحكومية، كما حدث في دول جنوب شرقي آسيا حيث انيطت بهؤلاء مهام تحديد القطاعات التي ينبغي دعمها وتشجيعها، وطلب من البنوك توفير التمويل اللازم لها. فالحكومات التي تضطلع بمهمة التنظيم والاشراف على النشاط الاقتصادي والتجاري اكثر من توفير الحماية والتوجيه لهذا النشاط، ستزيد من قدرة اقتصادها على المنافسة ومواجهة الازمات التي قد تتعرض لها الاسواق المالية. واذا لم تنصرف جهود الدول النامية الى معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية وتطبيق أساليب اشرافية محكمة على النظام المصرفي وانشاء بنية تشريعية ومالية متينة، واجبار الشركات على اتباع المعايير المحاسبية العالمية ذات الشفافية المطلوبة ووضع قيود على الاقتراض الخارجي قصير الاجل لمؤسسات القطاع الخاص، فستبقى هذه الدول معرضة للهزات الطارئة التي تعصف بالاسواق العالمية.

لا يوجد هناك خط دفاع مثالي واحد يمكن الاعتماد عليه لحماية البورصات العربية من المضاربات الخارجية، ولكل سوق شانها وخصائصها. فلا بد من وضع الضوابط التي تحد من عمليات المضاربة من قبل صناديق التحوط العالمية. كما ان الاسواق التي ما زالت في مراحل نموها الاولى ينطبق عليها نفس المعيار الذي اخذت به العديد من الدول النامية لحماية صناعة وليدة او ناشئة والتي تسمح بها منظمة التجارة الدولية خلال فترة مرحلية محدودة. فلا بد اولاً من تعميق السوق وتوسيعه من ناحية عدد الشركات المدرجة وحجم التبادل على ان تتناقض هذه الحماية تدريجياً كلما اكتسب السوق العمق المطلوب. فمن الاهمية بمكان ان تكون القيود الحمائية على تدفقات راس المال من الخارج لفترة مرحلية محدودة، والا ادت هذه القيود الى نتائج عكسية تشمل هروب رؤوس الأموال المحلية وقيام الدولة بتاخير تنفيذ العديد من سياسات الانفتاح المطلوبة.

علينا أن نتعلم ان نكون مواطنين عالميين لأن هذا ما تتطلبه القرية الكونية التي نعيش بها، مع الحفاظ على هويتنا الثقافية التي يجب ان نفخر بها، وان نبقى على اتصال وفهم لما يحدث على الساحة العالمية. ولا بد من توجيه القطاع الخاص نحو الصناعات التصديرية التي توفر بنية انتاجية اكثر كفاءة وتنوعاً مع التقليل من التركيز على الصناعات الاحلالية للواردات. وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول العربية بتحقيق تكامل اقتصادياتها في السوق العالمية، ينبغي عليها ان تسعى لانشاء تكتل اقليمي يوفر للصناعات التي تستهدف الاسواق المحلية او اسواق دول التكتل الاقتصادي مساحة اكبر للتحرك، كما ان دول المنطقة ستكون في وضع افضل للتفاوض مع الكتل الاقليمية الاخرى (الاتحاد الاوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لشمال اميركا ... الخ). وقد تتشجع العديد من الشركات العالمية على الاستثمار في احدى الدول العربية، متى ما توفرت الكتلة الاقليمية الاقتصادية التي ستتيح لمنتجات تلك الشركات حرية الوصول الى كافة اسواق دول الكتلة. فالانتظار لتحقيق منظمة التجارة الحرة العربية بحلول عام 2010 يجب ان لا يكون على حساب دخول دول المنطقة في النظام العالمي الجديد.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى — اسم كاتب المقال : محمود عبدالفضيل
الموضوع الفرعى : عام — رقم العـــــدد : ٤١١٧٦
المصـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٩/٩/١

بعد عودة «خط حديد الحجاز»

نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادى العربى

إعادة تسيير خط حديد الحجاز بين دمشق وعمان بدءا من يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٩ يعتبر حدثا تاريخيا مهما يجب الا يمر بدون ابتهاج وحفاوة تليق بالحدث، إذ ان «خط حديد الحجاز» الذى انشاه السلطان العثمانى مطلع القرن الحالى «١٩١٠» لنقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، كان رمزا للترابط والتكامل الاقتصادى بين الاقطار العربية، كذلك فإن توقف هذا الخط يعتبر دليلا على بداية عملية تقطيع أوصال العلاقات الاقتصادية، وشبكات الطرق بين بلدان المشرق العربى (بلاد الشام) ومنطقة الجزيرة العربية، عقب توقيع اتفاقية «سايكس - بيكو» غداة الحرب العالمية الأولى، وهكذا بدات مسيرة التجزئة العربية القسرية لتمزيق الفضاء الاقتصادى العربى إلى وحدات ضعيفة وغير مترابطة.

ويتوقع ان تنقل رحلات «خط حديد الحجاز» المنتظمة بين عمان ودمشق، نحو الف مسافر فى الاسبوع وتتخللها ثلاث محطات قبل أن تصل إلى دمشق هى: الزرقاء والمفرق ودرعا.

وكانت أولى رحلات «قطار الحجاز» قد انطلقت عام ١٩١٣ لتتوقف اثناء الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ عندما عمل لورانس على تدمير خطوط السكك الحديدية التى كانت تنقل الامدادات للجنود الاتراك، ويرى الباحث وجيه التميمى ان لورانس لم يكن هدفه عسكريا بحتا، بل اراد قطع خطوط الاتصال الحيوية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية إذ كان الخط من وجهة نظر الانجليز شبيهة بقناة السويس (راجع جريدة الحياة - عدد ٣٠ يوليو ١٩٩٩).

وقد حاولت الحكومة الفيصلية فى دمشق إصلاح الخط غداة الحرب العالمية الأولى لكن دخول الفرنسيين إلى دمشق حال دون ذلك ولدى وصول الأمير عبدالله بن الشريف حسين إلى عمان، شكل لجنة لاصلاح الخط عام ١٩٢٢ وبالفعل تمت إعادة تشغيل «خط الحجاز» وتمكن من نقل أربعة الاف راكب إلى المدينة المنورة، لكن عوامل سياسية وفنية حالت دون استمرار العمل فى الخط الحجازى.

وفى عام ١٩٥٥ اتفقت حكومات الأردن وسورية والسعودية على إعادة تشغيل الخط. لكن ذلك لم يتحقق حتى يومنا هذا. ويتطلع العرب اليوم إلى عودة خط الحديد الحجازى إلى سابق عهده، رابطا بين بلاد الشام وجزيرة العرب، وفتح الباب امام امتدادات اخرى.

ولعل هذه المناسبة السارة تدعو الى إلقاء نظرة جديدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية، ومستقبل التعاون الاقتصادى العربى المشترك.

ويعتبر الاقتصادى الكبير الراحل د. لبيب شقير من أوائل الكتاب (١٩٥٨) الذين اكدوا ضرورة ربط فكرة التنسيق والتعاون الاقتصادى العربى المشترك بالسياسة التخطيطية اللازمة للتنمية. فلقد اوضح د. لبيب شقير ان المقصود بالمبادئ التى يقوم عليها التعاون الاقتصادى العربى: ليس وضع التنظيم التفصيلى لخطط التنمية المستقلة لكل بلد عربى إذ المفروض ان هذه الخطط الانفرادية المستقلة تضعها السلطات المختصة فى كل بلد فى ضوء الظروف الخاصة بالبلد، وفى ضوء ما يبين التحليل انه خير الحلول لتحقيق الاهداف المقصودة فيه (..) وإنما المقصود من هذه المبادئ هو وضع الخطوط العامة التى توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية فى علاقتها مع بعضها البعض على ان تراعى كل بلد منها ما تمليه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخطة تنميتها الداخلية ومن خلال تاثيرات وتفاعلات هذه الخطوط المشتركة العامة فى الخطط المستقلة للتنمية فى داخل كل بلد عربى، سوف ترتبط هذه الخطط ببعضها البعض ارتباطا عضويا لان كلا منها سيكون إلى حد ما، تعبيرا جزئيا عن هذه الخطوط العامة وإنعكاسا لها فى ناحية من النواحى.

ولعلنا لا نغالى كثيرا إذا قلنا إن هذه الفقرة تحمل فى طياتها البذور الاولية التى ينهض عليها مبدا التخطيط التاشيرى الذى يجرى الحديث بشانه اخيرا على الصعيد العربى، إذ إن المداخل الجديدة للتعاون الاقتصادى العربى المشترك لا تقوم على الفكرة التقليدية القائمة على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية، وعلى

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى — اسم كاتب المقال : محمود عبدالفضيل
الموضوع الفرعى : عام — رقم العـــــدد : ٤١١٧٦
المصـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٩/٩/١

د. محمود عبدالفضيل

فرض تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة «العالم غير العربى» بل تؤكد ضرورة توزيع الفروع والمشروعات الانتاجية المختلفة فى خطط التنمية القطرية، على نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية اقتصادات على درجة عالية من التكامل والكفاءة.

وهكذا فإن مفهوم «التعاون الاقتصادى العربى المشترك» يجب ان يؤخذ بمعناه الواسع الذى يشمل كل صور التجمع الاقتصادى العربى ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود فى بعض المجالات الاقتصادية ، ومرورا بالاشكال الاقوى من التجمع الاقتصادى حتى نصل إلى شكل «الوحدة الاقتصادية الكاملة» بمعنى الاندماج (أو التكامل) التام بين اقتصادات الاقطار العربية بحيث تصبح وكانها اقتصاد واحد مثل اقتصاد اى بلد منفرد.

ويرتبط بذلك طرح وتقويم المداخل المختلفة لإنجاز «عملية التكامل» فيما بين اقتصادات الاقطار العربية التى يمكن ان تندرج تحت ثلاثة مستويات:

١ - مستوى عمليات تكامل الاسواق.

٢ - مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية.

٣ - مستوى عمليات التكامل «المنظومى» او «المؤسسى».

ويبدو ان الفكر الاقتصادى العربى قد وقع فى بعض اللحظات اسير الخلط بين الاهداف من ناحية وبين الادوات والوسائل من ناحية أخرى حيث ركز البعض على تحرير التجارة وانتقال عناصر الانتاج بين البلدان الاطراف فى عمليات التعاون الاقتصادى العربى، باعتبار أن ذلك هو التكامل، وهذا غير سليم من الناحية العلمية، لان تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل تستخدم فى التكامل الذى يجرى بين الدول الصناعية الراسمالية المتقدمة فى اوروبا الغربية ذات الهياكل الانتاجية الناضجة.

وعلى الصعيد العملى يمكن تقسيم المداخل التى اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادى العربى، منذ الخمسينات وحتى الان إلى مداخل ستة هى:

- مدخل تحرير التجارة (او المدخل التبادلى للتكامل).
- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الاموال وتسهيله.
- مدخل الانتقال التلقائى للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربى.
- مدخل المشروعات العربية المشتركة.
- مدخل التنسيق فى بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعى او فى مواجهة الاقتصاد الدولى)
- المدخل التخطيطى الانمائى.

ويلاحظ انه من بين هذه المداخل الستة فإن مدخلى «المشروعات العربية المشتركة» والتنسيق فى بعض المجالات الاقتصادية هما مدخلان غير كليين لانهما ينصبان على قطاع او مجال محدد من قطاعات كل قطر ومجالاته واقتصاداته، ولذا فإن عملية تطوير «المداخل» المختلفة يجب الا تكون عملية فنية بحتة بقدر ماهى عملية سياسية واجتماعية وتكاد تجمع اراء الخبراء فى هذا المجال على انه من الواجب تغيير الفلسفة التى تصدر عنها قرارات تطوير التعاون الاقتصادى العربى المشترك، وتغيير الآليات التى يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات وهذا ما يحتاج إلى «إرادة سياسية» مختلفة فى مضمونها عن الإرادة السياسية التى ارست المدخل التكاملى حتى الآن وطبقته.

وحول أزمة الوضع الاقتصادى العربى الراهن يمكن النظر إليها باعتبارها معاكسة تماما للأزمة التى ألمت ببلدان جنوب شرق آسيا اخيرا بمعنى اننا حيال اقتصاد مالى جيد ومنضبط إلى حد ما غير ان الاقتصاد العينى يعانى من ضعف وهشاشة بنيوية ملحوظة فالادخار ضعيف والاستثمار غير موجه للقطاعات المنتجة والأداء التصديرى متواضع للغاية والهيكل الانتاجى يتسم بالتخلف والركود والنظام التعليمى متدهور.

وهكذا فإن «الجانب العينى» من الاقتصادات القطرية يحتاج إلى جهد جاد وطويل النفس للوقوف على اقدامها، وبالتالى فإن مشكلة «الاقتصاد العربى» هى مشكلة مركبة وتحتاج إلى جهد انمائى حقيقى فى القطاع العينى لاسيما بعد تدهور اسعار النفط حيث كانت صادرات النفط ومشتقاتها (تحويلات العاملين فى البلدان النفطية، المعونات الانمائية) تشكل حجر الزاوية فى توازن موازين المدفوعات العربية، ويزيد الوضع حرجا اننا نحتاج إلى مضاعفة هذا الجهد بعد إقرار اتفاقيات «الجات» التى تضيق الخناق على السياسات الحمائية للصناعة الوطنية، وتفتح الأسواق على مصراعيها للمنافسة الخارجية، قبل ان نعد العدة لمواجهة تلك المنافسة الضارية القادمة من الشرق والغرب.

ومن هنا تجئ اهمية البعد القومى الذى لا مناص لنا من أخذه بعين الاعتبار إذا ما اردنا حقا اجتياز النفق المظلم ولا اريد ان اكرر اهمية قيام سوق عربية مشتركة او توحيد اقتصادى لمجمل البلدان العربية، ولكننى ادعو إلى نهج اكثر تواضعا، يسعى لإنشاء نواة اقتصادية صغيرة تضم اربعة او خمسة بلدان عربية محورية، تكون بمثابة كرة ثلج متدحرجة لا تلبث ان تكبر شيئا فشيئا وتكتسب قوة دفع تاريخى وزخما جديدا، تمتد لبقية البلدان العربية، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، وفى تقديرى انه لا غنى لنا عن قيام تلك «النواة» دون إبطاء لان تلك الضرورة الاقتصادية غدت ضرورة حياتية لحماية مستقبلنا وربما بقاؤنا ايضا.□

[كاتب هذا المقال استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة.]□

الاقتصاد العربى

(التكامل الاقتصادى)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	ارتفاع المديونية الخارجية العربية	شفيق الأسدى	الحياة	١٢٧٣٧	٩٧/١١/١٥	١٦١
٢	الفراج متوقع للاقتصادات العربية	لطفى عبدالعظيم	العالم اليوم	١٨٩٤	٩٧/٤/٢٧	١٦٣
٣	ارتفاع أسعار النفط العالمية	شفيق الأسدى	الحياة	١٢٧٣٦	٩٨/١/١٤	١٦٤
٤	مضاعفات اشتداد أزمة الديون	صباح نعوش	الحياة	١٢٧٥٢	٩٨/١/٢١	١٦٩
٥	اصلاح الاقتصادات العربية	مدحت البسيونى	العالم اليوم	٢٢٤١	٩٨/٦/١٤	١٧١
٦	الخبراء يحذرون من انتقال عدوى	–	السياسة	١٠٧٣٨	٩٨/١٠/١٥	١٧٤
٧	افتقار الأسواق المالية العربية	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩١	٩٨/١١/١٤	١٧٦
٨	معظم الدول العربية مازالت تفتقر الى قاعدة بيانات	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٢	٩٨/١١/١٥	١٧٩
٩	الدول العربية مطالبة بصرف جهودها	هنرى عزام	الشرق الأوسط	٧٢٩٣	٩٨/١١/١٦	١٨١
١٠	الصادرات المصرية وقفة حاسمة	أحمد سيد النجار	الأهرام	٤١٠٧٦	٩٩/٥/٢٤	١٨٣

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدي
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــدد :	١٢٧٣٧
المصـــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٩٧/١/١٥

في التقرير الاقتصادي الموحد (٢ من ٢):

ارتفاع المديونية الخارجية العربية على رغم تحسن أداء ميزان الحساب الجاري

□ ابو ظبي - من شفيق الاسدي:

■ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية من ٥٣١,٣ بليون دولار في عام ١٩٥ الى ٥٧٦,١ بليون دولار في عام ١٩٩٦ بمعدل نمو قدره ٨,٤ في المئة مقارنة مع ٦,٤ في المئة عام ١٩٩٥.

ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ الذي سيصدر رسمياً في غضون ايام وحصلت «الحياة» على نسخة مسبقة منه ان هذا التحسن في الأداء الاقتصادي العربي مقارنة بأداء السنين الثلاث الماضية يعكس الزيادة الملحوظة في اسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٦ والنتائج الايجابية لجهود التصحيح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي المستمرة في معظم الدول العربية لتصحيح هياكل اقتصاداتها وتحريرها وازالة التشوهات في الاسعار واعادة تأهيل المؤسسات العامة وتحويل ملكيتها الى القطاع الخاص، وتعزيز مشاركة هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي.

ونستكمل اليوم الجزء الثاني من التقرير:

موازين المدفوعات والدين الخارجي ونظم الصرف في مجال موازين المدفوعات، شهد ميزان الحساب الجاري لمجموع الدول العربية تحسناً ملموساً في ١٩٩٥ مقارنة بالعام السابق، اذ تقلص العجز فيه بحوالى ٦٦ في المئة ليبلغ ٤,٩ مليون دولار مقابل ١٤,٥ مليون دولار عام ١٩٩٤، فيما ارتفعت المديونية الخارجية الى ١٥٧,٧ بليون دولار بنهاية ١٩٩٥.

ويعزى هذا التحسن في شكل رئيسي الى الارتفاع الملحوظ في فائض الميزان التجاري والتقلص في عجز ميزان الخدمات وفي مستوى العجز ببند صافي التحولات مقارنة بما كان عليه في عام ١٩٩٤.

وبلغت نسبة العجز في ميزان الحساب الجاري للدول العربية نحو ١,١ في المئة مقابل ٣,٥ في المئة في عام ١٩٩٤ ونحو ٥ في المئة كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦. ويقدر ان تنخفض هذه النسبة الى نحو اقل من واحد في المئة في عام ١٩٩٦ وذلك في ضوء توقع استمرار التحسن في الموازين الجارية للدول العربية.

وتمت تغطية عجز الحساب الجاري خلال عام ١٩٩٥ من التدفقات الراسمالية ومن مصادر التمويل الاستثنائي لدعم موازين المدفوعات ويتوقع ان يتحول العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول العربية الذي بلغ ٢,١ بليون دولار عام ١٩٩٥ الى فائض يقدر بنحو ٥,٧ بليون دولار عام ١٩٩٦.

وفي ضوء هذه التطورات واصلت الاحتياطات الرسمية الخارجية للدول العربية ارتفاعها المستمر منذ بداية التسعينات، لتبلغ في نهاية عام ١٩٩٥ نحو ٦٢ بليون دولار، اي بمعدل نمو يزيد على ١٣ في المئة.

وتشير البيانات المتاحة عن وضع الاحتياطات الرسمية الخارجية في عام ١٩٩٦، الى ارتفاعها في عدد كبير من الدول العربية. وتحققت اكبر الزيادات في الجزائر ومصر ولبنان وسورية والامارات واليمن وتونس والاردن وعُمان.

وعلى صعيد المديونية الخارجية، بلغ اجمالي الدين القائم على الدول العربية المقترضة ١٥٧,٧ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥ مقارنة بنحو ١٥١,١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤. وسجل اجمالي المديونية زيادة ملحوظة خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بلغت نحو ١٠ بليون دولار و٧ بليون دولار على التوالي، مقارنة مع نمط التغير في المديونية خلال السنين الاربع السابقة اذ سجل انخفاضاً مستمراً في حجمها.

ويلاحظ ان ما يقرب من نصف الزيادة في المديونية خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ نتج عن اعادة تقويم القروض المسجلة بعملات غير الدولار الاميركي الذي شهد سعر صرفه انخفاضاً ملحوظاً خلال العامين المذكورين.

وسجلت خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة انخفاضاً ملحوظاً خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥، اذ بلغت ١٢,٨ بليون دولار و١٢,٥ بليون دولار على التوالي مقارنة بنحو ١٨,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٣. ويرجع هذا الانخفاض في شكل رئيسي الى هبوط خدمة ديون الجزائر.

وفي مجال نظم الصرف، انضمت كل من موريتانيا واليمن خلال عامي ١٩٩٥-و١٩٩٦ الى قائمة الدول العربية التي اتخذت اصلاحات كبيرة على نظم صرف عملاتها الوطنية. اذ قامت موريتانيا بتعويم الأوقية في نهاية عام ١٩٩٥ ليتم تحديد سعر صرفها وفقاً لعوامل العرض والطلب.

كما قامت السلطات في اليمن بتعويم الريال اليمني ليحدد سعر صرفه وفق عوامل السوق، وذلك بعد قيامه بتوحيد سعر الصرف الرسمي مع سعر الصرف مع السوق الموازي.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : شفيق الأسدى
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى — رقم العدد : ١٢٧٣٧
المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ٩٧/١/١٥

وفيما يتعلق بتطورات اسعار الصرف العربية، سجلت ست عملات عربية انخفاضاً طفيفاً في قيمتها مقابل الدولار الاميركي عام ١٩٩٦، في حين انخفضت عملات ثلاث دول عربية بنسب متفاوتة مقابل الدولار بلغت ١٤ في المئة بالنسبة للدينار الجزائري، و٣٠ في المئة بالنسبة للريال اليمني، و١٠٤ في المئة بالنسبة للدينار السوداني. وجاء ذلك في اطار التغييرات التي طرأت على نظم الصرف في هذه الدول والرامية الى تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاداتها.

واستمر عدد من الدول العربية خلال عام ١٩٩٦ في ادخال تعديلات للتقليل من القيود على الصرف لأغراض معاملات الحساب الجاري، وتحرير حركة راس المال. وذلك في اطار برامج وسياسات التصحيح الاقتصادي التي تنتهجها، وكذلك لتحسين المناخ الاستثماري، واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

أوضاع المياه في الوطن العربي

يتناول محور التقرير أوضاع المياه في الوطن العربي، فالوطن العربي يعاني، بحكم موقع اغلبية دوله في نطاق مناطق جافة وشبه جافة، من ضغوط شديدة على موارده المائية المتاحة. فهو يمثل نحو ١٠ في المئة من مساحة العالم و٥ في المئة من مجموع سكانه، ولكنه لا يحظى الا بنحو ٠,٥ في المئة من موارد العالم المائية العذبة المتجددة (٢٦٥ بليون م٣/ السنة). مما يجعل وضع الوطن العربي الاسوأ في العالم في ما يتعلق بمعدل نصيب الفرد من المياه المتجددة والذي بلغ نحو ١٠٢٧م٣/ السنة في عام ١٩٩٦، ويتوقع ان يتناقص الى ٤٦٤م٣/ السنة في عام ٢٠٢٥، اي اقل من ٥٠٠م٣/ السنة والذي يعتبر حسب التصنيفات العالمية سقف الفقر المائي الخطير.

ومما يزيد الأمر تعقيدا ان نصف الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي ينبع من دول خارج المنطقة العربية ما يجعل هذه الموارد عرضة للتناقص والتدهور خصوصاً في غياب التشريعات الدولية التي تضمن حقوق الدول العربية، كما ان قسماً كبيراً من المياه مهدد بالتلوث من مياه مجاري التجمعات السكانية ومخلفات الصناعة والمبيدات وفضلات السماد التي تصب في الأنهار والأودية.

ولمواجهة شح المياه لجأت بعض الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي الى تحلية مياه البحر حتى أصبحت تأخذ زمام السبق في هذا المجال وتتوسع في طاقة انتاج المياه المحلاة التي تبلغ ١١ مليون متر مكعب في اليوم اي ٦٠ في المئة من طاقة الانتاج العالمية.

ويستخدم الوطن العربي حالياً ما يقارب ١٦٩ بليون متر مكعب في السنة، اي ٦٨ في المئة من موارده المتاحة ويستحوذ الري على اكبر نسبة استخدام بواقع ٨٨ في المئة يليه استخدام مياه الشرب بنسبة ٧ في المئة ثم الصناعة بنسبة ٥ في المئة.

ويتسم استخدام المياه في الري بتبني الكفاءة التي لا تتجاوز ٥٠ في المئة.

ويرجع ذلك في الأساس الى ان اسلوب الري السائد في معظم الدول العربية هو الري السطحي التقليدي الذي يشغل ٩٠ في المئة من الأراضي المروية.

كما ان استخدام مياه الشرب تغلب عليه ظاهرة التبذير الى جانب الفاقد المرتفع في شبكات التوزيع والذي تراوح نسبته بين ٤٠ و٥٠ في المئة في الوقت الذي يفتقد ما يقارب ٧٢ مليون نسمة، اي ما يعادل نحو ٣٠ في المئة من سكان الوطن العربي، المياه اللازمة للشرب.

كما ان الكميات المستغلة حالياً لا تغطي الا جزءاً من الطلب الحالي، اذ ان المياه المستخدمة في الزراعة تسمح بتوفير نسبة ٥٥ في المئة فقط من حاجة الوطن العربي من الغذاء. ومن الواضح انه حتى في حال تنمية هذه الموارد الى اقصى ما هو متاح، فإن الموارد المائية المتاحة لا تسمح بمواكبة الطلب المتنامي عليها في المدى البعيد (عام ٢٠٢٥) وان ذلك سيؤدي الى ظهور أزمة ستتفاقم في القرن المقبل ما سينعكس سلباً على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن العربي، ويهدد امنه الغذائي والقومي.

وتبين الموازنات التي اجريت انه في حال مواصلة السياسة نفسها مع تنمية الموارد الحالية الى اقصى ما هو متاح، سيبلغ العجز المائي ٢٢٧ بليون متر مكعب عام ٢٠٢٥ وان نسبة تامين الغذاء ستنخفض الى ٥٠ في المئة. اما اذا تم رفع كفاءة استخدام المياه، لا سيما في الزراعة، الى ٧٠ في المئة سينخفض العجز في الفترة نفسها الى حدود ٨٢ بليون متر مكعب وترتفع نسبة تامين الغذاء الى أكثر من ٨٠ في المئة.

ان التصدي لأزمة المياه في الوطن العربي يتطلب من الدول العربية اتخاذ خطوات فاعلة ومؤثرة على مختلف الأصعدة المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية لوضع سياسات وبرامج للموارد المائية تستهدف ترشيد استخداماتها وخفض الفاقد منها، والحد من تبديدها وتلوثها، وتوفير موارد مائية اضافية لضمان استمرارها لصالح الأجيال المقبلة. وعليه فلا بد ان يحتل موضوع المياه مكان الصدارة في سلم أولويات البرامج الانمائية العربية لمواجهة تحديات القرن المقبل وتحقيق الأمن المائي.

وفي هذا الاطار، فإن مواجهة ازمة المياه في الوطن العربي ينبغي ان تعتمد على العمل في محورين، يتمثل المحور الأول في العمل على ترشيد الطلب على المياه. ويمكن ان يتحقق ذلك من خلال زيادة كفاءة استخدام المياه باستخدام التقنيات الحديثة في الري، كالرش والتنقيط والري السطحي المحسن، وباستعمال مياه الري بصفة مقننة بالاستناد الى خصائص المياه والتربة وتركيبة المحاصيل والدورة الزراعية حتى يتم تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية من وحدة المياه المستخدمة. ويتحقق كذلك بسن الأنظمة التي تحد من اهدار المياه والاقتصاد في استخدامها.

ويتمثل المحور الثاني في مواجهة الأزمة، في العمل على تنمية الموارد المائية من خلال التوسع في اقامة السدود لاستخدام المياه السطحية في الزراعة، وتطوير استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، وتنمية صناعة المياه المحلاة والاستفادة من التجربة الفريدة لدول الخليج في هذا المجال مع العناية بالبحث العلمي لتوطين هذه التقنية التي تتحكم فيها الدول الصناعية.

كما يجب اعطاء الاهمية القصوى لحماية الموارد المائية وتعزيز ادارتها بالتخطيط المحكم، واعداد الكفاءات البشرية المؤهلة لتولي انشاء وتشغيل وصيانة مشروعات المياه في الوطن العربي، واستحداث وتطوير الأنظمة والتشريعات اللازمة لتطوير هذه الموارد والمحافظة عليها.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : لطفي عبدالعظيم
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد : ١٨٩٤
المصــــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصـــدور : ٩٧/٤/٢٧

انفراج متوقع للاقتصاديات العربية

لاتكل الصحافة العالمية والتي ترصد بكل اهتمام التطورات السياسية والاقتصادية في الدول العربية المختلفة، عن القول بان الفقر يتزايد والبطالة تتفاقم في بعض الدول العربية، وان مستوى المعيشة لكثير من العرب في تدهور مستمر، مما يدفع بالكثيرين، وعلى الاخص الشباب منهم، الى حالات واضحة من الغضب والاحباط، ويصبحون بالتالي فريسة سهلة لحركات التطرف الشيطانية بما تحمله معها من نزعات ارهابية تزيد من عدم الاستقرار في بعض ارجاء الوطن العربي. ومع ان ذلك في اغلب الاحوال ليس بعيدا كل البعد عن الحقيقة، الا ان هناك بصيصا من الامل لـ 250 مليون عربي يحمله في طياته التقرير الاقتصادي العربي الموحد، والذي يصدر سنويا بالتعاون ما بين صندوق النقد العربي التابع لمنظمة الاوابك «منظمة الدول العربية المصدرة للبترول» وجامعة الدول العربية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد بدأت عمليات الاصلاح الاقتصادي في العالم العربي - حسب التقرير - تؤتي ثمارها، وذلك من واقع احصاءات عامي 1994 و1995 والتي يرتكز اليها التقرير السنوي الاخير.

ففي عام 1995 بلغ التعداد الكلي لسكان العالم العربي 253 مليون نسمة. وفي ذلك العام بلغ معدل النمو السكاني 2,6٪، بينما بلغ صافي الزيادة السكانية 53٪ خلال الفترة الممتدة من 1980 الى 1995. وفي حين ان الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة لم يزد منذ عام 1980 الا بنسبة 21٪، يقول التقرير ان الزيادة في سنة 1995 بمفردها بلغت 6٪ وبلغ مجموع ناتج الدول العربية 530 مليار دولار امريكي في السنة المذكورة ولما كان معدل النمو السكاني في عام 1995 قد بلغ معدلا يقل عن المعدل الذي حققه النمو الاقتصادي في نفس العام، لذلك حقق المتوسط العام لنصيب الفرد العربي زيادة طفيفة في العام المذكور وذلك من 2036 في عام 1994 الى 2091 دولارا في السنة التالية. الا انه تجدر الاشارة الى ان الارقام السالفة ترتكز الى الاسعار الجارية. واذا ما احتسبت القيم الحقيقية واستبعدت الاثار التضخمية لتبين لنا ان هناك تآكلا في القوة الشرائية للمواطن العربي. ويقول التقرير ان المتوسط الحقيقي لدخل العربي قد تناقص في الفترة من 1980 الى 1995



د. لطفي عبد العظيم

بنسبة 20٪ «من 2621 الى 2091 دولارا». ومع ذلك يعتقد واضعو التقرير ان هناك تغيرا من الممكن توقعه وذلك في ان يحدث تحسن حقيقي في المستوى المعيشي للمواطن العربي. وقد طرأ تحسن طفيف على التجارة الخارجية للدول العربية. فالصادرات زادت من 130 مليارا خلال عام 1994 الى 143 مليارا في عام 1995، والواردات من 118 مليارا الى 125 مليارا. وبذلك زاد الفائض التجاري من 12 الى 18 مليار دولار اما العائدات البترولية فقد زادت من 87,8 مليار دولار في عام 1994 الى 97,8 مليار في عام 1995، وهو مايرجع الى تحسن الاسعار الدولية للنفط.

ولعل اهم مايرصده التقرير هو مايتعلق بالماليات العامة للدول العربية. ففي ذلك المجال بدأت تتضح معالم محاولات اصلاح جادة تهدف الى علاج للاوضاع السيئة التي كانت تتصف بها. فقد زاد اجمالي الموارد العامة للدول العربية من 126 مليار دولار في عام 1994 الى 135 مليارا في عام 1995، وهو مايمثل حوالي 30٪ من نواتجها العامة الاجمالية، وفي نفس الوقت تناقص الانفاق العام من الناحية الاسمية بحوالي مليار دولار، ولكنه، منسوبا الى النواتج المحلية الاجمالية قد تراجع للعام الرابع على التوالي من 38٪ في عام 1994 الى 35٪ في عام 1995، وبلغ التراجع 13 نقطة مئوية في السنوات الخمس الاخيرة «1990 - 1995».

ومع ان تلك التخفيضات في الانفاق العام غالبا ماتكون في كثير من البلدان العربية، أكثر ايلاما للطبقات الفقيرة والمتوسطة، والتي لاتتمتع بما يكفيها من خدمات عامة كما لاتتاح لها ماتتطلبه من اماكن جديدة للعمل، الا ان الاقتصاديين يعتقدون ان مثل ذلك التطور يعد على الامد الطويل اكثر صحة لاقتصاديات كل دولة على حدة، وفي جانب الانفاق العام يقول التقرير ان القاسم المشترك للدول العربية هو استمرار الحجم الكبير للانفاق العسكري، والذي بلغ 26٪ من اجمالي الانفاق العام في عام 1995، وهو مايقل نقطة مئوية واحدة عما كان عليه في عام 1994. ومع ذلك يقول واضعو التقرير ان ايضا هذا النوع من الانفاق العام سوف يشهد على الامد الطويل تراجعا ملحوظا.

ويقول التقرير ان المديونية الخارجية مازالت تمثل واحدة من اهم المشاكل الاقتصادية بالنسبة للكثير من الدول العربية وطبقا للبيانات الحكومية للدول العربية المختلفة فقد زاد اجمالها من 144 مليار دولار في عام 1994 الى 156 مليارا في عام 1995. ولكن المديونية الحقيقية قد تكون اكبر من ذلك. ومن ناحية تراجعت خدمة الديون العربية من 16 مليار دولار في عام 1994 الى 12,6 مليار في عام 1995، ومن 31٪ من الحصيلة الاجمالية للصادرات العربية الى 24٪ وزادت الاحتياطيات النقدية العربية «بدون الذهب» من 53 مليارا الى 60 مليارا، وذلك يمثل تغطية كاملة للاحتياجات الاستيرادية للدول العربية خلال خمسة شهور ونصف الشهر، مقابل خمسة اشهر فقط في عام 1994.

ويضيف التقرير ان الاصلاحات النقدية الحازمة في بعض الدول العربية قد اخذت تؤتي ثمارا ملحوظة. فالمجموع الكلي للعجوزات في الموازنات العامة العربية تراجع من 32 مليار دولار في عام 1994 الى 21 مليارا في عام 1995. وفي حين ان تلك العجوزات كانت تمثل قبل عشر سنوات حوالي 10٪ من مجموع النواتج المحلية الاجمالية للدول العربية، تراجعت تلك النسبة الى 4,7٪ في عام 1995. ويقول الخبراء الاقتصاديون ان ذلك التطور يعتبر من اهم المتغيرات الايجابية في مستقبل الاقتصاديات العربية.

ولكن مع كل الايجابية التي تتضمنها بيانات كثيرة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فيجدر بنا الا ننسى ان الطريق امامنا مازالت طويلا وشاقا الى ان نتمكن من التغلب على المشاكل الهيكلية الكثيرة التي تعاني منها الاقتصاديات العربية. ومع ذلك وبالتأكيد فان التقرير يوضح ان اقتصاديات وطننا العربي وبصفة عامة تسير نحو «فطام» تدريجي من الدولة والابتعاد عن احضانها. ولعل اهم ماسوف يرسم المستقبل الاقتصادي العربي سيكون القطاع الخاص بديناميته وانتاجيته المتصاعدتين بايقاع سريع ومنتظم.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : شفيق الأسدى
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد : ١٢٧٣٦
المصـــــدر : الحياة	تاريخ الصـدور : ٩٨/١/١٤

في التقرير الاقتصادي الموحد (١من٢):

ارتفاع اسعار النفط العالمية وجهود التصحيح وراء تحسن أداء الاقتصاد العربي

□ ابو ظبي - من شفيق الاسدي:

■ ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية من ٥٣١,٣ بليون دولار في عام ١٩٥ الى ٥٧٦,١ بليون دولار في عام ١٩٩٦ بمعدل نمو قدره ٨,٤ في المئة مقارنة مع ٦,٤ في المئة عام ١٩٩٥.

ويؤكد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٧ الذي سيصدر رسمياً في غضون ايام وحصلت «الحياة» على نسخة مسبقة منه ان هذا التحسن في الأداء الاقتصادي العربي مقارنة باداء السنين الثلاث الماضية يعكس الزيادة الملحوظة في اسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٦ والنتائج الايجابية لجهود التصحيح الاقتصادي والاصلاح الهيكلي المستمرة في معظم الدول العربية لتصحيح هياكل اقتصاداتها وتحريرها وازالة التشوهات في الاسعار واعادة تاهيل المؤسسات العامة وتحويل ملكيتها الى القطاع الخاص، وتعزيز مشاركة هذا القطاع في حركة النشاط الاقتصادي.

كما يعزى هذا التحسن الى الجهود التي بذلتها الدول المصدرة للنفط في السنين الاخيرة لتنويع قاعدة النشاط الانتاجي فيها وتقليل اعتمادها على قطاع النفط.

وذكر التقرير الاقتصادي العربي الذي اعده واصدره صندوق النقد العربي بالتعاون مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ان قيمة عائدات النفط للدول العربية بلغت في عام ١٩٩٦ نحو ١٢١ بليون دولار مقابل نحو ٩٩ بليون دولار عام ١٩٩٥ وذلك نتيجة ارتفاع سعر البرميل من خامات (اوبك) الى حوالى ٢٠,٣ دولار في المتوسط.

ولفت التقرير الى ان عدد سكان الوطن العربي ناهز في عام ١٩٩٦ ٢٥٧,٥ مليون نسمة يشكلون نسبة ٤,٤ في المئة من سكان العالم. وقدر حجم العمالة العربية بنحو ٧٨,٥ مليون عامل ومتوسط نصيب الفرد بنحو ٢٢٣٧,٣ دولار اميركي ونسبة القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ٢٠,٨ في المئة ونسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية ١٠,٧ في المئة.

وقدر التقرير نسبة احتياط النفط المؤكد الى الاحتياط العالمي بحوالى ٦٢,٧ في المئة، ونسبة احتياط الغاز الطبيعي للعالم بحوالى ٢٣ في المئة وانتاج النفط الخام بنحو ١٨,٦ مليون برميل يومياً ونسبة انتاج النفط الخام للعالم بنحو ٢٧,٥ في المئة وبنسبة انتاج الغاز الطبيعي للعالم بنحو ١٣ في المئة.

كما قدر التقرير الاقتصادي لعام ١٩٩٧ الذي يقع في حوالى ٢٢٠ صفحة من القطع الكبير قيمة الصادرات السلعية العربية بحوالى ١٦٧,٤ بليون دولار ونسبة الصادرات الى الصادرات العالمية بنحو ٣,٢ في المئة والواردات السلعية بمقدار ١٤١,٨ بليون دولار، ونسبة الواردات الى الواردات العالمية بنحو ٢,٨ في المئة واجمالي الصادرات البينية بنحو ١٣,٧ بليون دولار ونسبة التجارة البينية الى اجمالي التجارة الخارجية بنحو ٩,٣ في المئة.

واكد التقرير ان قيمة الاحتياطات الدولية لمجمل الدول العربية بلغت ٦١,٩ بليون دولار، ونسبة الاحتياطات الى الواردات بنحو ٤٨,٦ في المئة.

وذكر ان الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة بلغ ١٦٧,٧ بليون دولار وقيمة خدمة الدين بنحو ١٢,٥ بليون دولار ونسبة خدمة الدين الى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات بنحو ٢٠,٢ في المئة ونسبة الدين الى الناتج بحوالى ٧٤,١ في المئة.

وتناول التقرير مختلف التطورات في القطاعات الانتاجية والخدمية على المستوى العربي وهي:

الزراعة

رأى التقرير ان مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي العربي تبلغ ١٣ في المئة.

وتتحكم الظروف المناخية المتقلبة وتذبذب معدلات هطول الامطار في انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية وفي مقدمها الحبوب. وحقق الانتاج الزراعي تحسناً ملحوظاً خلال عام ١٩٩٦ وارتفع الى نحو ٩,٥ في المئة، اذ زاد انتاج محاصيل الحبوب بنسبة ٢٨ في المئة، وحقق انتاج القمح زيادة بنسبة ٣٤ في المئة، والشعير بنسبة ٤٨ في المئة.

والى جانب الزيادة في المساحة المحصولية، فان التحسن في الانتاج خلال عام ١٩٩٦ يعكس اثر استخدام التقنية المتكاملة والبذور المحسنة والتسميد وتوفير الخدمات الارشادية. كما يعكس التطورات الايجابية في السياسة الزراعية المتبعة، بالاضافة الى تحسن الظروف المناخية.

ومن جانب آخر، تشير التقديرات الاولية الى ان انتاج الثروة الحيوانية شهد بعض التطورات السلبية خلال عام ١٩٩٦، اذ انخفض عدد الابقار بنسبة ٨ في المئة والاغنام بنسبة ٢ في المئة وانتاج اللحوم بنسبة ٥,٦ في المئة والالبان بنسبة ٥,٥ في المئة، وتعود هذه التطورات السلبية الى استمرار ارتفاع اسعار الاعلاف وتكاليف الانتاج الاخرى وضعف التراكيب الوراثية للثروة الحيوانية والرعاية البيطرية.

وحقق الانتاج السمكي في الوطن العربي عام ١٩٩٦ زيادة بنسبة ٢,٢ في المئة، وتجدر الاشارة الى ان الدول العربية تتمتع بامكانات كبيرة لزيادة الانتاج السمكي اذ يقدر المخزون السمكي بنحو ٨ مليون طن سنوياً.

وتتمثل محاور زيادة طاقة الانتاج السمكي في رفع كفاءة المصائد الطبيعية والمستزرعة، ودعم مشروعات الصيد الكبرى ومشروعات الاستزراع السمكي، بالاضافة الى تشجيع الاستثمار وادخال اصناف لها القدرة على الانتاج المستمر، وتطوير الموارد البشرية في صناعة الصيد.

وفي نطاق تجارة المنتجات الزراعية، حققت الصادرات الزراعية عام ١٩٩٥ زيادة نسبتها ٨,٨ في المئة بينما حققت الواردات الزراعية زيادة بنسبة ١٢,٤ في المئة. وارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة ١٣,٤ في المئة.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال : شفيق الأسدى
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد : ١٢٧٣٦
المصـــــــدر : الحياة	تاريخ الصـــدور : ٩٨/١/١٤

وسجلت قيمة السلع الغذائية التي استوردها الوطن العربي عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع العام السابق زيادة بنسبة ١٤ في المئة بينما لم تسجل الكميات المستوردة من تلك السلع اي زيادة تذكر نظراً لارتفاع اسعار السلع الغذائية الرئيسية في الاسواق العالمية كالحبوب والقمح والالبان والسكر.

وكان للتطورات آنفة الذكر انعكاسات مباشرة على الفجوة الغذائية في الوطن العربي اذ ارتفعت قيمتها بنحو ١٩ في المئة لتبلغ ١٢,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٥. وشملت الزيادة في تلك الفجوة معظم السلع الغذائية وفي مقدمها الحبوب بنسبة ٢٠ في المئة، والقمح بنسبة ٣١ في المئة والسكر بنسبة ١٠,٥ في المئة والزيوت بنسبة ٥٠ في المئة واللحوم بنسبة ٢١ في المئة والالبان بنسبة ٨ في المئة. بينما انخفضت الفجوة في الشعير بنسبة ٣ في المئة والخضار بنسبة ١٨ في المئة والفواكه بنسبة ٣٨ في المئة والاسماك بنسبة ٢,٦ في المئة.

وتشير تقديرات الفجوة الغذائية لعام ١٩٩٦ الى انخفاض قيمتها بنسبة ١٣,٢ في المئة وذلك في ضوء التحسن الملحوظ في الانتاج الزراعي خلال العام.

الصناعة

وبالنسبة للقطاع الصناعي، بشقيه الاستخراجي التحويلي، فقد حقق تحسناً واضحاً خلال عام ١٩٩٦، بلغت قيمة ناتجه حوالى ١٨٢ بليون دولار اي بزيادة قدرها ١٥,٧ في المئة عن العام السابق. ويعزى جزء كبير من هذه الزيادة الى تحسن اسعار الصادرات النفطية بالاضافة الى استمرار النمو في ناتج الصناعة التحويلية بما يزيد عن ٩ في المئة.

ومع ان نسبة مساهمة القطاع، بشقيه الاستخراجي والتحويلي، في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال تتارجح حول ٣٠ في المئة، فانه يلاحظ بان هناك تحول في التركيز لصالح الصناعات ذات التقنيات الحديثة مثل البتروكيماويات وبعض الصناعات الهندسية والمعدنية لا سيما في الدول العربية النفطية.

وللمساهمة في تحقيق الاكتفاء الغذائي العربي يبدو ان الصناعات الغذائية، والتي تمثل نحو ٢٣ في المئة من ناتج الصناعة التحويلية، لا تزال تحظى بنسبة مهمة من النمو والتنوع، اذ وصلت نسبة الكتفاء الذاتي من منتجات الخضار والفواكه المعلبة ومشتقات الالبان الى نحو ٧٥ في المئة.

وساهمت سياسات التصنيع في السنين الاخيرة في زيادة القدرة التصديرية للكثير من المنتجات الصناعية، اذ قدرت الصادرات الصناعية بحوالى ٣٥ بليون دولار، وهي تغطي نحو ٣٧ في المئة من قيمة الواردات الصناعية العربية عام ١٩٩٥، مقارنة بنحو ١٧ في المئة عام ١٩٨٥.

كما ان القطاع الصناعي ساهم خلال عام ١٩٩٦ من توليد نحو ٧٠٦ دولاراً من الدخل الفردي العربي بزيادة قدرها نحو ١٣ في المئة عن العام السابق، ما يشير الى ان مساهمته في هذا الشان اعلى من المعدل العام للنمو في السنين الاخيرة.

وشهد عام ١٩٩٦ تطورات رئيسية في القطاع الصناعي تمثلت في الاعلان عن عدد كبير من المشاريع الجديدة والتوسعات التي بدأ العمل بتنفيذها والمشروعات المخططة في النشاطين الاستخراجي والتحويلي معاً. فاستكملت المراحل الاولى من توسعة استخراج البوتاس في الاردن، ووضعت الخطوات التنفيذية لمشروع استخراج الفوسفات في السعودية لاول مرة، وكذلك تمت توسعة انتاجه في سورية والمغرب.

وتم السماح اخيراً لعدد من مؤسسات القطاع الخاص بالمشاركة مع بعض الصناعات التحويلية التي كانت محصورة في القطاع العام مثل تكرير النفط وصناعة السكر وغيرها، في كل من مصر وسورية. كما استمرت الصناعات البتروكيماوية في تعزيز نموها نتيجة انجاز عدد من المشروعات الكبيرة، وكذلك الاعلان عن عدد كبير من المشروعات الجديدة التي تقدر تكلفتها الاستثمارية الاولية بنحو ٧ بليون دولار.

وينطبق هذا التوسع ايضاً على الصناعة الراسمالية اذ ان القيمة الاستثمارية للمشروعات الجديدة التي بدأ العمل بتنفيذها او المخططة تقدر بنحو ١٥ بليون دولار تشمل صناعة الاسمدة الكيماوية والاسمنت ومواد البناء تعتبر من الصناعات التي حققت اكتفاءً ذاتياً عالياً مكنها من التوجه للتصدير، الا ان هنالك خططاً لزيادة طاقتها الانتاجية بنحو ٥٠ في المئة قريباً.

وفي المقابل، وعلى رغم اهمية صناعة الملابس والمنسوجات بالنسبة لعدد من الدول العربية، إلا ان هذه الصناعة لم تشهد تطوراً ملحوظاً خلال السنين الاخيرة، مما سيعرضها للانكماش في ظل تزايد المنافسة الدولية بعد انشاء منظمة التجارة العالمية.

وتستدعي المستجدات على الساحة الدولية تكثيف التعاون الصناعي العربي وتوفير المنافسة المناسبة، اذ ان نتائج التعاون العربي السابقة كانت محدودة الاثر، واقتصرت في كثير من الاحيان على بعض اجراءات المواصفات والمقاييس، ولم تتم مواجهة عميقة للتحديات والعقبات الكبيرة التي لا تزال تعيق عملية التوسع الصناعي سواء على مستوى الدول العربية فرادى او على مستوى الوطن العربي باكمله.

النفط والطاقة

اتسمت السوق النفطية خلال عام ١٩٩٦ بالمحافظة على قوة الطلب العالمي على النفط الذي سجل زيادة بلغ معدلها ٢,٤ في المئة مقارنة بعام ١٩٩٥، اي ما يعادل نحو ١.٧ مليون برميل يومياً. وأدت الزيادة في الطلب العالمي الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية الى ٢٠,٣ دولاراً للبرميل عام ١٩٩٦، اي بزيادة مقدارها ٣,٤ دولار او ما يعادل نحو ٢٠ في المئة، عن معدل السعر السائد في عام ١٩٩٥، والبالغ ١٦,٩ دولاراً للبرميل.

وثمة اسباب عدة لتلك الزيادة، منها استمرار الانتعاش في الاقتصاد العالمي، الذي نجمت عنه زيادة في الطلب على النفط خاصة في الشتاء القارس في نصف الكرة الشمالي. يضاف الى ذلك ان انتاج النفط من خارج المنطقة العربية لم يرتفع كما كان متوقعاً، وتاخر الاتفاق على عودة الصادرات العراقية حتى الاسابيع الاخيرة من العام، ما خلق شعوراً بقلة المعروض من النفط واقبالاً على شرائه، ورغبة في دفع اسعار مرتفعة نسبياً للحصول على الكميات المتوافرة.

وعلى رغم ان الكميات التي تصدرها الدول العربية من النفط لم تشهد تغيراً يذكر في عام ١٩٩٦، الا ان الزيادة في اسعار النفط ادت الى زيادة مماثلة في عائداتها من الصادرات النفطية التي ارتفعت الى ١٢١,٢ بليون دولار عام ١٩٩٦، بالمقارنة مع ٩٩ بليون دولار عام ١٩٩٥، ما كان له انعكاسات ايجابية على سجل النشاطات الاقتصادية.

وفي الوقت الذي بقي فيه انتاج النفط في الدول

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى
المصدر : الحياة
اسم كاتب المقال : شفيق الأسدى
رقم العدد : ١٢٧٣٦
تاريخ الصدور : ٩٨/١/١٤

وتجدر الاشارة الى ان معدلات كفاية راس المال لعدد كبير من المصارف العربية تجاوزت المعدلات المحددة من قبل لجنة بازل، بينما تسعى بقية المصارف الى تحقيق ذلك وفق برامج زمنية محددة.

وفي اطار الجهود التي تبذلها الدول العربية لتطوير اسواقها المالية، شهدت الأسواق المالية العربية تطورات ملحوظة خلال عام ١٩٩٦. فقد تركزت الجهود على تطوير الاسواق المالية من النواحي التشريعية والمؤسساتية لحماية حقوق المستثمرين وتعزيز الثقة بالاسواق المالية، وايجاد ادوات مالية اكثر قبولاً وجاذبية من قبل المصدرين والمكتتبين، وفتح المجال امام الاستثمار الاجنبي، وايجاد آلية للترابط بين الاسواق المالية العربية.

كما شملت هذه الجهود ادخال التكنولوجيا الحديثة بهدف توسيع المتاجرة في السوق، وانشاء هيئات وشركات المقاصة والتسويات، وشركات الايداع والحفظ المركزي، وزيادة شفافية السوق.

وفي هذا المجال، تمت مكننة عمليات التداول في اسواق الكويت ومصر وتونس والمغرب ولبنان، كما تم انشاء مؤسسات المقاصة والتسوية في مصر ولبنان والمغرب، وشركات الايداع والحفظ المركزي في مصر. ولعبت الاسواق المالية في الكثير من الدول العربية دوراً مهماً في انجاح برامج الخصخصة في تلك الدول خلال عام ١٩٩٦.

وشهد عام ١٩٩٦ تزايد درجة انفتاح الاسواق المالية العربية وزيادة تفاعلها مع الاسواق الدولية. كما ازداد اهتمام المؤسسات الدولية بالاسواق المالية العربية وتمثل ذلك في تزايد عدد صناديق الاستثمار الدولية التي تسعى الى زيادة استثماراتها في هذه الاسواق.

ومن ناحية اخرى، ادى تحسن الاوضاع الى زيادة نشاطاتها واداء الاسواق المالية العربية خلال عام ١٩٩٦. فقد ارتفع حجم التداول في الاسواق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات، بنسبة بلغت ١٠٣,٧ في المئة ليبلغ ٣٠,٤٨ بليون دولار مقارنة مع ١٤,٩٩ بليون دولار خلال عام ١٩٩٥.

اما اجمالي عدد الاسهم المتداولة فقد ارتفع بنسبة ١٧٦,٧ في المئة ليبلغ ٢٦,٥٣ بليون سهم خلال عام ١٩٩٦ مقارنة مع ٩,٥٩ بليون سهم لعام ١٩٩٥. وبالنسبة للقيمة السوقية للشركات المدرجة في الاسواق، فقد ارتفعت خلال عام ١٩٩٦ بنسبة ٢٧,٤ في المئة لتبلغ ١٠٧,٨ بليون دولار مقارنة مع ٨٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٥.

وبلغ عدد الشركات المسجلة ١٠٩١ شركة خلال عام ١٩٩٦ مقارنة مع ١٠٨١ شركة في عام ١٩٩٥ بزيادة مقدارها نحو واحد في المئة. وفيما يخص الاسعار، ارتفع مؤشر الاسعار المركب لصندوق النقد العربي بنسبة ١٠,٧ في المئة ليبلغ ١١٩,٩ نقطة في نهاية عام ١٩٩٦.

التجارة الخارجية والبينية

في مجال التجارة الخارجية واصل الكثير من الدول العربية، في إطار برامج وسياسات الاصلاح الاقتصادي المطبقة، تحرير تجارته الخارجية من طريق تقليل الحماية الفعلية وإلغاء القيود الكمية بهدف إزالة التشوهات وتمكين اقتصاداتها من تعزيز قدراتها التنافسية والاستفادة من فرص التكامل الدولي في اسواق السلع والخدمات.

وسجلت قيمة التجارة الخارجية العربية الاجمالية عام ١٩٩٦ زيادة ملحوظة في جانب الصادرات تقدر بنحو ١٣,٢ في المئة، في حين سجلت الواردات العربية الاجمالية زيادة تقدر نسبتها بنحو ٤.٤ في المئة.

وتعزى الزيادة الملحوظة في الصادرات العربية الاجمالية، في جزء كبير منها، الى ارتفاع اسعار النفط العالمية بمعدل بلغ نحو ٢٠ في المئة عام ١٩٩٦، وفي جزء آخر الى تحسن أداء صادرات السلع الصناعية.

وفي جانب الواردات العربية الاجمالية ساهم الانخفاض في واردات الآلات ومعدات النقل وفي الواردات من المنتجات الزراعية في ضوء تحسن الانتاج الزراعي، في خفض معدل نمو الواردات خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بمتوسط معدل نموها خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥.

وبالنسبة لحصة التجارة العربية الاجمالية في التجارة العالمية، فقد طرأ عليها بعض التحسن اذ بلغت ٣ في المئة، نظراً لأن معدل نمو التجارة العربية خلال عام ١٩٩٦ كان أعلى من معدل نمو التجارة العالمية.

ويشير التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الاجمالية الى انها حافظت على نفس الاتجاهات السابقة خلال عام ١٩٩٦ اذ لا تزال الصادرات الى الاتحاد الاوروبي تشكل اكبر حصة في الصادرات العربية الاجمالي تقدر بنحو ٢٥ في المئة، تليها الصادرات العربية الى كل من اليابان بحصة تبلغ ١٧ في المئة، والولايات المتحدة بنحو ٩ في المئة. بينما زود الاتحاد الاوروبي الدول العربية بنحو ٤٥ في المئة من اجمالي وارداتها خلال عام ١٩٩٦، تليه الولايات المتحدة بنحو ١٣ في المئة، واليابان بنحو ٧ في المئة.

ولم يشهد التركيب السلعي للتجارة الخارجية العربية تغيراً يذكر اذ لا يزال الوقود المعدني والمنتجات الزراعية والكيماويات تشكل الحصة الغالبة في الصادرات العربية، في حين تشكل السلع الغذائية والسلع المصنعة والآلات ومعدات النقل النصيب الاكبر في اجمالي الواردات العربية.

اما التجارة العربية البينية فسجلت معدلات نمو متقاربة من معدلات نمو التجارة الاجمالية وبالتالي فان مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الخارجية لا تزال متواضعة تقدر بنسبة ٩,٣ في المئة عام ١٩٩٦.

وتجدر الملاحظة انه على رغم تواضع حصة التجارة البينية في التجارة العربية الخارجية، فان تقديرات الهيكل السلعي للصادرات البينية خلال الفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٥ تشير الى زيادة مساهمة المصنوعات التي تشمل اللدائن والكيماويات والاسمدة والمصنوعات الاساسية الاخرى في نمو التجارة البينية، ما يتوقع معه ان تقوم هذه الفئة من السلع بدور المحرك لتنمية الصادرات البينية في السنين المقبلة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	شفيق الأسدى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٢٧٣٦
المصـــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١/١٤

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفي سبيل تنشيط وزيادة حجم المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، والمحافظة على المصالح العربية امام التكتلات الاقتصادية الدولية في طار يسمح به النظام التجاري الدولي الجديد، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٧ قراره بالموافقة على البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي يهدف الى اقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة عشر سنين ابتداء من ١٩٩٨/١/١.

وسعى البرنامج التنفيذي الى تحقيق هذا الهدف من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارية بين الدول العربية التي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ١٩٩٣، وصادقت عليها حتى الآن ست عشرة دولة، وذلك باعتبار ان نصوص هذه الاتفاقية، خاصة المادة السادسة منها، تؤدي الى قيام هذه المنطقة الحرة اذا ما تم الالتزام بتطبيق الاتفاقية من قبل الدول الاعضاء.

وكان من ابرز اوجه القصور في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي حالت دون التزام الدول العربية بتطبيقها، هو عدم وجود آلية للمتابعة والتنفيذ للاتفاقية يضاف الى ذلك ان أسلوب المفاوضات التجارية الذي تم اتباعه لم يكن مرناً وبالصورة التي تراعي أوضاع ومصالح بعض الدول العربية.

وتمت معالجة اوجه القصور هذه في البرنامج التنفيذي من خلال انشاء لجنة خاصة للمتابعة والتنفيذ وفض النزاعات الى جانب بعض اللجان الأخرى التي تتولى مهام محددة تساهم في التطبيق والمتابعة والتنفيذ كلجنة قواعد المنشا ولجنة المفاوضات التجارية واللجنة الجمركية.

كما استعيض عن اسلوب المفاوضات للوصول الى التحرير الشامل باتباع أسلوب التحرير التدريجي، وبنسب خفض سنوية متساوية بمعدل ١٠ في المئة تبدأ من ١٩٩٨/١/١ ليتم التحرير الشامل للتجارة في ما بين الدول العربية خلال عشر سنين كما تم اعتبار الرسوم الجمركية المطبقة في ١٩٩٨/١/١ في كل دولة من الدول العربية هي التي يتم التخفيض على أساسها.

ان المتغيرات على المساحة الدولية تملي على الدول العربية انشاء منطقة تجارة حرة عربية حتى تستطيع التعامل مع تلك المتغيرات والاستفادة من ايجابياتها والتقليل من سلبياتها. ويأتي على رأس هذه المتغيرات اقرار اتفاقيات جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية التي ادت الى انشاء نظام تجاري جديد يرتكز على آلية السوق ويهدف الى تحرير التجارة العالمية من كافة القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول. وكذلك انشاء منظمة التجارة العالمية، والتوجه العالمي لانشاء تكتلات اقتصادية كبرى وهو الأمر الذي سمحت به نتائج جولة أوروغواي حين استثنائها من حكم الدولة الأولى بالرعاية.

وتسعى هذه التكتلات الى تعزيز التعاون والتبادل التجاري بين اعضائها وحماية مصالحها أمام التوجه الجديد لعولمة الاقتصاد. فالاتفاقات الثنائية لم يعد لها مجال في اطار النظام التجاري الدولي الجديد، اذ ان الدول الأطراف فيها ملزمة بتعميم ما تتيحه هذه الاتفاقات من اعفاءات وما تقدمه من امتيازات على بقية الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، علماً بأن الدول العربية يربطها بعضها ببعض اكثر من مئة اتفاق تجاري ثنائي تعطي بعض الامتيازات والإعفاءات التجارية للسلع المتبادلة في ما بينها.

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى
اسم كاتب المقال : شفيق الأسدى
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى
رقم العـــــدد : ١٢٧٣٦
المصـــــدر : الحياة
تاريخ الصـــدور : ٩٨/١/١٤

العربية ثابتاً تقريباً في عام ١٩٩٦، مقارنة بالعام السابق، فان استهلاكها من النفط ومصادر الطاقة الاخرى استمر في الزيادة، نتيجة للانتعاش الاقتصادي والزيادة السكانية، اذ ارتفع اجمالي استهلاك الدول العربية من الطاقة الى ٩,٧ مليون برميل يومياً من النفط المكافئ في عام ١٩٩٦، اي بزيادة ٢٠٠ الف برميل يومياً عن العام السابق. على ان المعدل العام لاستهلاك الدول العربية لا يزال منخفضاً بالمقارنة مع المجموعات الدولية الاخرى خاصة عند احتسابه على اساس نصيب الفرد الواحد.

ويعتبر التركيز على استخدام الغاز الطبيعي في السوق المحلية من السمات المميزة لنظام الطاقة في الدول العربية، فوصل استخدامه الى نسب مرتفعة في دول الخليج العربية، خاصة في قطر والبحرين. وبدات الدول العربية الاخرى في التركيز عليه في السنين الاخيرة، لا سيما في مصر وسورية.

ويرجع هذا الاهتمام بالغاز الى انه يفسح المجال امام تصدير كميات اكبر من النفط الذي يمكن الحصول على دخل أعلى من صادراته بالمقارنة مع الغاز، الذي ينطوي تصديره على مبالغ باهظة في النقل والتسييل.

التطورات المالية:

وفي مجال التطورات المالية، استمرت معظم الدول العربية خلال عام ١٩٩٦، في تعزيز الجهود المبذولة لتحسين اداء الموازنات الحكومية وخفض العجز الكلي في درجة اكبر مما تحقق خلال العام السابق. وذلك من خلال مواصلة سياستها المالية الرامية لضبط الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وتنمية الايرادات وتنويع مصادرها، الى جانب تقليص الدعم، وتنفيذ برامج لاعادة تاهيل وتخصيص المؤسسات والشركات العامة بغية تخفيف الاعباء المالية على الموازنات الحكومية.

وتبين مؤشرات الاداء المالي، كما تعكسها بيانات الموازنات الحكومية العربية المجمعة هذه الجهود، فقد انخفض العجز الكلي بدرجة كبيرة بلغت قرابة ٣١,١ في المئة عام ١٩٩٦، ليصل الى ما نسبته ٣,١ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية، مقابل ٥ في المئة لعام ١٩٩٥، فيما حدث تحسن ملحوظ في الفائض الجاري الذي ارتفع بنسبة ٦١ في المئة خلال عام ١٩٩٦، ليصل الى ما نسبته ٦,٨ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ٥,٨ في المئة للعام السابق.

وساعد على تحقيق ذلك، ارتفاع اجمالي الايرادات الحكومية للدول العربية بنسبة بلغت ١٤,٨ في المئة خلال عام ١٩٩٦، مقارنة بالعام السابق، صاحبها في ذلك ارتفاع نسبة الايرادات الى ٣١,٢ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي.

وفي المقابل بلغ معدل نمو الانفاق الحكومي ٨,٢ في المئة عام ١٩٩٦، وانخفضت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٠,٥ نقطة مئوية عن مستواها في العام السابق والبالغ نحو ٣٤,٨ في المئة.

وتجدر الاشارة الى ان اداء الموازنات الحكومية بدوره يتفاوت بدرجات كبيرة بين الدول العربية فرادى فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض ملحوظ خلال عام ١٩٩٦، وذلك لأول مرة منذ اربع سنين، واستطاعت كل من الاردن وموريتانيا وليبيا المحافظة على مستوى الفائض الذي تحقق في الاعوام السابقة.

كما يلاحظ ان دولاً اخرى واصلت تحقيق نتائج جيدة في مجال خفض العجز الكلي بدرجة اكبر مما كان عليه في عام ١٩٩٥، وهي الامارات والبحرين، وتونس والكويت والسعودية وسورية وعمان والمغرب واليمن وبـ [illegible] اقل في مصر.

و[illegible] الوقت نفسه ظلت اختلالات الموازنة في كل من قطر والسودان ولبنان، مصدراً للضغط على الوضع الاقتصادي خلال عام ١٩٩٦.

التطورات النقدية والمصرفية والاسواق المالية

عكست التطورات النقدية خلال عام ١٩٩٦ استمرار السياسة النقدية في الدول العربية في العمل على ضبط معدلات التوسع في السيولة المحلية وتحقيق استقرار الاسعار بما يساعد على خلق بيئة اقتصادية مستقرة مواتية للنمو القابل للاستمرار، وتعزيز قدرات الجهاز المصرفي والمالي لتعبئة المدخرات المحلية وتخصيص الموارد المالية للاستخدامات الانتاجية لا سيما في القطاع الخاص.

وطبقت السلطات النقدية تلك السياسات ضمن إطار للسياسة النقدية تميز بالتوجه نحو الاعتماد اكثر على الادوات غير المباشرة بغية اعطاء دور اكبر لعوامل السوق، وتدعيم المنافسة بين المؤسسات المالية.

وقد اظهرت التطورات ان معدل نمو السيولة المحلية في الدول العربية ككل خلال عام ١٩٩٦ استقر عند مستواه في العام السابق والبالغ ٨,٧ في المئة.

اما بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد تباينت معدلات نمو السيولة المحلية فيها خلال عام ١٩٩٦، ففي حين كانت معدلات نموها اقل من العام السابق وبدرجات متفاوتة في كل من الاردن والامارات والبحرين وتونس وجيبوتي والسودان والكويت وليبيا والمغرب واليمن، كانت تلك المعدلات اعلى من مثيلاتها في العام السابق في كل من الجزائر والسعودية وسورية وعُمان وقطر ولبنان ومصر وموريتانيا.

وفي ضوء تحسن اوضاع الموازنات الحكومية وتقلص العجز فيها، انحسر دور الائتمان الحكومي كمصدر للتوسع في السيولة المحلية، بل وقد كان له اثر انكماشي على السيولة المحلية بالنسبة للدول العربية ككل خلال عام ١٩٩٦، وذلك للعام الثاني على التوالي. وقد سمح ذلك بزيادة نصيب الائتمان الموجه لتمويل العمليات الانتاجية في القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المصرفي في غالبية الدول العربية.

وعززت السياسات التي طبقتها الدول العربية في مجال تحرير اسعار الفائدة وتعزيز المنافسة بين المصارف، من دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات اذ واصل نصيب شبه النقود في السيولة المحلية خلال عام ١٩٩٦ اتجاهه التصاعدي الذي بداه منذ عام ١٩٩٠.

وفي المجال المصرفي، انعكست التطورات الايجابية التي شهدتها الدول العربية على صعيد الاستقرار لتحديث وتنويع خدماتها، وتحسين بيئتها الادارية والمؤسسية لتعزيز كفاءة مواردها البشرية.

ومن جهة اخرى، برز خلال عام ١٩٩٦ نجاح عدد متزايد من المصارف العربية في الوصول الى الاسواق المالية الدولية عبر اصدارات سندات الدين ووثائق الايداع، وايصالات الايداع الدولية والتي شهدت اقبالاً مشجعاً من قبل المستثمر الدولي، وذلك في اطار سعي هذه المصارف لتعزيز مواردها طويلة الاجل، الامر الذي ترافق مع تواجد مكثف لوكالات التقويم الائتماني الدولية.

كما شهد عام ١٩٩٦ ارتفاع عدد المصارف المدرجة اسهمها في الاسواق المالية العربية، والتوسع في انشطة المصارف والمؤسسات المالية في مجال الوساطة وخدمات الاصدارات والتسويق للأدوات المالية. اما على صعيد الاداء، فتشير بيانات الموازنة المجمعة للمصارف التجارية العربية الى ان الموجودات الاجمالية لهذه المصارف ارتفعت بنسبة ٧,١ في المئة خلال عام ١٩٩٦، كما نمت الودائع وخاصة الادخارية والآجلة بنسبة بلغت ٨,١ في المئة.

وكذلك سجل الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص نموا بنسبة ١٠,٦ في المئة، عاكسا بذلك جهود السلطات النقدية العربية نحو دعم الانشطة الانتاجية للقطاع الخاص وتوفير التمويل اللازم لها. كما نمت القواعد الراس مالية للمصارف التجارية العربية بنسبة ١٠,١ [illegible] المئة خلال عام ١٩٩٦.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	صباح نعوش
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	١٢٧٥٢
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٩٨/١/٢١

تقليص الإنفاق العسكري واجب لمنع تفاقمها

مضاعفات اشتداد أزمة الديون في الدول العربية

الدكتور صباح نعوش *

■ وصلت الديون الخارجية للدول العربية الى حد لا يطاق فهي ناهزت ٢٥٠ بليون دولار اي ما يعادل نصف الناتج المحلي الاجمالي العربي. وارتفعت خدمة الديون (سداد الاصل والفوائد) مقارنة بالموارد الخارجية ما ساهم بصورة فعّالة في اختلال موازين المدفوعات.

وبلغت ازمة السداد درجة من الحدّة لدرجة لم تعد معها القروض الجديدة تكفي حتى لتمويل الديون القديمة وبطبيعة الحال، يجب ان تكون التحويلات الصافية ايجابية، اي ان تكون القروض الجديدة من خدمة الديون القديمة. وبعكس ذلك تستنزف الايرادات المالية الخارجية وتضعف تدريجاً قابلية الدولة التجارية وتهبط المدخرات والاستثمارات فتتعثر التنمية.

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٨٩ و١٩٩٤، حصلت الدول العربية على قروض بمبلغ ٧٥٤٤ مليون دولار وبلغت خدمة ديونها ٩١٢١٨ مليون دولار، اي انه كان ينبغي دفع ١٢١ دولاراً مقابل كل ١٠٠ دولار مقترضة.

ولانه لا يوجد اي ايراد رغم استمرار تدفق القروض باتت التحويلات الصافية لصالح المؤسسات والدول المقترضة. وهكذا اصبحت الديون الخارجية من الاسباب الاساسية للتخلّف الاقتصادي.

امام هذا الوضع المتازم، لجات الدول العربية المثقلة بديونها الى اعادة الجدولة (تاجيل السداد) فطبقت تحت اشراف صندوق النقد الدولي سياسات تقشفية في مختلف الميادين الاقتصادية وادخلت تعديلات على انظمتها الضريبية والنقدية.

لا اعتراض على ضرورة مواجهة اختلال التوازنات المالية فمن العبث التصدي للمديونية تحت ظل مالية عامة مهزوزة، الا ان المشكلة تتعلق بصرامة الاجراءات التي قادت الى تنصل القطاع العام من ايجاد فرص جديدة للعمل والى ارتفاع الضغط الضريبي وتقليص النفقات ذات الطابع الاجتماعي وتدهور القيم التعادلية للعملات المحلية.

وبالتالي تراجع مستوى معيشة ١٦٠ مليون عربي ينتمون الى هذه البلدان. احدث هذا الوضع ردود فعل شعبية عنيفة احياناً ونددت بسياسة الصندوق الذي اطلق عليه احد الرؤساء العرب اسم صندوق «النكد» الدولي. ثم انتهى الصراع بين الحكومات العربية والصندوق لا فقط بسبب الحاجة لتسهيلات مالية جديدة بل كذلك وفي صورة خاصة لدوره في اعادة برمجة الديون والغاء جزء منها.

ولا يحدث هذا او ذاك الا بتطبيق البرامج التصحيحية المعدّة من قبل المؤسسة الدولية.

وهكذا بدت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وكانها ناجمة عن هذه البرامج في حين تعود الأزمة الحقيقية الى السياسات المحلية غير المناسبة والى تردي العلاقات العربية البينية التي افضت الى تفاقم المديونية الخارجية.

سبب المديونية عسكري

لا شك ان اسباب المديونية كثيرة ومتشعبة، لكن يجب عدم تبرير الازمة بعوامل ثانوية واحياناً واهية. يقولون ان الركود الاقتصادي للدول الصناعية يعيق نمو الصادرات العربية فتظهر مشكلة سداد الديون لان حصيلة الصادرات هي الوسيلة الاساسية للوفاء بالالتزامات المالية الخارجية. ويقولون ايضاً ان اسعار الفائدة في القروض مرتفعة مما افضى الى تزايد خدمة الديون. وان الادخار المحلي ضعيف مقارنة بالمشاريع الطموحة لذلك تحتاج غالبية الدول العربية الى اموال اضافية لتطوير بنيتها التحتية وتحسين قدراتها الانتاجية وتنمية صادراتها.

والواقع ان هذه الآراء مقتبسة من نظريات غربية لا تصلح لتحليل خصوصيات المديونية العربية. ومن الناحية العملية، لم يقد الركود الاقتصادي الى هبوط صادرات البلدان العربية المثقلة بالديون. فعلى سبيل المثال، انتقلت حصيلة صادرات المغرب من ٢٠٤٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٧٢٧٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦ في حين ارتفعت ديونه خلال هذه الفترة من ٩١٢٩ الى ٢٣٥١٢ مليون دولار. وتنطبق هذه الملاحظة على بقية الدول العربية المدينة.

وتفاقمت الديون في الوقت الذي اتجهت فيه اسعار الفائدة في العالم نحو التباطؤ. اضف الى ذلك ان اغلب الديون العربية الرسمية ناجمة عن مساعدات او قروض بشروط ميسرة، اي ان اسعار الفائدة فيها منخفضة وثابتة.

كما لا تشكو البلدان العربية المدينة من ضعف مدخراتها بقدر ما تعاني من عدم فاعلية السياسات المالية والاقتصادية في توجيه الاموال العامة نحو الاستثمار النافع. وان الجزء الاكبر من القروض لم يخصص للتنمية بل لشراء معدات عسكرية ولتمويل مشاريع ضعيفة الانتاجية.

وعلى صعيد آخر لا علاقة لأزمة الديون بالتنمية اذ عرفت البلدان العربية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية تطوراً ملموساً في الستينات من دون حاجة فعلية للتمويل الخارجي. لذلك لم تكن مشكلة المديونية مطروحة بحدة، الامر الذي يجرنا الى الاعتقاد الشديد بأن التنمية ليست سبباً لاستفحال الازمة بل ان تعثر التنمية هو الذي قاد الى ذلك. فلو استخدمت القروض لتدعيم النمو الاقتصادي لما تفاقمت الديون لان النمو سيكون كفيلاً بتحرير المجتمع من التزاماته المالية.

تتسم مصروفات الدفاع والامن بعدم خضوعها للضوابط المالية والمؤشرات الاقتصادية بسبب الصراعات العسكرية واعتماد انظمة الحكم على الجيش. لذلك عندما لا تتوافر الاموال في الداخل، لا تتردد الحكومات في الاقتراض من الخارج لشراء المزيد من الاسلحة المتطورة غير مكترثة بكيفية سداد الديون لاحقاً.

القطاع العسكري غير منتج بطبيعته في الدول العربية. انه على عكس نظيره في البلدان المتقدمة لا يساهم في زيادة الانتاج ولا يخلق فرص عمل نافعة للمجتمع لان غالبية الاسلحة غير مصنّعة بالداخل بل مستوردة. علماً بان هناك مجالات واسعة لتطوير التصنيع الحربي من طريق نقل التكنو[illegible]

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	صباح نعوش
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	١٢٧٥٢
المصــــــدر :	الحياة	تاريخ الصـدور :	٩٨/١/٢١

ونتيجة لتقلص الانفاق العسكري العالمي، احتدت المنافسة بين الدول المصدرة للاسلحة ما افضى الى التوسع في منح تسهيلات وامتيازات مختلفة لاغراء المشترين، يطلق عليها اسم التعويضات. وعلى خلاف غالبية الدول المستوردة للاسلحة، لم تستغل الدول العربية هذه المنافسة للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. فعندما اشترت باكستان في عام ١٩٩٤ ثلاث غواصات فرنسية اشترطت ان تجمع الاولى وتصنع الثانية في كراجي، ولم تصنع سوى الثالثة في ميناء شيربور الفرنسي، في حين عندما اشترت دولة عربية في عام ١٩٩٣ دبابات من طراز «لكلير» بمبلغ ٢١ بليون فرنك فرنسي اشترطت اقامة مصنع لانتاج مكيفات الهواء علماً بان مبلغ هذه الصفقة يعادل اربعة اضعاف مبيعات الغواصات. ثم ان الاسلحة حتى وان انتجت محلياً، فان اي مبلغ يرصد لها يحجب عن القطاعات الانتاجية وكنتيجة نهائية يهبط الناتج المحلي الاجمالي وتتفاقم المديونية.

اذا اجرينا العمليات الحسابية انطلاقاً من الاحصاءات الرسمية المنشورة في التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن جامعة الدول العربية، نلاحظ ان الدول العربية انفقت خلال العشر سنين الماضية نحو ٦٥٠ بليون دولار على قطاع الدفاع والأمن.

لو رصد نصف هذا المبلغ فقط لخدمة الديون والغذاء لامكن تحرير ذمة الدول العربية من جميع التزاماتها الخارجية ولامكن ايضاً اطعام عشرة ملايين جائع لمدة عشرين سنة.

في عام ١٩٩٥ خصص الاردن وسورية والمغرب ومصر للدفاع والامن ٧٢٣ و٢٤٩٨ و٢٥٠١ و٤٤٢٠ مليون دولار على التوالي. ووصل المعدل العام لهذه النفقات العسكرية تسعة في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في حين ان المعدل العالمي الذي يتجه نحو الهبوط المستمر لا يتجاوز ثلاثة في المئة. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و١٩٨٨ استوردت الدول العربية اسلحة بمبلغ يعادل ١٤ في المئة من الناتج الاجمالي لها مول نصفه عن طريق القروض الخارجية. وخلال الثمانينات شكلت الواردات العربية من الاسلحة نحو نصف واردات العالم العسكرية. ويفترض التخلص من الديون وتستوجب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الضغط على المصروفات العسكرية، عندئذ ترتفع الاستثمارات الوطنية والاجنبية وينمو الانتاج فيتقلص عبء المديونية ولا يتحقق ذلك الا في اطار السلام.

وترى هل سيقود التعاون مع اسرائيل الى تقليص الانفاق العسكري العربي؟ بتقديرنا ان ربط ارتفاع الانفاق الحربي العربي بالوجود الاسرائيلي امر غير صحيح وبالاستعاضة لا يصح ربط امكان تقليص هذا الانفاق بالتطبيع مع اسرائيل اذ تتطلب المواجهات العسكرية العربية الفعلية ضد اسرائيل نفقات باهظة لعدم استمرارها فترة طويلة. فالحروب الأخيرة لم تدم سوى بضعة أيام. في حين خاض العراق حرباً ضد ايران لمدة ثمان سنين كلفته ١٤٥ بليون دولار فاصبح البلد مثقلاً بالديون بعد ان كان مانحاً للمساعدات.

ولا يزال المغرب يحارب في الصحراء الغربية منذ ٢٢ سنة ما افضى الى تفاقم ديونه الخارجية التي وصلت الى ٢٣ بليون دولار. اضف الى ذلك الصراعات الاهلية المدمرة في اليمن ولبنان والسودان.

ولم تكن هذه الحروب الخارجية والداخلية موجهة ضد اسرائيل كما لا ترمي البلايين من الدولارات التي تنفق سنوياً على التسلح في الخليج الاستعداد لمواجهة عسكرية ضد الدولة اليهودية. وبالتالي لن يكون لعمليات التطبيع السياسي والتعاون الاقتصادي اي اثر على تقليص النفقات الدفاعية العربية وعلى ثقل المديونية.

شروط سياسية للتخفيف من الأزمة

لا تقتصر العوامل السياسية على اسباب المديونية بل تشمل ايضاً كيفية معالجتها من طريق اعادة الجدولة والغاء الالتزامات. تجري المعالجة عادة في نادي باريس الذي يختص بالنظر في الجزء الاكبر من ديون الدولة العربية. ولما كان النادي يترجم سياسات الدول السبع الكبرى (الولايات المتحدة وكندا واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا) تصبح قراراته ذات طابع سياسي. فقد يمنح امتيازات سخية لدولة معينة كالغاء الديون ويمتنع عن تقديم الحد الادنى للتسهيلات لدولة اخرى بغض النظر عن حالتهما الاقتصادية وعن عبء ديونهما الخارجية.

ومن المفيد الاشارة الى التجربتين الاردنية والمصرية. ففي بداية عام ١٩٩٠، وافق صندوق النقد الدولي على لجوء الاردن الى نادي باريس لاعادة جدولة ديونه الرسمية والى نادي لندن فيما يتعلق بديونه المصرفية غير المضمونة.

لكن الترتيبات كانت بطيئة جداً حتى اندلعت ازمة الخليج فعارضت الحكومة الاردنية اي تدخل عسكري اجنبي في المنطقة ونددت بالحرب ضد العراق. وعانى الاردن من تلك الازمة لارتباط قطاعاته الاقتصادية بالاقتصاد العراقي من جوانب عدة.

وبدلاً من تقديم المساعدات المستعجلة له، علقت اجراءات التفاوض مع الناديين فارتفعت خدمة ديونه وتراكمت متأخرات الفوائد. لم يتم التفاوض الا في مارس ١٩٩٢ اذ اعيدت برمجة ٩٠٠ مليون دولار في اطار نادي باريس و٥٠٠ مليون دولار في اطار نادي لندن.

ثم تغيرت الاحوال بعد عقد معاهدة السلام مع اسرائيل فانخفضت خدمة الديون الاردنية بنسبة عالية نتيجة لتاجيل دفع الديون من جهة وإلغاء الديون المستحقة لمجموعة نادي باريس من جهة اخرى. فقد الغت الولايات المتحدة ٦٩٦ مليون دولار من ديونها على الاردن والبالغة ٩٥٠ مليون دولار. وقررت بريطانيا والمانيا اعفاءات اخرى.

وبالنتيجة النهائية هبط الحجم الكلي للديون الخارجية الاردنية من ١٨٦ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩١ الى ١٠٨ في المئة في عام ١٩٩٦.

لكن حذف الديون لا يعالج الازمة بسبب العجز المزمن والكبير للميزان التجاري الذي بلغ نحو بليوني دولار. اضافة الى ان الميزان الجاري يعاني من نفس المشكلة وبالتالي لا تجد الدولة بداً من مواصلة الاعتماد على القروض الخارجية وهو وضع سيقود الى ارتفاع ثقل المديونية مجدداً في السنين المقبلة.

وحصلت مصر على امتيازات مالية مهمة مقابل دورها في الشرق الأوسط. ففي مايو ١٩٩١ اذ تقرر الغاء ٥٠ في المئة من ديونها الخارجية المستحقة لدول نادي باريس. ووفق وجهة نظر الحكومة المصرية لا بد من هذا الاجراء لان الدولة تحملت خسارة بمبلغ ٢٠ بليون دولار بسبب ازمة الخليج التي أدت الى انكماش الصادرات والى انخفاض تحويلات العمال المهاجرين نظرا لعودة عدد كبير منهم الى بلدهم.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	صباح نعوش
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــدد :	١٢٧٥٢
المصـــــدر :	الحياة	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١/٢١

ولا شك ان مشاكل مصر المالية والاقتصادية كثيرة ومعقدة وان حكومتها تبذل الجهود اللازمة لمعالجتها وان الغاء بعض الديون يساهم في خلق مناخ مناسب للتنمية. ولكن يجب الا يتم ربط هذا الالغاء بخسارة لم نجد لها اثراً في الاحصاءات العربية والدولية التي تشير الى تحسن مركز ميزان المدفوعات المصري بسبب ازمة الخليج، اذ ارتفعت الصادرات المصرية وتغير كلياً مركز الميزان الجاري الذي سجل فائضاً بمبلغ ٢٠٩ مليون دولار في عام ١٩٩٠ وبمبلغ ٢٢٧٤ مليون دولار في عام ١٩٩١ بعد ان كان يعاني من عجز طيلة السنين السابقة.

وشهدت المساعدات الانمائية الخارجية لمصر زيادة هائلة من ١٥٦٩ مليون دولار في عام ١٩٨٩ الى ٥٤٤٦ مليون دولار في عام ١٩٩٠، اي بزيادة قدرها ٢٤٧ في المئة ولا توجد دولة اخرى سجلت مثل هذا الارتفاع الكبير.

ولا يستند تحرير ذمة مصر على اسس اقتصادية او مالية بل على اعتبارات سياسية بحتة تتجلى في مساهمتها الفاعلة الى جانب الدول المتحالفة ضد العراق والى دورها في تحسين العلاقات العربية مع اسرائيل. فمنذ انشاء نادي باريس في عام ١٩٥٦ وحتى الآن، لم تحصل اية دولة في العالم باستثناء بولونيا على تسهيلات اكثر من تلك التي منحت لمصر.

وقد اكد البيان الاقتصادي الختامي لمؤتمر الدول السبع الكبرى المنعقد بلندن في يوليو ١٩٩١ على الطابع الاستثنائي لهذه التسهيلات. في اشارة واضحة موجهة للبلدان النامية المثقلة بديونها الى عدم امكان حصولها على معاملة مماثلة.

ولكن بدأ العد العكسي لاهمية الدور المصري على اثر اقامة علاقات ديبلوماسية واقتصادية بين اسرائيل والكثير من الدول العربية. فتقلصت المساعدات الخارجية الممنوحة لمصر حتى وصلت في عام ١٩٩٦ الى ثلث ما كانت تحصل عليه خلال ازمة الخليج.

وظهر من جديد عجز في الميزان الجاري المصري ما قد يضطر الدولة الى اللجوء مراراً الى الاقتراض الخارجي فتتراكم مرة اخرى ديونها الخارجية. وتحت ظل الظروف الدولية الحالية المتسمة بتزايد المشاكل الاقتصادية للدول الغربية والتطورات الحديثة لمنطقة الشرق الاوسط لن يصبح بامكان مصر الحصول على اعفاءات جديدة.

ادت العوامل السياسية الى تفاقم الديون الخارجية وتردي الاوضاع الاقتصادية في الدول العربية التي اصبحت مضطرة الى تقديم التنازلات للتخفيف من حدة الازمة. بيد ان العجز المزمن للموازين الجارية الناجم بالدرجة الاولى عن التسلح سيقود الى استفحال المديونية. وعلى هذا الاساس، لا يمكن معالجة المشاكل الاقتصادية في صورة عامة والديون الخارجية في صورة خاصة الا من طريق انهاء الصراعات السياسية والتوترات العسكرية التي تتخبط بها المنطقة والتي انهكت المالية الخارجية واثرت بشدة على مستوى معيشة المواطنين.

---

* باحث اقتصادي عراقي مقيم في ليون (فرنسا).

الموضوع الرئيسى : الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : مدحت البسيونى
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى | رقم العدد : ٢٢٤١
المصدر : العالم اليوم | تاريخ الصدور : ٩٨/٦/١٤

كتاب جديد يكشف خطورة دوره بعد تراجع الحروب التجارية

إصلاح الاقتصاديات العربية يبدأ من سعر الصرف

■ حركة أسعار الصرف العالمية تؤثر على حصيلة الصادرات العربية
■ نجاح سياسة سعر الصرف فى مصر ادي إلى زيادة معدل النمو

عرض
مدحت البسيونى

شهد العالم فى السنوات الاخيرة تطورات اقتصادية على جانب كبير من الاهمية حيث اتجهت معظم دول العالم إلى تطبيق سياسات تحريرية فى شتى الميادين الاقتصادية وذلك فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى الت يباركها صندوق النقد الدولى ويقدم الدعم النقدى قصير الاجل للدول المطبقة لها لمساعدتها فى علاج اختلال موازين مدفوعاتها.

وفى نهاية عام 1993 شهد العالم نجاح جولة ارجواى وهى الجولة الاخيرة من جولات اتفاقية الجات والتى اسفرت عن اتفاق الدول الاعضاء على تحرير تجارة الخدمات وحماية الملكية الفكرية والتحقيق التدريجى للرسوم الجمركية والالغاء التدريجى للقيود المفروضة على تجارة الغزل والمنسوجات وذلك بالاضافة إلى ازالة القيود المفروضة بموجب تشريعات بعض الدول فى مجالات الاستثمار والاستيراد والتصدير وغيرها وقد بدأ العمل بمنظمة التجارة الدولية لتحل محل اتفاقية الجات ابتداء من عام 1995 وبذلك اصبح العالم يتكون من ثلاثة اضلاع اقتصادية عالمية هى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية.

هذا ما اشار اليه د. حمدى عبد العظيم استاذ الاقتصاد فى كتابه الاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة الذى صدر حديثا والذى اكد فيه نغمة الحروب التجارية قد توارت بين القوى الاقتصادية الكبرى بسبب اتفاقية الجات كما أنه لم يعد هناك مجال لسياسات الاغراق التجارى أو غيرها من الممارسات التجارية الضارة الامر الذى دفع الخبراء إلى البحث عن اداة جديدة أكثر قبولا من القيود والحروب التجارية الكمية فكانت حرب العملات القوية بين الدولار الامريكى والين اليابانى والمارك الالمانى والليرة الايطالية والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى.

ويقول د. حمدى عبد العظيم إن هذه كانت بداية اتجاه انظار الدول إلى تعديل قيم عملاتها سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لتحقيق نتائج مهمة ايجابية من حركة الصادرات والواردات مستخدمة فى ذلك سياسة مرنة فى اسعار الصرف واسعار الفائدة واسعار الخصم والاوراق المالية بحيث يمكنها تعديل مراكز موازين مدفوعاتها فى الاتجاه المرغوب خلال فترة زمنية قصيرة.

ولقد ادركت معظم الدول أن تغييرات سعر الصرف وما يترتب عليها من تغييرات فى مستوى الاسعار والاجور المحلية ومن تغييرات فى المتحصلات والمدفوعات لا تقتصر على مراكز موازين المدفوعات فحسب بل يمتد تاثيرها إلى التاثير على الموازنة العامة للدول سواء فى ذلك نفقات وايرادات الموازنة العامة الجارية أو نفقات وايرادات الموازنة العامة الراسمالية.

وكتاب الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية الذى يتعرض لهذه القضية صدر عن دار زهراء الشرق ويقع فى 332 صفحة من الحجم الكبير ويتكون من 5 فصول الاول لسياسة سعر الصرف مفهومها وابعادها والثانى الموازنة العامة ودورها فى التخطيط والثالث برامج الاصلاح الاقتصادى فى الوطن العربى والرابع سياسة سعر الصرف المطبقة فى الدول العربية فى اطار برامج الاصلاح الاقتصادى والخامس التغيرات العالمية فى اسعار الصرف وآثارها على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	مدحت البسيونى
الموضوع الفرعى :	التكامل الاقتصادى	رقم العــــدد :	٢٢٤١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٩٨/٦/١٤

ويؤكد الكتاب أن حركة اسعار الصرف عالميا تؤثر تأثيرا مباشرا وجوهريا على حصيلة صادرات الدول العربية وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات العربية من الدول الاجنبية فى نفس الوقت ولايقتصر الامر عند هذا الحد فقط بل إن هجرة الاموال العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة بغرض الاستثمار سواء كودائع فى البنوك التجارية أو من خلال تدويرها فى اسواق المال أو فى صورة استثمار مباشر جعل الاقتصاد العربى يتعرض لتغيرات اسعار الفائدة فى الدول الصناعية مما يؤثر بدوره على قيم العملات العالمية وعلى قيم العملات العربية فى نفس الوقت الامر الذى يؤثر كذلك على مستويات الاسعار والاجور المحلية وتكاليف الانتاج والدخل القومى وخصخصة الموازنات العربية من الرسوم والضرائب الجمركية ومن الضرائب على المشروعات الاستثمارية فضلا عن التأثير على قيمة النفقات العامة لحكومات الدول العربية سواء لاغراض الدفاع أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويشير إلى أن سعى الدول العربية فى السنوات الحالية والقادمة إلى استقطاب رؤوس الاموال العربية المستثمرة خارج الحدود العربية لحثها على العودة إلى الوطن العربى يتطلب من الحكومات العربية بذل الجهود وتوفير الحوافز الاستثمارية وهو ما قد يؤدى إلى تحمل الموازنات العربية باعباء جديدة تعمل على زيادة عجز الموازنة العامة.

ويتعرض الكتاب إلى العلاقة بين السياسة المالية «سياسة الضرائب» وسياسة سعر الصرف أو بين الموازنة العامة التى تؤول اليها حصيلة الضرائب وسياسة سعر الصرف المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدى ومنع المضاربة فى اسواق العملات الاجنبية.

ويؤكد الكتاب أن سياسة سعر الصرف ذات علاقة وثيقة بالموازنة العامة فى معظم الدول العربية بصفة عامة والدول الخليجية بصفة خاصة فى الاونة الاخيرة نظرا لاتجاه معظم هذه الدول إلى البحث عن مداخل جديدة لعلاج عجز الموازنة العامة الذى نشأ لديها منذ بداية الثمانينات عندما اتجهت قيمة الفوائض البترولية إلى الانخفاض رغم زيادة الانفاق العام. ويكشف أن إعادة التوازن إلى اقتصاديات معظم الدول التى طبقت برامج الصندوق الخاصة بالتثبيت الاقتصادى كانت يسبب الصرف الذى يلعب دور «الهلب بالنسبة للسفينة»، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم وزيادة القدرة التنافسية للصادرات مع العالم الخارجى فالتغيير الهيكلى فى سعر الصرف الحقيقى تترتب عليه نتائج ايجابية فى معظم الدول التى ترتفع فيها نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى.

وقد خصص المؤلف مبحثا خاصا لدور سياسة سعر الصرف فى الاصلاح الاقتصادى فى مصر حيث اشار إلى أن مصر اتجهت إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات حيث بدأت المرحلة الاولى من الاصلاح عام 1996 من أجل تحرير السياسة المالية والنقدية والائتمانية والقضاء على ظاهرة دولرة الاقتصاد المصرى التى كانت مرتبطة إلى حد كبير بالرقابة على النقد ووجود سوق سوداء للنقد الاجنبى فى مصر وتعدد اسعار صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية وزيادة حجم وأعباء المديونية الخارجية وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات. ويؤكد المؤلف اتجاه عجز الميزان التجارى منذ توحيد سعر الصرف إلى الانخفاض حتى بلغ 6,8 مليار دولار عام 94/1995 مقابل 7,5 مليار دولار عام 1990/1991 أى بنسبة انخفاض قدرها 10,3٪ خلال تلك الفترة كما كان لسعر الصرف تأثير على الميزان التجارى حيث انخفضت قيمة العجز إلى 3567,1 مليون دولار عام 94/1995 مقابل 3854,6 مليون دولار 93/1994 أى بنسبة انخفاض قدرها 75٪ خلال تلك الفترة.

كما ارجع المؤلف اتجاه معدل التضخم إلى الانخفاض واستقرار الاسعار المحلية فى ظل تحرير سعر الصرف إلى استخدام اذون الخزانة فى تغطية العجز فى الموازنة العامة وذلك بدلا من اسلوب التمويل التضخمى أو طباعة البنكنوت أو ما يعرف بالتمويل بالعجز.

واشار الكتاب ايضا إلى ارتفاع معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ 4,5٪ عام 96/1997 مقابل 2,9٪ عام 93/1994 مقابل 0,3٪ عام 91/1992.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي
اسم كاتب المقال : -
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي
رقم العـــــدد : ١٠٧٣٨
المصـــــدر : السياسة الكويتية
تاريخ الصـدور : ٩٨/١٠/١٥

55 دولارا سعر برميل النفط العام 2017

الخبراء يحذرون من انتقال عدوى أزمة شرق آسيا إلى الدول العربية

■ الأزمـــة ستـــضـــر دول الخليج، وتزداد الخـطورة بعـــودة النفط العـــراقي إلى الأســـواق

■ أسـعار الـنـفط ستـشـتعل مــن جديد القــرن المقـبل بسـبب نفاده والأمــل في الغاز الطـبيـعي

■ عصـر البنوك الصغـيرة انتـهى، ولابد من التحــول الى البنك العالمي الشـامل لمواجهة الـتكتلات

■ البـورصـة سـلاح ذو حـدين قـد يفـتك بالتنمـيـة، ولابد مــن توفـيـر المناخ الديموقــراطي

القاهرة، «السياسة»،

■ يهتم العالم كله الان بالازمة الاقتصادية لدول شرق اسيا.. نظرا للقلق المتزايد والخوف من انتقال عدوى هذه الازمة الى دول اخرى.. واصبح السؤال المطروح على الساحة،
هل تتكرر ازمة الكساد العالمي التي حدثت عام ١٩٢٩م؟ وما مدى تاثيرها على الاقتصادات العربية؟ وكيف يمكن مواجهتها في ضوء ارتفاع الاصوات المحذرة من تناقص البترول العربي وتضاؤل اهميته الاقتصادية في القرن المقبل؟
كلها مشكلات اقتصادية خطيرة تتحكم في مستقبل الاقتصاد العربي.. فكانت من المحاور الرئيسية لمؤتمر الازمات والكوارث بالقاهرة.. فماذا قال الخبراء وعلماء الاقتصاد في هذه المشكلة الخطيرة؟

المناخ الديمقراطي

في البداية يقول الدكتور محمد سيد امبابي بتجارة عين شمس ان ازمة شرق اسيا ترجع الى لجوء الدول للاستثمار الاستهلاكي واستيلاء المؤسسات المالية على عشرات البلايين التي تمثل الاحتياطي من العملة الصعبة.. بالاضافة الى انعدام المناخ الديمقراطي في هذه الدولة مما يعني وجود تناقض بين المناخ الاقتصادي والسياسي.. لان حركة الاستثمارات والسير في طريق الاقتصاد الحر ترتبط بتوفير المناخ السياسي الديمقراطي حتى يناسبها فضلا عن الدور الاميركي وصراع القوى للهيمنة على هذه الدول خوفا على مصالحها..
ويؤكد الدكتور امبابي ان الاسواق امام هذه الازمات لا تستطيع ان تصحح نفسها لان ذلك لا يمكن حدوثه الا عندما تكون الانحرافات بين قوى العرض والطلب ضئيلة.. اما عندما تصبح هذه الانحرافات شديدة فان اليات السوق تفشل في التصحيح ويحتاج الامر الى قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن مثل صندوق النقد الدولي، والمشكلة في جنوب اسيا زادت بسبب الديونية الخارجية فقد وصلت في تايلاند ٧٠ بليون دولار اميركي واندونيسيا ٥٠ بليون دولار.. كما حذر من البورصات لانها سلاح ذو حدين فهي مفيدة في تسهيل انتقال رؤوس الاموال لكنها في نفس الوقت يمكن ان تؤثر سلبيا على التنمية من خلال المضاربة وحركات رؤوس الاموال الساخنة.. فهي سلاح ثقيل قد يفتك بالتنمية، ويضيف الدكتور امبابي، لكي نتجنب حدوث هذه الازمات لدينا في الدول العربية فان الامر بحاجة ملحة الى اصلاح في الترتيبات المؤسسية..

حصار الازمات

ويتطرق الدكتور منير هندي استاذ الادارة المالية بتجارة طنطا الى نقطة اخرى ويقول، ان الاسواق يمكن ان تصحح نفسها وليس الازمات هي التي تصحح نفسها.. فالسوق الحقيقي هو الذي يستطيع حل مشكلاته.. اما عن قضية شرق اسيا فلكي تنعكس علينا فلابد ان يكون قطاع التصدير لشرق اسيا حيويا بحيث ان حدث انهيار في عملاتهم فلابد وان يؤثر حتما على الفئة الحقيقية التي تصدر لهم، وبالنسبة لمصر فلم نعلم عنها انها مصدرة لاسواق آسيا ومن ثم فهبوط إسعار العملات الاسيوية لا يترك اثرا مباشرا على الاقتصاد القومي.
ويضيف، ان البنوك المصرية تعاني من شيء وهو ان الفارق بين قيمة الفوائد المحصلة من الاقراض والفوائد المدفوعة ياتي بالسالب وهي ماساة تسببها الاوضاع السيئة لبنوكنا ولابد من التحول الى نظام البنك العالمي الشامل الذي يبحث عن مصادر اموال من كل مكان لتمويل الاستثمارات وهو مالا تستطيعه البنوك التجارية التي لا تستطيع الاستثمار على القروض السنوية.. ففي عصر «غات»، لا تستطيع البنوك الصغيرة الصمود ولابد من التكتلات..
اما قدرتنا على حصار الازمات فتتاتى من مواجهتها قبل حدوثها بالتعلم من الماضي ودراسة ردود افعال المؤسسات الاستثمارية واصلاح سوق البنوك التجارية..

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : -
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادي	رقم العــــدد : ١٠٧٣٨
المصـــــدر : السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور : ٩٨/١٠/١٥

تخريب المضاربين

اما الدكتور عبدالمنعم راضي استاذ الاقتصاد بتجارة عين شمس فينبه الى ان قلة وعي المضاربين تدفعهم الى تخريب وتدمير الاقتصاد بسبب اسلوب مضاربتهم في شراء الاسهم وبسبب عدم وجود كفاءات حدث الهبوط في البورصة المصرية..

ففي الماضي وحتى عام ١٩٥٠م كان المضاربون او المساهمون واعين ومثقفين ويفهمون مؤشرات السوق ولا يعرضون الاسواق للخطر كما يحدث الان.. كما كانت البورصة مستقلة.

ويؤكد الدكتور راضي على اهمية البورصة حيث يقول، ما من شك لا يوجد نظام راسمالي ولا اليات سوق بدونها والا كانت النتيجة انني اذا اشتريت سهما فلا استطيع بيعه فنحن ندخل على مجد عالمي شئنا ام ابينا والمطلوب هو الوعي والشفافية لأن السكوت على هذه الاحداث يؤدي الى كوارث مثلما حدث عندما سكتنا على السوق السوداء للدولار وكانت النتيجة أن أفلس الناس وكانت آخر هذه الكوارث ما حدث في البورصة بسبب خطا تداول وتناول الارقام.. ومن المهم في هذا الاطار الاستماع الى آراء المحللين والخبراء لتحديد الاستثمارات الضرورية المطلوبة حسب احتياجات كل دولة..

ازمة البترول

ومن الازمات التي يحذر منها الخبراء الاقتصاديون ما يتوقع من انخفاض انتاج البترول العربي وانخفاض اسعاره بصفة عامة بسبب بعض السياسات التي بدأت الدول المستوردة للبترول في اتباعها.. فكيف يرى خبراء الاقتصاد هذه المشكلة؟!

وتقول الدكتورة رجاء يوسف عز الدين - أستاذ الاقتصاد المساعد بالمعهد العالي للتكنولوجيا، ان البترول العربي قد تعرض لعدة صدمات اثرت في اسعاره بين الارتفاع والانخفاض وكانت البداية عندما صدر قرار الدول العربية بخفض الانتاج بنسبة ٥٪ شهريا يوم ١٧ اكتوبر ١٩٧٣ بسبب الحرب وارتفعت الاسعار لان السوق العالمي فقد ٥ ملايين برميل يوميا وارتفع سعر البرميل من ٣ دولارات اميركية الى ١١,٦٥ دولاراً بعد الحرب الامر الذي خلق ذعراً للمستوردين ثم اشتعلت الاسعار مرة اخرى في صدمة اخرى للبترول بسبب انفجار الثورة الاسلامية في ايران وسقوط الشاه ١٩٧٩ حيث فقدت الاسواق حوالي ٧ ملايين برميل يوميا وتولى ارتفاع الاسعار من ٣٠ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٩ الى ٤٢ دولارا للبرميل عام ١٩٨٠ نتيجة حمى الشراء.. كما ان دول الاوبك كانت تبيع بأسعار متزايدة دون الرجوع للمنظمة نفسها ولم يتنبهوا لتعويض النقص الايراني والعراقي ولم يدركوا ان هذه الازمة جعلت الدول المستوردة للبترول تتبع استراتيجية لتوفير مخزون استراتيجي لمواجهة الازمة لو تكررت.. ولم تضع الاوبك اية خطة للتعامل مع هذا الواقع ففشلت دول الاوبك في استيعاب مؤشرات حدوث تخمة بترول في الاسواق العالمية، كما انهارت الاسعار مرة اخرى لهذه الاسباب بجانب عدم انتباه دول الاوبك لاجراءات ترشيد الطاقة وخفض الطلب على البترول لدى الدول المستوردة..

ففي يونيو ١٩٨٥م ادت هذه التهمة البترولية الى هبوط الاسعار وارتفاع المخزون وانخفض سعر البرميل ما بين عامي ٨٥، ١٩٨٦ من ٢٧,٥ دولار الى ٧ دولارات كما انخفض اجمالي العائد من بيع البترول من ٢٥٧ بليون دولار اميركي عام ١٩٨٠ الى ٧٩ بليون دولار اميركي العام ١٩٨٦، وعندما قررت اميركا والمانيا بيع جزء من المخزون في الربع الاخير من عام ١٩٩٧ انخفض سعر البرميل الى ١١,٥ دولار اميركي..

وبالتالي فالدول العربية تواجه تحديات خطيرة لعدة اسباب اولها، الفائض الضخم في بترول دول الاوبك غير العربية، وثانيها، الازمة المالية في الاسواق الاسيوية وانعكاسها على نقص الطلب على البترول العربي وخاصة بترول دول الخليج وزاد المشكلة صعوبة احتمالات عودة بترول العراق الى السوق العالمي بكامل طاقته..

وتضيف الدكتورة رجاء يوسف، انه لابد من الحوار بين المستوردين والمصدرين للبترول لأن تدهور الاسعار ليس في صالح الطرفين كما يجب اعادة النظر في ضرائب الطاقة التي تفرضها الدول الصناعية التي تتناسب مع كل نوع من الملوثات من الوقود، وتضيف، بالنسبة للأوبك فلابد من تنويعها لمصادر الدخل القومي والتكاتف في حسم مستويات الانتاج وامتصاص فائض العرض من الاسواق والتوسع في انتاج الكيماويات للخارج للتقليل من تاثر اقتصاداتها بانخفاض اسعار البترول..

وفي الوقت نفسه يحذر الدكتور حسين عبدالله وكيل اول وزارة البترول المصري. سابقا من تحول بعض الدول العربية المصدرة مثل مصر الى دول مستوردة للطاقة لأن ذلك يعني تكلفة واعباء ثقيلة على الاقتصاد الوطني مع احتمالات ارتفاع الاسعار في القرن المقبل بسبب احتمالات نفاد كميات كبيرة من البترول العربي فعام ٢٠١٧ سيصل سعر برميل البترول الى ٥٥ دولاراً اميركيا اي ان مصر ستتكلف ٥٥ بليون دولار أميركي اذا ارادت ان تغطي احتياجاتها من البترول بالاستيراد لأن هناك ارتباطا بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الاقتصاد.. ويشير الدكتور حسين عبدالله الى أن الأمل في الغاز الطبيعي ولا يجب التفريط به بل الحرص عليه لاستخدامه محليا لتطويل اجل تحولنا الى دول مستوردة للبترول ما أمكن.

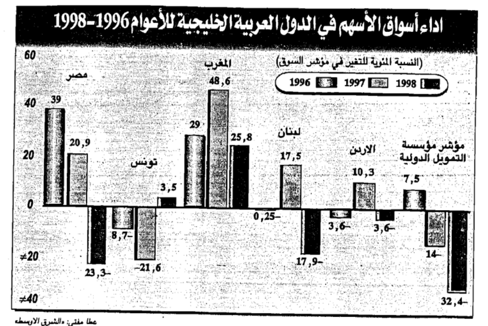
الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العربى	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعى :		رقم العــــدد :	٧٢٩١
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـدور :	٩٨/١١/١٤

الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (1)

افتقار الأسواق المالية العربية للعمق والشفافية ساهم في نجاتها من الأزمة

تعرض الاقتصاد العالمي لمتغيرات جوهرية لم يتوقعها الا قلة قليلة من الناس، فمن كان بوسعه التنبؤ بالازمة المالية الآسيوية او من كان ليتوقع ان تصاب روسيا بانهيار مالي هذه السنة وهي التي سجل سوق الاسهم لديها افضل اداء عام 1997؟ من كان ليصدق ان تلجأ كوريا الجنوبية وليس الشمالية لصندوق النقد الدولي لطلب الدعم المالي؟ ومن كان يتوقع الدمج بين شركتي دايملر بنز الالمانية وكرايزلر الأميركية؟ ومن

كان ليجرؤ على التحدث عن ان الركود الاقتصادي في اليابان سيبقى لفترة 8 سنوات وان نسبة البطالة قد تتخطى قريبا تلك التي في الولايات المتحدة؟ ان الاحداث الاخيرة تعتبر تحديا صارما للنظام الاقتصادي الحر، ولقد اصبح ضروريا اليوم اعادة رسم خريطة جديدة لمستقبل الاقتصاد العالمي وذلك للاسهام في فهم وضبط التقلبات المتزايدة التي تشهدها الاسواق الدولية.



عطا مفتي: «الشرق الاوسط»

د. هنري عزام*

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : هنرى عزام

الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى — رقم العـــــدد : ٧٢٩١

المصـــــدر : الشرق الأوسط — تاريخ الصـــدور : ٩٨/١١/١٤

لقد اظهرت الازمة ان التدفق الحر لرؤوس الاموال عبر الحدود مع انه يسهل التوزيع الفعال للاستثمارات عبر الاقطار، ويسمح للدول النامية باجتذاب مصادر رؤوس الاموال غير المتوفرة محليا، الا ان حرية وسهولة التدفقات المالية هذه قد تؤدي الى حدوث تغييرات مفاجئة في اسعار الصرف واسعار الاسهم، وقد تعرض اقتصاديات الدول الناشئة للخلل وعدم الاستقرار.

ان الدول العربية وان لم تعان مثل مناطق اخرى في العالم من عدوى هذه الازمة، غير ان صادراتها الاساسية من نفط وبتروكيماويات وغاز والمنيوم وفوسفات وقطن وغيرها تدهورت اسعارها في الاسواق العالمية بسبب انحسار الطلب عليها. ولقد ادى تراجع متوسط اسعار النفط بنسبة 33٪ هذه السنة مقارنة مع سنة 1997 الى الحد من فرص النمو في المنطقة وظهور بوادر الركود الاقتصادي في بعض الدول العربية.

لقد ارتفعت حصة الولايات المتحدة الاميركية من اجمالي التجارة العالمية بشكل كبير خلال السنوات العشرين الماضية، في الوقت الذي تراجعت فيه حصة الدول النامية بما فيها الكثير من الدول العربية باكثر من النصف. كما ان المؤسسات المتعددة الجنسيات ومعظمها من الولايات المتحدة واوروبا واليابان تسيطر اليوم على حوالي ثلثي حركة التجارة العالمية. ولقد ترافق هذا الشرخ المتزايد بين الدول في مجال التجارة الخارجية بارتفاع درجة التباين في توزيع الدخل والثروة ضمن البلد الواحد. فعلى سبيل المثال فإن ثروة شخص مثل بيل غايتس في الولايات المتحدة تساوي مجموع ثروات 1,6 مليون اميركي من اصحاب الدخول المنخفضة.

لهذه الاسباب شهد العالم ظهور تدابير حمائية في بعض الدول النامية وانتقادات متزايدة لنموذج الراسمالية المطلقة التي تدعو اليه الولايات المتحدة الاميركية. ولقد جاء ذلك ايضا بمثابة ردة فعل لاحدى اسوأ فترات تدمير الثروات التي شهدها العالم. ففي الاشهر الاثني عشر الاخيرة سجلت اسواق الاسهم تراجعا بنسبة 50٪ - 80٪ في آسيا وفي اميركا اللاتينية كما انخفضت بنسبة 25٪ في الولايات المتحدة واوروبا من اعلى المعدلات التي وصلت اليها هذه السنة. ولقد ادى ذلك الى خسارة نحو 1300 بليون دولار من مجموع قيمة الاسهم المدرجة في هذه الاسواق وانهيار عدد من اقتصاديات الدول الآسيوية، اذ ينتظر ان يتقلص الاقتصاد الكوري بنسبة 7٪ هذا العام واقتصاد تايلاند 10٪ واندونيسيا 18٪ ودول الاويك 5٪.

ان تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى اسواق الدول الناشئة والذي كان يفترض ان يكافئ تلك الدول التي تتمتع بادارة جيدة ادى الى عكس ذلك، اذ انه قام بمعاقبة كافة الدول النامية على حد سواء. فقوى السوق التي كان من المفترض ان تساعد على تيسير النمو والرخاء في كافة الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الحر باتت اليوم مسؤولة عن تراجع مستوى المعيشة في بلدان العالم الثالث، بعد ان غادرت اسواقها رؤوس الاموال العالمية باحثة عن ملاذ آمن لها في الولايات المتحدة الاميركية واوروبا.

ويعتبر المسؤولون عن المحافظ الاستثمارية العالمية ان الاسواق الناشئة هي على درجة مخاطر واحدة، دون تمييز بين دولة واخرى. كما ان رؤوس الاموال التي تاتي للاستثمار في هذا الدول غالباً ما تخرج بنفس السرعة التي دخلت بها عند ظهور بوادر ازمة مالية. فعلى سبيل المثال نرى ان مجموع تدفقات رؤوس الاموال الخاصة الى خمسة بلدان في شرق اسيا واندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند والفلبين، والذي بلغ 93 بليون دولار عام 1996 بعد ان كان في حدود 41 بليون دولار سنة 1995 تحول الى رؤوس اموال مغادرة بلغت 12 بليون دولار سنة 1997، وتصل الى ضعف هذا الرقم في عام 1998.

ان الازمة المالية الاخيرة مقرونة بالتراجع الذي حدث في مؤشر اسعار لع والمواد الاولية من نفط وقمح ونحاس وقهوة وما شابه، والذي جاء بحدود 30٪ خلال الاثني عشر شهراً الماضية، ادت الى مضاعفة المصاعب التي تواجه الدول النامية وشجع بعضها على اقتراح تغييرات جذرية للنظام العالمي الجديد. ولقد قامت ماليزيا بوضع قيود على تدفقات رؤوس الاموال للحد من التاثيرات الخارجية على اسواقها. كذلك قامت حكومة هونغ كونغ وهي التي تعتبر مثالا يحتذى للاقتصاد الحر بانفاق 15 بليون دولار لدعم اسعار الاسهم في السوق المحلية. وتخلفت روسيا عن دفع ديونها الخارجية وتوقفت عن تحويل الروبل الى العملات الصعبة واعادة بعض المركزية الى ادارة الاقتصاد. حتى في الولايات المتحدة الاميركية حث البنك المركزي الفيدرالي كبرى البنوك الاميركية لضخ بلايين الدولارات لتعويم صندوق «يدعى لونج ترم كابيتال مانجمنت»، وانقاذه من الافلاس.

تأثير الأزمة على المنطقة العربية

ان تاثير الازمة على الاسواق المالية العربية جاء محدوداً حتى الآن مع العلم ان الازمة ساهمت الى حد ما في تراجع اسعار الاسهم في عدد من دول المنطقة خلال النصف الثاني من هذا العام وزادت من تكلفة الاقتراض في سوق السندات العالمية لبعض الدول العربية. ويفخر المسؤولون هنا ببعد النظر الذي اظهروه عندما ابقوا على القيود التي تحد من ملكية الاجانب للاسهم المحلية. ومع ان هذا الموقف المحافظ من التغيير عمل لصالح هذه الدول خلال الازمة، فحقيقة الامر ان اسواق الاسهم العربية لم تتاثر الى حد كبير لانها عجزت عن جذب اهتمام المستثمرين الدوليين ليس فقط لان بعضها لا يسمح للاجانب بامتلاك الاسهم، بل لان الاسواق المالية المحلية ما زالت تفتقر للعمق والشفافية المطلوبة.

ان الدول العربية التي فتحت اسواقها امام تدفقات رؤوس الاموال عالمية مثل مصر والاردن ولبنان والمغرب وتونس وعمان عانت بدرجات متفاوتة من انتشار العدوى الناجمة عن قيام محافظ الاستثمار العالمية بالخروج من كافة اسواق الاسهم الناشئة. لكن التراجع الذي سجل في الدول العربية هذا جاء اقل بكثير من التراجع الذي شهدته الاسواق الناشئة الاخرى. ففي الفصول الثلاثة الاولى من سنة 1998 تراجعت مؤشرات الاسهم في اسواق كل من مصر وتونس ولبنان والاردن بنسبة 23,3٪ و21,6٪ و17,95٪ و3,6٪ على التوالي، فيما ارتفع مؤشر الاسهم المغربية بحدود 25,8٪ خلال هذه الفترة مقارنة مع تراجع مؤشر منظمة التمويل الدولية للدول النامية في حدود 33٪.

حتى ان دول مجلس التعاون الخليجي التي ابقت على القيود التي تحد من ملكية الجانب للاسهم المحلية لم تكن هي الاخرى في منأى عن تقلبات الاسواق العالمية. ولقد سجلت سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والكويت تراجعا في مؤشرات اسواق الاسهم لديها بنسبة 40٪ و16,7٪ و20,7٪ على التوالي، في حين اظهرت اسواق الاسهم في كل من البحرين والامارات العربية المتحدة وقطر ارتفاعا خلال الفترة نفسها. ولقد تاثرت بلدان الخليج بشكل خاص بتراجع اسعار النفط والسلع الاخرى التي تصدرها مثل البتروكيماويات والاسمنت والاسمدة والالمنيوم وغيرها وما لذلك من تاثير على ربحية الشركات المحلية المصدرة لهذا السلع والمنتجات.

على ان التاثير الابرز للازمة هو في التراجع الذي سجل في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط ولقد كان من جراء ضعف الطلب العالمي هذا تراجع اسعار النفط لتصل الى ادنى مستوياتها منذ عشر سنوات، اذ بلغ متوسط اسعار نفط خام برنت حوالي 13,26 دولار للبرميل في الفصول الثلاثة الاولى من هذا العام مقارنة مع 19 دولاراً لعام 1997 و20 دولاراً لعام 1996، مما ادى الى زيادة العجوزات الداخلية والخارجية لدول المنطقة المصدرة للنفط، كما كان له تاثيره على الدول العربية الاخرى بسبب تراجع تحويلات العمال الوافدين وانخفاض الاستثمارات الخارجية المباشرة في هذا الدول.

ومن الصعب التوصل الى ارقام موثوقة في ما يخص الاستثمارات العربية في الاسواق المالية العالمية، غير ان التقديرات تتراوح بين 200 و400 بليون دولار اميركي بما فيها الاستثمارات في اسواق الاسهم والسندات للدول الناشئة. ومما لا شك فيه ان هذه الاستثمارات تاثرت بهبوط اسعار الاسهم العالمية، كما ان المصارف العربية العاملة على الساحة الدولية تكبدت خسائر من جراء القروض التي اشتركت في تقديمها لدول شرق آسيا وروسيا وغيرها.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال : هنرى عزام
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد : ٧٢٩١
المصـــــدر : الشرق الأوسط	تاريخ الصــدور : ٩٨/١١/١٤

ومع ذلك، فهناك بعض العوامل التي ساعدت على الحد من تاثير الازمة المالية على المنطقة العربية. ففي الوقت الذي وصلت فيه الديون الخارجية قصيرة الاجل لدول شرق آسيا الى مستويات عالية تعتبر خطرة، بقي مستوى هذه الديون للدول العربية متدنياً. ومرد ذلك يعود الى وجود ضوابط تحد من تدفق رؤوس الاموال وفرض قيود على مصارف المنطقة تقلل من قدرتها على الاقتراض قصير الاجل من الخارج، ومن جهة اخرى، مولت حكومات المنطقة العربية العجز في ميزانياتها باصدار سندات واوراق مالية مقومة بالعملة المحلية. حتى في بلد مثل لبنان حيث قامت الدولة بالاقتراض من الخارج لتمويل جزء من الدين الداخلي الا ان هذا الدين كان مصدره المصارف اللبنانية التجارية والمؤسسات المالية الاخرى العاملة في البلاد.

عندما ضربت الازمة شرق آسيا في العام الماضي كان اجمالي الدين الخارجي لدول المنطقة منخفضا نسبياً حيث بلغ اقل من 60٪ من اجمالي الناتج المحلي بالنسبة الى تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا (الجدول رقم 1). هذا الامر اوحى بثقة في غير محلها للمستثمرين والمقرضين الاجانب، اذ اعتبروا ان سلطات هذه الدول قد تكون قادرة على ضمان الديون الخارجية لمؤسساتها المالية. الا ان الدين القصير الاجل والذي يستحق في فترة اقل من سنة كان يشكل نسبة عالية من اجمالي الدين الخارجي، اذ وصلت نسبته الى 48,6٪ في كوريا و41,4٪ في تايلاند.

لهذا اعتبرت ديون القطاع الخاص قصيرة الاجل المسبب الابرز لازمة شرق آسيا.

وقد ادى التخوف من عدم قدرة مصارف كوريا وتايلاند الايفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها الى قيام المصارف العالمية بسحب ودائعها قصيرة الامد لدى المصارف الكورية والتايلاندية وبالتالي الى استنفاد احتياطي هذه البلدان من العملات الاجنبية. ومع التراجع الحاد في الاحتياطي الخارجي لهذه الدول ازداد التخوف من عدم قدرة المصارف المحلية تسديد ديونها وساد الشك بتاكيدات السلطات ودعمها لمصارفها.

بالمقابل كانت ديون الدول العربية القصيرة الامد لا تشكل سوى 10٪ من اجمالي الديون الخارجية لهذه الدول باستثناء لبنان. واذا كان الدين الخارجي يشكل نسبة عالية من اجمالي الناتج المحلي في بلدان عربية كالاردن واليمن والجزائر والمغرب بالمقارنة مع تايلاند وكوريا الجنوبية الا ان معظم الديون المستحقة هي ذات اجال متوسطة وطويلة بعكس ما كان عليه الوضع في شرق آسيا. وبالنسبة الى لبنان، ومع ارتفاع نسبة الديون قصيرة الاجل من اجمالي الدين الخارجي الا ان الوضع لا يدعو للقلق لان المؤسسات المالية اللبنانية تعتبر ذات ملاءة مالية جيدة بشكل عام وتملك بالمقابل موجودات كافية مقومة بالدولار يمكن تسييلها عند الضرورة. علاوة على ذلك، عندما ضربت الازمة شرق آسيا في صيف 1997 كان للبنان احتياطي خارجي ضخم بالعملات الاجنبية لم تشكل نسبة الديون قصيرة الامد من هذا الاحتياط سوى 17,7٪ بالمقارنة مع كوريا الجنوبية حيث بلغت هذه النسبة 175,8٪ وتايلاند 97,4٪.

ويمكن القول ان الاسواق المالية العربية لم تكن مصدر جذب لصناديق الاستثمار العالمية لانها كانت تفتقر الى العمق والتنوع المطلوبين. ففي منتصف عام 1998، لم يتعد اجمالي القيمة الراسمالية لاسواق الاسهم العربية مستوى 157 بليون دولار يشكل سوق الاسهم السعودية ثلث هذا الاجمالي. وجاءت نسبة القيمة الراسمالية لهذه الاسواق من اجمالي الناتج المحلي في حدود 40٪ مقارنة مع متوسط 80٪ لاسواق الدول الناشئة الاخرى. اما عدد الشركات المدرجة فلا يزال ضئيلاً فهناك على سبيل المثال 72 شركة مساهمة في سوق الاسهم السعودية وهي السوق الاكبر في المنطقة مقارنة بمتوسط 350 شركة في اسواق ناشئة اخرى. كما ان عدد المساهمين بالنسبة الى مجموع عدد السكان البالغين ما زال دون 2٪ فيما تزيد هذه النسبة على 40٪ في الولايات المتحدة. وفي المعدل نجد ان نصف الاسهم المدرجة لا يتم تداولها في السوق لان ملكية هذه الاسهم ما زالت في يد الحكومات وبعض العائلات الثرية.

لقد وضعت معظم الدول العربية انظمة تحد من تدويل عملاتها، اذ لا يسمح للمستثمر الاجنبي او غير المقيم بالاقتراض بالعملات المحلية. بالاضافة الى ذلك ليس هناك اسواق آجلة لبيع وشراء الاسهم، كما انه ليس هناك سوق للمشتقات المالية سواء للعملات العربية او الاسهم ولا بد للمستثمر من دفع كامل قيمة الصفقة او على الاقل دفع قسم كبير منها ليحق له تسجيل الاسهم المشتراة باسمه. كما لا يسمح للمتعامل بالسوق المحلية ببيع اسهم لا يملكها عن طريق اقتراضها. وفي 3 اكتوبر (تشرين الاول) من هذا العام انشأت الكويت سوقاً آجلة لتداول الاسهم بشكل محدود عن طريق صندوق سلطة الاستثمار الكويتية الذي يضم 12 شركة من اصل 80 شركة مدرجة في البورصة وهو الوحيد الذي يحق له التداول في السوق وذلك لفترة تجريبية مدتها ستة اشهر.

كل هذا قلص من جاذبية اسواق الاسهم العربية بالنسبة لمحافظ الاستثمار العالمية، ولم يتعد حجم التدفقات المالية من هذه المحافظ الى الدول العربية 2,5 بليون دولار اميركي سنة 1997 اي 18٪ من مجموع رؤوس الاموال الوافدة الى المنطقة، واقل من 5٪ من اجمالي ما حصلت عليه الاسواق الناشئة ككل في العام الماضي. وجاء نصيب مصر من هذه الاموال حوالي البليون دولار والمغرب 800 مليون دولار فيما كانت حصة صندوق سيف المغلق للاستثمار في الاسهم السعودية 250 مليون دولار، اما الباقي فقد توزع بين لبنان والاردن وعمان والبحرين وتونس. ولا يتوقع ان تتعدى التدفقات المالية الى الاسواق الناشئة هذه السنة 120 بليون دولار اي اقل من نصف التدفقات التي سجلت في عام 1997 والبالغ 247 بليون دولار. وينتظر ان يتراجع مجمل التدفقات المالية الى الدول العربية من مستوى 14 بليون دولار في عام 1997 الى حوالي 10 بلايين دولار هذا العام. اما رؤوس الاموال الرسمية الوافدة من البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي وكمساعدات من دول غنية فيتوقع ان تصل الى 800 مليون دولار، فيما تقدر رؤوس الاموال الخاصة بحوالي 7,2 بليون دولار، منها 500 مليون دولار من محافظ الاستثمار العالمية والرصيد في شكل قروض مصرفية من بنوك في الخارج وسندات وشهادات الايداع المصدرة في الاسواق العالمية، اضافة الى الاستثمار الاجنبي المباشر.

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب مجموعة الشرق الأوسط للإستثمار (MECG)

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربى | اسم كاتب المقال : هنرى عزام
الموضوع الفرعى : التكامل الاقتصادى | رقم العـــدد : ٧٢٩٢
المصــدر : الشرق الأوسط | تاريخ الصـدور : ٩٨/١١/١٥

الدول العربية والأزمة المالية الأخيرة (2)

معظم الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة

استعرضت حلقة امس من دراسة «الدول العربية والازمة المالية الاخيرة» المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم قبل حدوث الازمة الاخيرة، وتناول الكاتب تاثيراتها على الدول العربية.

وفي هذه الحلقة يستعرض د. هنري عزام اوجه الشبه بين الاسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا، ليصل في الحلقة الاخيرة (غدا) الى الدروس والعبر المستخلصة من هذه الازمة.

د. هنري عزام ❖

إن أسواق السندات التي تصدرها الشركات في المنطقة العربية تكاد تكون إما معدومة او في مراحل تطورها الاولى، ومع انه يوجد في معظم دول المنطقة اسواق اولية للسندات والأذونات الحكومية، غير ان الأسواق الثانوية لهذه السندات ما زالت ضعيفة، كما ان التمويل المطلوب من قبل الشركات يتم في معظمه بشكل قروض مصرفية في حين ان التوجه العالمي هو التحول من التمويل المصرفي إلى السندات التي تصدرها الشركات، فحوالي 50٪ من الاحتياجات التمويلية للشركات في الولايات المتحدة اصبح اليوم يتم عن طريق سوق السندات.

اخيراً، فالنمو الاقتصادي الذي تحقق في المنطقة لم يصل إلى المعدلات التي ظهرت في آسيا خلال العقود الأخيرة لذلك لم تكن هنالك مخاطر ناجمة عن ارتفاع معدلات النمو باكثر ما هو ممكن وارتفاع حمى المضاربة والاستثمار المفرط في السندات والاسهم.

غير ان هناك بعض اوجه الشبه بين العديد من الدول العربية والدول الآسيوية والتي قد تعرضها لمشاكل عدم الاستقرار مستقبلاً، وعلى سبيل المثال ما زالت معظم العملات العربية مرتبطة بشكل ثابت بالدولار الاميركي كما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا قبل الأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة، وللمحافظة على ثبات أسعار الصرف هذه كان لا بد من الاعتماد على معدلات فائدة مرتفعة نسبياً مقارنة بالفائدة على الدولار. وقد شجع هذا بعض مؤسسات القطاع الخاص على زيادة الاقتراض بالدولار للاستفادة من فرق اسعار الفائدة بينه وبين العملات المحلية. إلى جانب ذلك، فإن مستوى معدلات الفائدة على الدولار واتجاهها هي التي تحدد معدلات الفائدة على العملات الوطنية وقد يؤدي هذا في بعض الحالات إلى تطبيق سياسات نقدية قد لا تكون مؤاتية للاوضاع الاقتصادية المحلية. ففي حين تسهم معدلات الفائدة العالمية في دعم العملة الوطنية وتشجع على جذب رؤوس الاموال من الخارج قد تكون الأوضاع الاقتصادية بحاجة اكثر إلى معدلات فائدة منخفضة لتنشيط الطلب المحلي وإعطاء قوة دفع للاعمال المصرفية.

ويبقى القطاع العام في العديد من الدول العربية هو المهيمن على النشاط الاقتصادي كما كانت عليه الحال في دول شرق آسيا، كما ان الدولة في كثير من الاحيان ما زالت المالك الاكبر للاسهم المدرجة في البورصات العربية. كذلك هناك نواحي ضعف في القوانين المنظمة لاسواق الأسهم والهيئات المشرفة على هذه الاسواق. وعلى سبيل المثال، تقوم السلطات النقدية بالإشراف على اعمال المصارف الإسلامية على غرار ما تفعله للمصارف التجارية، مع العلم ان المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية لا سيما منها مخاطر تقلبات أسواق الاسهم والسلع ومخاطر الاستثمار المباشر تختلف عن مخاطر التسليف للمصارف التجارية.

كما ان الكثير من الدول العربية ما زالت تفتقر إلى قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاعتماد عليها سواء من ناحية الاقتصاد الكلي او على مستوى القطاعات والشركات المساهمة. وليس هناك شفافية في الإفصاح للشركات المساهمة لتواكب المعايير الدولية، وخارج المملكة العربية السعودية لا تنشر الشركات بيانات مالية فصلية، كما ان العديد منها يتاخر حتى في نشر الميزانيات السنوية.

إن سوق الأسهم التي لا تنظم تنظيماً مناسباً تصبح ارضاً خصبة للمضاربين، فليس هناك انظمة في اغلب دول المنطقة تضمن عدم التلاعب في الاسعار وتمنع الاستفادة من معلومات من الداخل، فضلاً عن ذلك نجد ان عمليات المقاصة والتسوية لا تستوفي المقاييس المعتمدة في اسواق ناشئة اخرى.

إذا كان هناك من عامل إيجابي للأزمة المالية فهو يكمن في العبر الجديدة المستخلصة والتي تبدد مفاهيم كان مسلماً بها قبل حدوث الازمة. واول هذه المفاهيم تقول بان الأسواق الحرة تؤدي دوماً إلى الازدهار الاقتصادي، كما أن الراسمالية العالمية والنموذج الأنجلو ساكسوني الذي يعطي اهمية اكبر لكفاءة الإنتاج ويعظم الربحية لحاملي أسهم الشركات اكثر من تلك التي يوليها لتقليص الفجوة بين شرائح المجتمع، سينتشر ليعم كافة دول العالم. بيد ان الحرية الاقتصادية قد تؤدي إلى الفوضى إذا تركت دون تنظيم والمشاكل الاقتصادية تتحول إلى مشاكل اجتماعية وسياسية وإذا لم تقم الدولة بمراقبة المصارف بالشكل المطلوب وفرض الشفافية المحاسبية، وتامين بيئة اقتصادية مستقرة. إن رأس المال الخاص سواء المحلي أو الاجنبي يذهب دوماً إلى الأسواق التي لديها مجموعة قوانين واضحة ونظام قضائي فعال يحمي مصالح المستثمر، فإذا لم توجد دولة القانون هذا يصبح الاستثمار مجرد مجازفة، مما يجر المستثمر والبلد الذي يستثمر به إلى مخاطر هما في غنى عنها.

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العربي — اسم كاتب المقال : هنرى عزام
الموضوع الفرعي : التكامل الاقتصادى — رقم العـــــدد : ٧٢٩٢
المصـــــــدر : الشرق الأوسط — تاريخ الصــدور : ٩٨/١١/١٥

إن الطرح الذي يقدمه النظام العالمي الجديد القائم على حرية السوق والقائل انه في حال قامت الدول النامية باتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي والقائمة على تحرير الاسواق أمام التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات والسماح للأجنبي بتملك الاسهم والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فإن هذه الدول سيتم مكافاتها عن طريق تدفقات رؤوس الاموال إليها، نمثل هذا الطرح قد فشل في دول شرق آسيا وروسيا. فالراسمالية ليست مجرد نظام اقتصادي بل إنها ايضاً مجموعة من القيم الاساسية التي تشدد على مزايا التنافس وشرعية تحقيق الأرباح، وعلى اهمية الحرية السياسية والاجتماعية المكملة للحرية الاقتصادية، وعليه لا يمكن للنظام الاقتصادي الحر ان ينجح عن طريق إعادة الهيكلة الاقتصادية فقط بل إنه يتطلب تقبل القيم التي تتيح لهذا النظام الاستمرار.

اما العبرة الثانية التي يمكن استخلاصها من الأزمة فهي ان الأسواق العالمية أصبحت معرضة لمزيد من التقلب. فقد سجل سوق الأسهم الاميركية منذ العام 1945 وبناء على مؤشر داو جونز ستة ايام في السنة يرتفع فيها المؤشر او ينخفض بنسبة 2٪ على الاقل، وقد مر 15 يوماً مماثلاً خلال الفترة الواقعة بين 17 يوليو و17 اكتوبر 1998، والتقلبات في الاسعار اصبحت اليوم صفة ملازمة لأسواق الاسهم والتحدي يكمن في القدرة على فهم وإدارة هذه التقلبات.

ومن المفاهيم الخاطئة ايضاً، ان العولمة وتكنولوجيا المعلومات وارتفاع الإنتاجية وضعت حداً للدورات الاقتصادية حيث الارتفاع في النمو غالباً ما تبعه هبوط ومثل هذه الدورات كانت العامل المميز للاقتصاد العالمي على امتداد القرنين الماضيين. وقد دفع هذا الامر مقروناً بالدعم المالي الذي قدمه صندوق النقد الدولي للدول التي تواجه ازمات حادة إلى تقبل المستثمرين في الدول الناشئة اسعار اسهم مبالغاً في تقييمها وعوائد متدنية على السندات التي تصدرها تلك الدول لا تعكس بالضرورة درجات المخاطر لهذه الاستثمارات على امل ان الدول السبع وصندوق النقد سيقدمان الدعم المطلوب في حال وقوع ازمات. لكن المستثمرين ما لبثوا ان ادركوا ان توقعاتهم غير واقعية فدب الذعر وحل محل التفاؤل خروج لا عقلاني من هذه الاسواق.

ان الاقتراض المكثف القصير الاجل بالعملة الأجنبية له عواقبه فالدول التي تاثرت اكثر من غيرها هي تلك التي كانت تعاني من ارتفاع مديونيتها الخارجية قصيرة الأجل مثل تايلاند وكوريا في حين ان تدني مستوى الديون قصيرة الأجل للصين مقارنة مع احتياطها من العملات الاجنبية قد ساعدها على تخطي الأزمة الأخيرة. وعلى سبيل المثال ولكي لا تشجع تشيلي المؤسسات المحلية على الاقتراض قصير الاجل من الخارج وضعت شرطاً على المقترض بالعملة الأجنبية لفترة تقل عن سنة ان يترك 20٪ من قيمة القرض كوديعة بدون فائدة لدى البنك المركزي.

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب مجموعة الشرق الاوسط للاستثمار (MECG)

إجمالي الديون الخارجية لبلدان في جنوب شرقي آسيا 1996 (ببلايين الدولارات)

	إندونيسيا	كوريا الجنوبية	تايلاند
إجمالي الديون	129,033	123,000	90,824
الديون طويلة الأجل	96,803	63,200	53,210
المترتبة على القطاع العام	60,108	5,200	17,039
المترتبة على القطاع الخاص	36,694	58,000	36,171
الديون قصيرة الأجل	32,230	59,800	37,613
إجمالي خدمة الديون	21,459	13,100	8,652
الاحتياطي من العملات الخارجية	19,445	34,000	38,614
إجمالي الناتج المحلي	216,280	275,800	180,400
إجمالي الديون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٪59,66	٪44,60	٪50,35
الديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي الديون	٪24,98	٪48,62	٪41,41
ديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من احتياطي العملات الخارجية	٪165,75	٪175,88	٪97,41

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم 1998

إجمالي الديون الخارجية لبلدان عربية مختارة 1996 (بملايين الدولارات)

	اليمن	الجزائر	الاردن	المغرب	مصر	لبنان	تونس
إجمالي الديون	6356	33264	8118	21767	31407	3996	9887
الديون طويلة الاجل	5622	30812	7182	21165	29045	2,343	8877
المترتبة على القطاع العام	5622	421	7137	20774	28918	1,933	8689
المترتبة على القطاع الخاص	0	0	45	392	127	410	188
الديون قصيرة الأجل	614	421	597	589	2347	1653	772
إجمالي خدمة الديون	84	4215	656	3174	2369	301	1,479
الاحتياطي من العملات الخارجية	1039	6302	2055	4050	18295	9335	1978
إجمالي الناتج المحلي	5208	43349	7102	35609	76850	13283	18458
إجمالي الديون كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي	٪120,20	٪76,74	٪114,31	٪61,13	٪46,29	٪30,08	٪53,56
الديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من إجمالي الديون	٪9,66	٪1,27	٪7,35	٪2,71	٪7,47	٪41,37	٪7,81
ديون قصيرة الأجل كنسبة مئوية من احتياطي العملات الخارجية	٪59,10	٪6,68	٪29,05	٪14,54	٪12,83	٪17,71	٪39,03

المصدر : البنك الدولي، جداول الديون الخارجية لدول العالم، 1998

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنري عزام
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادي	رقم العـــــــدد :	٧٢٩٣
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١١/١٦

الدول العربية والأزمة المالية (3)

الدول العربية مطالبة بصرف جهودها لمعالجة مشاكل الفساد والمحسوبية

تناولت حلقة أمس من هذه الدراسة أوجه الشبه بين الاسواق المالية العربية وتلك الموجودة في دول شرق آسيا. وفي هذه الحلقة الأخيرة، يصل الكاتب الى الدروس والعبر التي يمكن استخلاصها من الأزمة، ويرى أن الاحداث التي شهدتها آسيا كشفت عيوب الخطط الخمسية التي تعتقد بأنها ستكون أكثر فعالية من قوة السوق. ويطالب الكاتب الدول النامية بأن تصرف جهودها إلى معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية، ويدعوها إلى انتهاج أساليب إشرافية، مشددة على أنظمتها المصرفية، حتى تكون بمنأى عن الهزات الطارئة التي تعصف بالأسواق العالمية.

د. هنري عزام ❖

الازمة التي ضربت الاسواق المالية العالمية كان من اسبابها وجود ثغرات هيكلية في الاقتصاد العالمي. فقد انتجت دول كثيرة وخاصة في شرق آسيا سلعا متماثلة مستفيدة من التدفق الهائل لرؤوس الاموال الاجنبية الى داخل الاسواق الناشئة خلال العقد الماضي. وارتفعت اسعار صرف الدولار بقوة في السنوات القليلة الماضية ملحقة الضرر بالعديد من عملات دول اسيا واميركا اللاتينية المرتبطة عملاتها بالدولار والتي تعتمد اعتمادا اساسيا على التصدير. كما ان الركود المتواصل لليابان قلص من فرص نمو الاقتصاديات الآسيوية، فاليابان تستوعب ثلث اجمالي واردات آسيا ولقد دفعت الازمة المصرفية،في اليابان الدولة الى سحب المزيد من ودائعها في الخارج مضيفة بذلك الى الضغوط الانكماشية المؤثرة على الاقتصاد العالمي.

من العبر المستخلصة انه لا بد للشركات في منطقة الشرق الاوسط ان يكون هاجسها الاول هو الربح، فالاستثمار المربح هو بالضرورة الاستثمار المجدي والافضل للبلد. وقد كان نموذج النجاح يتمثل حتى مرحلة قريبة بالنسبة الى الدول النامية في الراسمالية الموجهة التي اتبعتها اليابان والنمور الآسيوية. ولقد ساد الاعتقاد أن الخطط الخمسية والسياسات الصناعية هي اكثر فعالية من قوة السوق لانها تاخذ في عين الاعتبار الناحية الاجتماعية للاستثمار وتضع مصالح المستهلكين في مقام متقدم على حاملي الاسهم. لكن الاحداث التي شهدتها آسيا اخيرا كشفت عيوب تلك الحجج، فالشركات التي صبت جل اهتمامها على تعظيم العائد على حقوق المساهمين هي التي استطاعت أن ترفع من انتاجيتها وتزيد من قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية. وفي الشرق الاوسط كما في معظم الدول النامية ما تزال الحكومات والمؤسسات المالية والعائلات الثرية هي المالك الاكبر للاسهم المدرجة، وهذه المجموعة من المستثمرين مستعدة للتضحية بالارباح على المدى القصير لتحقيق معدلات نمو اكبر مستقبلا وقد يؤدي هذا الى ظهور فوائض في طاقات الانتاج تماما كما حصل في شرق اسيا.

ولقد دفعت حدة المنافسة في الاسواق العالمية المفتوحة الشركات الى الاندماج لتحسين ادائها وزيادة العائد على راس المال المستثمر والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم. وفي حين ان عمليات الدمج والحيازة بين الشركات قبل عشر سنوات لم تتعد 2137 عملية، ارتفع هذا العدد ليصل في العام الماضي الى اكثر من 6 آلاف عملية. وفي الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي تم الاعلان عن صفقات دمج عملاقة وصلت قيمتها الى حوالي 650 مليار دولار شملت بنوكا ومؤسسات مالية وشركات ادوية وسيارات وغيرها، هذا مع العلم ان قيمة اجمالي هذه العمليات كانت في حدود 340 بليون دولار سنة 1997. اما اكبر صفقة فكانت عملية اندماج «سيتي كورب» و«ترافلرز غروب» حيث وصلت قيمتها 70 مليار دولار لانشاء مصرف ضخم بأصول تتعدى 700 بليون دولار.

ووصلت اتفاقيات دمج وحيازة الشركات في الاسواق الناشئة إلى مستويات قياسية في النصف الاول من عام 1998 وبلغ مجموعها 34,3 بليون دولار، اما عدد الصفقات التي تزيد قيمتها على 50 مليون دولار، فارتفع بحدة من 72 في عام 1997 الى 119 صفقة العام الحالي، عاكسا بذلك ازديادا كبيرا في هذا النشاط في الدول النامية. واكبر هذه الصفقات كانت في اميركا اللاتينية، حيث سجلت 40 صفقة بقيمة 16 بليون دولار تلتها اسيا بـ45 صفقة قيمتها 11 بليون دولار نصفها تم في كوريا الجنوبية.

أما في منطقة الشرق الاوسط فما زالت عمليات الدمج والحيازة محدودة حتى الآن، اذ ان معظم المصارف والشركات في المنطقة لم تعتمد استراتيجيات الدخول بقوة في الاسواق العالمية. وبالتالي لم تقم هذه الشركات بانشاء تحالفات استراتيجية بين بعضها البعض لتعزيز مهاراتها وتكاملها وقدرتها التنافسية، ولقد قدر اجمالي موجودات المصارف العربية بـ410 بلايين دولار في عام 1997، اي ما يساوي حجم مصرف اقليمي واحد في الولايات المتحدة وهو النوع من المصارف الذي يطلب منه الاندماج مع مصارف اخرى حتى يستطيع المنافسة والبقاء.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العربي	اسم كاتب المقال :	هنرى عزام
الموضوع الفرعي :	التكامل الاقتصادى	رقم العـــــدد :	٧٢٩٣
المصـــــدر :	الشرق الأوسط	تاريخ الصــدور :	٩٨/١١/١٦

ان الازمة التي تعصف بأسواق المال العالمية حادة جدا واسوأ مما شاهدناه منذ الخمسينات، لكنها ازمة عابرة، وهي ليست بالتاكيد بداية النهاية للنظام العالمي الجديد الذي قام على انفتاح الاسواق وتكاملها، فالعولمة الاقتصادية وجدت لتبقى وستستمر طالما اصرت الولايات المتحدة واوروبا، اللتان تمثلان 40 في المائة من اجمال الناتج المحلي العالمي على دعم وتطوير النظام الجديد هذا، وسوف تظهر تدابير حمائية في بعض الدول النامية غير انها محدودة، اذ ان 90 في المائة من دول العالم، بما فيها الجزء الاكبر من دول شرق آسيا، والاتحاد السوفياتي السابق، واوروبا الشرقية، واميركا اللاتينية قد انضم الى النظام الجديد ومعظم هذه الدول دخل منظمة التجارة العالمية، وفتح اسواقه للتدفق الحر لرؤوس الاموال، والسلع، والخدمات.

نتجت مشاكل آسيا الاقتصادية عن تضافر عاملين: الاول ظهور تقلبات حادة في اسواق الاسهم والسندات، في وقت كانت فيه هذه الاسواق غير ناضجة للتعامل مع هذه التدفقات، والثاني عدم وجود اشراف جيد على المصارف ولم تكن هناك الشفافية المطلوبة. والمسألتان تستلزمان معالجة متزامنة اذ لا يمكن الحل في وضع القيود التي تحد من تدفقات رأس المال دون النظر في نواحي الاشراف والشفافية، فكوريا الجنوبية لم تكن تسمح لرؤوس الاموال بالدخول والخروج بحرية كاملة عند اندلاع الازمة، كما ان دولة تشيلي التي تفرض رقابة على الرساميل قصيرة الاجل الداخلة الى البلاد شهدت تقلبات في معدلات الفائدة لديها تساوي خمسة اضعاف ما عرفته جارتها الارجنتين وهي الدولة التي الغت كافة القيود على الرساميل.

يجب على الدول النامية ان تترك لقوى السوق مهمة اختيار المجالات الاستثمارية بدلا من اعطائها للبيروقراطيين العاملين في الدوائر الحكومية، كما حدث في دول جنوب شرقي آسيا حيث انيطت بهؤلاء مهام تحديد القطاعات التي ينبغي دعمها وتشجيعها، وطلب من البنوك توفير التمويل اللازم لها. فالحكومات التي تضطلع بمهمة التنظيم والاشراف على النشاط الاقتصادي والتجاري اكثر من توفير الحماية والتوجيه لهذا النشاط، ستزيد من قدرة اقتصادها على المنافسة ومواجهة الازمات التي قد تتعرض لها الاسواق المالية. واذا لم تنصرف جهود الدول النامية الى معالجة مشاكل الفساد والمحسوبية وتطبيق أساليب اشرافية محكمة على النظام المصرفي وانشاء بنية تشريعية ومالية متينة، واجبار الشركات على اتباع المعايير المحاسبية العالمية ذات الشفافية المطلوبة ووضع قيود على الاقتراض الخارجي قصير الاجل لمؤسسات القطاع الخاص، فستبقى هذه الدول معرضة للهزات الطارئة التي تعصف بالاسواق العالمية.

لا يوجد هناك خط دفاع مثالي واحد يمكن الاعتماد عليه لحماية البورصات العربية من المضاربات الخارجية، ولكل سوق شأنها وخصائصها. فلا بد من وضع الضوابط التي تحد من عمليات المضاربة من قبل صناديق التحوط العالمية. كما ان الاسواق التي ما زالت في مراحل نموها الاولى ينطبق عليها نفس المعيار الذي اخذت به العديد من الدول النامية لحماية صناعة وليدة او ناشئة والتي تسمح بها منظمة التجارة الدولية خلال فترة مرحلية محدودة. فلا بد اولاً من تعميق السوق وتوسيعه من ناحية عدد الشركات المدرجة وحجم التبادل على ان تتناقص هذه الحماية تدريجياً كلما اكتسب السوق العمق المطلوب. فمن الاهمية بمكان ان تكون القيود الحمائية على تدفقات رأس المال من الخارج لفترة مرحلية محدودة، والا ادت هذه القيود الى نتائج عكسية تشمل هروب رؤوس الاموال المحلية وقيام الدولة بتأخير تنفيذ العديد من سياسات الانفتاح المطلوبة.

علينا أن نتعلم ان نكون مواطنين عالميين لأن هذا ما تتطلبه القرية الكونية التي نعيش بها، مع الحفاظ على هويتنا الثقافية التي يجب ان نفخر بها، وان نبقى على اتصال وفهم لما يحدث على الساحة العالمية. ولا بد من توجيه القطاع الخاص نحو الصناعات التصديرية التي توفر بنية انتاجية اكثر كفاءة وتنوعاً مع التقليل من التركيز على الصناعات الاحلالية للواردات. وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول العربية بتحقيق تكامل اقتصادياتها في السوق العالمية، ينبغي عليها ان تسعى لانشاء تكتل اقليمي يوفر للصناعات التي تستهدف الاسواق المحلية او اسواق دول التكتل الاقتصادي مساحة اكبر للتحرك، كما ان دول المنطقة ستكون في وضع افضل للتفاوض مع الكتل الاقليمية الاخرى (الاتحاد الاوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لشمال اميركا... الخ). وقد تتشجع العديد من الشركات العالمية على الاستثمار في احدى الدول العربية، متى ما توفرت الكتلة الاقليمية الاقتصادية التي ستتيح لمنتجات تلك الشركات حرية الوصول الى كافة اسواق دول الكتلة. فالانتظار لتحقيق منظمة التجارة الحرة العربية بحلول عام 2010 يجب ان لا يكون على حساب دخول دول المنطقة في النظام العالمي الجديد.

---

* كبير الاقتصاديين وعضو منتدب في مجموعة الشرق الأوسط (MECG)

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد المصرى — اسم كاتب المقال : أحمد سيد النجار

الموضوع الفرعي : قطاع التجارة — رقم العـــــدد : ٤١٠٧٦

المصــــــدر : الأهرام — تاريخ الصــدور : ٩٩/٥/٢٤

الصادرات المصرية.. وقفة حاسمة وإلا فالأزمات قادمة!

أحمد السيد النجار

شكلت قضية تنشيط الصادرات المصرية واحدة من أهم القضايا في جدول أولويات الدولة والمجتمع في مصر منذ سنوات طويلة، بل إن الدولة ممثلة في أعلى سلطة فيها أي الرئيس، اعتبرت التصدير قضية مصيرية نظرا لخطورة جمود هذه الصادرات باعتباره المسئول بشكل أساسي عن العجز التجارى المصرى الهائل، الذي يمثل عنصر الخطر في معاملات مصر الخارجية، ورغم الأهمية التي أولتها الدولة والمجتمع في مصر لقضية التصدير على مدى زمني طويل إلا أن الصادرات المصرية مازالت على جمودها وهزالها في تجسيد لا تخطئه العين للفشل التصديرى المصرى في الفترة الماضية، خاصة بعد أن أصبحنا على بعد سبعة أشهر من العام ٢٠٠٠ دون أن نتقدم خطوة صوب تحقيق هدف الوصول بالصادرات السلعية المصرية إلى رقم ١٠ مليارات دولار الذى رصدته الدولة كهدف متواضع للغاية للصادرات المصرية عام ٢٠٠٠ حيث مازالت هذه الصادرات محدودة ولم تتجاوز ٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ وهو ما يقل بنسبة ١٧٪ عن صادرات مصر عام ١٩٨٠ التى كانت قد بلغت نحو ٣,٩ مليار دولار اى ان الصادرات المصرية تراجعت عن مستواها منذ ١٨ عاما علما بأنها ظلت تتذبذب خلال هذه الفترة تبعا لحركة أسعار وعوائد صادرات مصر من البترول والمواد الأولية مثلها في ذلك مثل اى دولة معتمدة على المواد الأولية ولم تحظ بأى درجة من التصنيع رغم أن مصر دولة عرفت الصناعة الحديثة منذ عهد محمد على وأصبح لديها قطاع صناعى مستقر منذ ما يزيد على قرن من الزمان وإذا كان الفشل التصديرى المصرى يتضح من جمود الصادرات السلعية وتراجعها فإن الصورة تبدو مفزعة عند مقارنة وضع الصادرات المصرية وتطورها مع دول أخرى فإذا كانت الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ تقل بنسبة ١٧٪ عن مستواها عام ١٩٨٠ فإن الصادرات المغربية والسورية على الترتيب قد زادت بنسبة ١٩٤٪ و ٩٢٪ بين العامين المذكورين، كما زادت الصادرات الصينية والبرازيلية والمكسيكية والهندية على الترتيب بنسبة ٩٠٩٪ و ١٠٠٪ و ٦٧٪ و ٣٤٤٪ بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٧ وزادت الصادرات العالمية خلال الفترة نفسها بنسبة ١٩٥٪ ووصلت الزيادة إلى أقصى مستوياتها في فيتنام التى نمت صادراتها بنسبة ٦٩١٪ بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٧ وكما هو واضح فإن أداء الصادرات المصرية يدخل ضمن أسوأ المستويات في العالم بما جعل حصة مصر في الصادرات العالمية تتدهور من ٠,١٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ٠,٠٧٪ في عام ١٩٩٧ مقابل تضاعف حصص الدول النامية الصاعدة المشار إليها آنفا من الصادرات العالمية، وكانت النتيجة أيضا أن الصادرات المصرية أصبحت قيمتها أقل من قيمة صادرات الغالبية الساحقة من الدول العربية بما في ذلك الدول العربية غير النفطية مثل سوريا وتونس والمغرب، فضلا عن كل الدول العربية النفطية وكانت النتيجة أيضا أن العجز التجارى الذى يعد ملمحا دائما للميزان التجارى المصرى، قد تزايد على نحو سريع ليصل إلى ١٣٣٠١ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بالعجز الذى بلغ ٤٢٠٣ ملايين دولار عام ١٩٩١

وكما هو واضح هناك فشل تصديرى مصرى واضح بجلاء وهذا الفشل يجب أن نقر به بداية حتى يمكننا تحديد عوامل الفشل والمسئول عنها وكيفية مواجهة هذا الفشل لتحقيق انطلاقة حقيقية للصادرات المصرية حتى يمكن انجاز هدف الوصول بهذه الصادرات إلى رقم ٦٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

وإذا بدأنا بأسباب جمود وتدهور الصادرات المصرية، فإنه يمكن القول باختصار شديد إنه ليس هناك توافق عام في مصر على استراتيجية واضحة للتصدير فبينما تؤكد الدولة استراتيجية الإنتاج للتصدير، فإن القطاع الخاص موزع بين فكرة تصدير الفائض وفكرة الإنتاج للتصدير، بل يمكن القول إن تطور الصادرات المصرية يتم حسبما اتفق دون أن يكون هناك تمثل واضح لاستراتيجية محددة أيا كانت هذه الاستراتيجية، كذلك فإن الفترة الطويلة من الحماية الجمركية المبالغ فيها، قد أسهمت في إيجاد عقليات غير ايجابية بين رجال الأعمال في مجالي الإنتاج والتصدير على السواء فوراء أسوار الحماية الجمركية العالية، تعود المنتجون على الانفراد بالسوق المحلية دون تجويد للإنتاج أو تخفيض تكلفته، وتعودوا على تحقيق هوامش أرباح استثنائية عالية ومبالغ فيها نتيجة بيع سلعهم بأسعار عالية بدون منافس خارجي.

وهذا الوضع كان ينطوى على درجة عالية من تعريض المستهلكين في مصر للاستغلال من قبل المنتجين المحليين المنفردين بالسوق وكان ينطوى أيضا على عدم تشجيع التصدير لأن المنتجين المهيمنين على السوق المحلية في ظل حماية جمركية عالية والذين يحققون أرباحا استثنائية لم يكن يهمهم المنافسة في الأسواق الخارجية لأنهم كانوا سيضطرون إلى العمل بجدية على تطوير إنتاجهم وتطوير قدرتهم على المنافسة من زاويتى الجودة والسعر، وسيضطرون إلى القبول بهوامش أرباح أقل من تلك التى يحققونها خلف أسوار الحماية الجمركية، ولذلك فإن رأسمالية القطاع الخاص في مصر التى من المفترض أن تقاتل من أجل تحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية لم ترحب أبدا بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات وبالتحرير الشامل للتجارة الخارجية لمصر، وطلبت دائما استثناء عدد كبير من السلع من أى تحرير للتجارة الخارجية في إطار ثنائى أو متعدد الأطراف وتمسحت ومعها بيروقراطية القطاع العام في شعارات حماية الإنتاج المحلى دون أن تبذل جهدا حقيقيا في تطويره ورفع قدرته على المنافسة، وإنما أرادت استمرار الحماية على حساب المستهلكين وإذا كان مقبولا أن تتمتع الصناعات الجديدة بفترات محدودة من الحماية، فإنه من غير المقبول أن تطلب صناعات يزيد عمرها على قرن من الزمان استمرار حمايتها لأن مثل هذه الصناعات إذا لم تكن قادرة على المنافسة، فإن بقاءها يعتبر عبئا على الاقتصاد وتبديدا للموارد.

وقد جاءت اتفاقات «جات» لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدريجيا بمثابة صدمة لمنتجى القطاعين العام والخاص لأنها رغم ضرورتها الحاسمة لتحقيق الاندماج في الاقتصاد الدولى فرضت عليهم المنافسة ليس في السوق الدولية التى لم يهتموا بها بجدية أبدا وإنما في السوق المصرية ذاتها.

ورغم أن ضغوط المنافسة الخارجية بسبب الجات لم تصبح فعالة بعد في ظل فترات السماح، التى لم تنته حتى الآن إلا أنها شكلت عامل الضغط الرئيسى على الرأسمالية المصرية التقليدية والبيروقراطية من أجل العمل جديا ولأول مرة على تطوير الصادرات.

وإضافة إلى عدم رغبة المنتجين المصريين في التصدير في السابق فإن ضعف طموحات المنتجين من القطاعين العام والخاص أدى إلى التركيز على تصدير المواد الخام في صورتها الأولية من النفط الخام، الذى تصدره الدولة خاما إلى السلع الزراعية التى يهيمن القطاع الخاص على تصديرها في الوقت الراهن علما بأن أسعار المواد الأولية شديدة التذبذب، كما أن العائد من تصديرها محدود للغاية بالمقارنة بالعائد من تصديرها بعد تصنيعها بشكل كامل وهذا التركيز على تصدير المواد الأولية يسهم دائما في إبقاء قيمة الصادرات المصرية محدودة ومتذبذبة.

كذلك فإن ارتفاع تكلفة الخدمات المساعدة للصادرات وبالذات تكاليف الشحن والتفريغ النقلى يعد عنصرا معوقا للصادرات المصرية، وعلى سبيل المثال فإن تكلفة تفريغ حاوية ٤٠ قدما تصل إلى ٢٠٠٠ جنيه في مصر مقارنة بنحو ٤٠ دولارا أى نحو ١٤٧ جنيها مصريا في معظم موانىء البحر المتوسط كذلك فإن ارتباط الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى يعد بدوره عنصرا معوقا للصادرات المصرية لأن أسعار هذه الصادرات تتذبذب تبعا لتغير أسعار الدولار إزاء العملات الحرة الرئيسية الأخرى في أسواق بلدان هذه العملات، وذلك حتى لو كانت أسعارها ثابتة بالجنيه المصرى.

وإضافة إلى ما سبق فإن بعض الظروف الطارئة يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا على الصادرات المصرية مثل حالة النمو الاقتصادى العالمى ومناخ التجارة العالمية.

وإذا كانت هذه هى الخطوط الرئيسية للعوامل التى تقف وراء هزال الأداء التصديرى لمصر، فإن البحث عن حل لأزمة الصادرات المصرية ينبغى أن يبدأ بالتنويه بالدور الذى تقوم به الدولة لتنشيط الصادرات في الفترة الأخيرة بصفة خاصة، مثل تسهيل الإجراءات البيروقراطية وتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية الصادرات واعتماد دبلوماسية اقتصادية وتجارية نشيطة وكفئة تجسدت في ترتيب الانضمام لمناطق تجارة حرة ثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير فضاء رحب لحركة الاقتصاد المصرى وصادراته، وتجسدت أيضا في ترتيب مرافقة وفود كبيرة من رجال الأعمال المصريين للرئيس المصرى والقيادات السياسية في الزيارات الرسمية للدول الأخرى لتسهيل فتح وتطوير العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول وشركاتها.

ومن البديهى أن أى حل لأزمة جمود وهزال الصادرات المصرية، لابد أن ينطلق من مواجهة العوائق التى تعرقل تطورها والتى أشرنا إليها بشكل سريع فيما سبق. وبداية لابد من العمل على تحسين نوعية الإنتاج المصرى الصناعى والزراعى حتى يرفع قدرته على المنافسة من زاوية الجودة مع ضرورة تحقيق ذلك مع الحفاظ على أسعار منخفضة أو معتدلة للمنتج المصرى بالمقارنة بالسلع المناظرة التى تنتجها وتصدرها الدول الأخرى، وذلك يتطلب ببساطة أن يقبل المنتج المصرى بهوامش أرباح معتدلة وأن يعمل على تطوير إنتاجية العمل ورأس المال لتقليل تكلفة الإنتاج. لابد من تأكيد في هذا الصدد ضرورة مراقبة الدولة لجودة الإنتاج الصناعى والزراعى لضمان مطابقته للمواصفات العالمية، والإنتاج الزراعى يحتاج إلى وقفة خاصة من الرقابة عليه لضمان مراعاته للضوابط الصحية بدلا من حالة الفوضى الحقيقية في استخدام هذا القطاع لمبيدات ومخصبات للنبات يمكنها أن تضر بالصحة العامة وأن تجعل تصدير إنتاج هذا القطاع صعبا وبالذات بالنسبة للخضراوات والفواكه. كذلك فإن الحكومة المصرية ومنظمات رجال الأعمال في مصر لابد أن تركز في سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية، على الاستثمارات التى ستنتج سلعا للتصدير للخارج وبالذات إلى بلد المستثمر الأجنبى الذى من البديهى أنه يملك معرفة وخبرة كبيرة بسوق بلاده يمكن الاستناد إليها في تصدير إنتاج المشروعات المشتركة إلى بلاده، وهذا يتطلب عدم التركيز في عملية جذب الاستثمارات الأجنبية على ضخامة السوق المحلية المصرية حتى لا تركز تلك الاستثمارات على الإنتاج للسوق المحلية بدلا من التصدير. كذلك فإنه من الضرورى العمل على تطوير استراتيجيات التسويق والاستمرار في الدبلوماسية التجارية المؤثرة بالهدف بشكل إيجابى على تنشيط الصادرات المصرية. كذلك فإنه من الضرورى لمصر أن يكون هناك توافق عام حول استراتيجية التصدير، على أن يتجسد في سلوك فعلى في الواقع، كما أن هناك ضرورة للكف تماما عن تصدير المواد الأولية محدودة العائد والتحول إلى تصدير هذه المواد بعد تصنيعها بصورة كاملة ولتكن البداية بالدولة المسئولة عن الهدر الكبير المتمثل في تصدير البترول في صورته الخام بدلا من تكريره وتصنيعه لتصديره بأسعار أعلى وأرباح أكبر. كذلك فإنه من الضرورى أن تعمل الدولة على تخفيض أسعار الخدمات المساعدة للصادرات وتحريرها بشكل تدريجى مع إخضاعها لرقابة الدولة. وعبر كل هذه الإجراءات يمكن توقع حدوث تطور حقيقى للصادرات المصرية التى تعتبر نقطة ضعف رئيسية في أداء الاقتصاد المصرى من الضرورى علاجها لضمان تخلصه من عامل مهم يمكن أن يتسبب في إيجاد أزمات عامة للاقتصاد المصرى يمكن أن نقدر خطورتها عندما نعلم أن العجز التجارى المصرى المتراكم من عام ١٩٩٠ حتى عام ١٩٩٨ قد بلغ ٧٢,٤ مليار دولار، وهذا العجز إذا لم يتم إصلاحه بتنشيط الصادرات فإنه سيشكل بالفعل بوابة الأزمات للاقتصاد المصرى.

الإقتصاد العالمى

عــــام

الاقتصاد العالمى

(عام)

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	٣,٧% معدل نمو الاقتصاد العالمى	سجينى مولر مانى	الأهرام	٣٩٨٣٦	٩٥/١٢/٣١	١٨٤
٢	مهام داخلية صعبة تواجة الدول الصناعية	—	الأهرام	٣٩٨٥٨	٩٦/١/٢٢	١٨٥
٣	الأزمات الاقتصادية والمالية	—	الأهرام	٤٠٥٦٦	٩٨/١٢/٣٠	١٨٦
٤	الأزمة الاقتصادية العالمية والاقتصاد المصرى	وجيه فندى	الأهرام	٤٠٨٨٧	٩٨/١١/١٦	١٨٧
٥	كيف تصبح مصر أكبر نمر اقتصادى	فؤاد سلطان	العالم اليوم	٢٢٢٢	٩٨/٥/٢٣	١٨٩
٦	ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل	عبير محمد البرنس	السياسة الدولية	١٣٩	٢٠٠٠/١	١٩١



للبحث العلمي

ضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي — اسم كاتب المقال : سجيني مولرماني

ضوع الفرعي : عام — رقم العـــــدد : ٣٩٨٣٦

ـــــدر : الأهرام — تاريخ الصـــدور : ٩٥/١٢/٣١

٣,٧٪ معدل نمو الاقتصاد العالمي في ٩٥

سجيني دولرماني

لم يكن عام ٩٥ رحيما في مفرداته الاقتصادية .. بل سقط تحت مطرقته الكثير من الاحلام الوردية لانتعاش قوى للنمو ولاتساع رقعة التجارة الدولية الحرة.. وترنحت تحت وطأة الاصلاح المؤلم مقاعد العديد من النظم والحكومات بسبب الاستياء الشعبي من شروط صعبة للانضباط النقدى والمالى، ومقتضيات التحرر من القيود في السباق المحموم للاندماج تحت مظلة القرية العالمية الواحدة، وتخلخلت العلاقات بين اطراف التكتلات الديناصورية «نافتا» و «اوبيك» وغرق الاتحاد الاوروبى في انقساماته حول الجدول الزمنى للعملة الاوروبية الموحدة، وخرقت الدول الغنية السبع قواعد التنسيق الدولى بتفجير الحرب العلنية بين الدولار والين والمارك قبل أن يكتوى الجميع بنيرانه واشعل كلينتون بخضوعه لاهواء اليمين الجمهورى جولات من المواجهة التجارية مع الصين واليابان عرضت للخطر الصيغة الوليدة للتحكم الدولى وفقا لآلية فض النزاعات لمنظمة التجارة الدولية. وانهار بنك بيرينجز البريطانى العريق وبنك دايوا اليابانى بسبب ثغرات واسعة في النظام المصرفى الدولى استغله متعاملان مغامران .. وإذا كان بنك بيرينجز قد انهى ازمته ببيع أصول البنك والتزاماته لمؤسسة هولندية مقابل اقل من دولارين فان بنك دايوا فجر قضية الديون المعدومة وأخطار تأجيل التغيير الجذرى للاقتصاد اليابانى.

ولم يخلو عام ٩٥ من بعض النقاط المضيئة فقد نما الاقتصاد العالمى بمعدل ٣.٧٪ ويتوقع له ان ينمو بمعدل ٤.١٪ العام القادم بفضل القاطرة الاسيوية ورغم الاداء الضعيف والمنهك لمجموعة السبع الغنية، وانتشرت عدوى مطاردة الفساد والرشوة كالبرق من المكسيك الى ايطاليا الى كوريا الجنوبية معلنة الحرب ضد الجرائم الاقتصادية ودشن العالم بدء الثورة الثالثة باقتحامه عصر المجتمع المعلوماتى وبناء الطرق والخطوط الهاتفية السريعة وربط ٤٠ مليونا عبر شبكة انترنت للكومبيوترات الشخصية وخرج الملايين من مصيدة الفقر والمرض بفضل التطور التكنولوجى وتوجيه السياسات الحكومية نحو القضاء على الفقر ، لكن سقط ملايين آخرون اسفل حزام الفقر تحت وطأة الاصلاح وتقليص الانفاق على البرامج الاجتماعية. لكن ظلت المعضلة التى طاردت صانعى القرار منذ انفجار البرلمان المكسيكى في بداية العام وحتى استحكام الازمة حول الميزانية الفيدرالية الامريكية وفوز الشيوعيين الاصلاحيين في روسيا وبولندا والرفاه الاسلامى في تركيا مرورا بالمواجهة السافرة بين الحكومة ونقابة العمال في فرنسا هى البحث عن الحلقة المفقودة بين اقامة مجتمعات قوية باعتمادها على اليات الاقتصاد الحر.. منتعشة ديمقراطيا برفضها قوى التطرف القومى والدينى والسياسى من خلال الاختيار الحر عبر صناديق الاقتراع مستقرة اجتماعيا باحتضانها للحلول الجذرية للبطالة والمرضى والفقر ضحايا التحديث السريع وسيظل البحث عن الحلقة المفقودة هدفا يراوغ الجميع خلال عام ١٩٩٦ وحتى بداية القرن الحادى والعشرين.. البركان المكسيكى ازاح الستار عن خطورة العجز الديمقراطى في الكشف المبكر عن اخطاء سياسيين فاسدين على غرار الرئيس السابق كارلوس سالنياس وخليفته زيديلو وهو عجز دفع الشعب المكسيكى ثمنا فادحا له بانهيار قيمة العملة بنسبة ٥٠٪ وفقد مليوا لفرص عملهم وتقوض حلم العناق الخطر بين الاغنياء والفقراء تحت مظلة نافتا واثار البركان المكسيكى الذعر بين المستثمرين لتوظيف اموالهم في الاسواق الناشئة لكن الجهود الدولية توقفت عند حد تعبئة ٤٠ مليار دولار لانقاذ المكسيك ولم يتعداها الى احتواء تفجر ازمة اخرى مكتفية بآلية انذار مبكر يؤمن مصالح المستثمرين.

وقدم الناخب الروسى مشهدا اخر من الازمة المستحكمة عندما وقع اختياره على الشيوعيين السابقين والقوميين لتمثيله في البرلمان ضاربا عرض الحائط بانجازات الاصلاح الاقتصادى اعترف بها الاعداء قبل الاصدقاء، واكد الناخب بصوته المدوى ان غضب الساقطين من غربال الانتفاع بمزايا الاصلاح يمكن ان يكون اكثر خطرا من التمرد العسكرى او الانقلاب السلطاوى ولا تكمن المشكلة في ايقاع الاصلاح او بطئه ولكن في التوليفة الخاطئة لسياسات التحرر الاقتصادى التى اوجدت ٥٪ من المنتفعين الاثرياء، و٩٥٪ من الخاسرين غير المشتركين في صناعة القرار الاصلاحى ومن ثم يقتضى العلاج توسيعا افضل لمنافع الاصلاح يقى الساقطين شرود الحاجة والجريمة والعنف والفساد المالى.

مهام داخلية صعبة تواجه الدول الصناعية السبع الكبرى

خفض العجز في الميزانية ودفع عجلة النمو وتوفير فرص العمل

باريس -رويتر: عاد امس وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية فى اغنى سبع دول فى العالم الى بلادهم بعد ان اختتموا الاجتماعات التى تعهدوا فيه بحث خطوات التنشيط الاقتصادى ولكن دون ان يحددوا اجراءات عملية لانعاش النمو العالمي.

ويواجه زعماء القطاع المالى والاقتصادى بمجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى بعد اجتماعهم فى باريس امس الاول مهاما صعبة داخل بلادهم تتمثل فى خفض العجز فى الميزانية العامة ودفع عجلة النمو الاقتصادى وتوفير فرص عمل جديدة.

وقلل الوزراء ومحافظو البنوك المركزية من شان البيانات التى تشير الى تباطوء معدلات النمو فى اوروبا وتوقفها تقريب فى الولايات المتحدة وقالوا ان الظروف مواتية لتحقيق انتعاش.

وقال وزير المالية الفرنسى جان ارتوى بعد ان راس الاجتماع الذى استمر يوما واحدا انه على الرغم من التباطؤ المؤقت للنشاط فى معظم الدول الصناعية الكبرى فى الاشهر القليلة الماضية إلا أن الظروف الاقتصادية الاساسية اللازمة لتحقيق انتعاش متواصل قائمة.

وهناك بالفعل ازدياد تدريجى فى الثقة فى قطاع الاعمال واستمرار فى انتعاش الدولار وهى ما تعد مؤشرا لمزيد من النمو المتوازن والمستمر وخاصة فى اوروبا.

لكن بالرغم من ان معدلات النمو فى عام ١٩٩٥ تبدو متواضعة أعرب الوزراء والمحافظون عن تفاؤلهم فيما يتعلق بالنمو خلال عام ١٩٩٦.

وتوقع وزير المالية البريطانى كينيث كلارك ان يصل معدل النمو فى بلاده الى ٣٪ فى عام ١٩٩٦وهو ما يتماشى مع المعدل المتوقع فى الميزانية.

ودافع كلارك بقوة عن قراره خفض أسعار الفائدة فى الاسبوع الماضى قائلا ان هذا القرار سيساعد الاقتصاد على تحقيق نمو اسرع.

وقال كلارك ان انخفاض معدل التضخم سمح لبريطانيا بخفض الفائدة ربع نقطة مئوية الى ٦ر٢٥ ٪ يوم الخميس الماضى. اما وزير المالية الالمانى ثيو فايجل فقال انه لا يرى حاليا ايا من المؤشرات التى تسبق عادة الركود. واضاف انه يتفق مع صندوق النقد الدولى ان هناك توقفا طارئا للنمو العالمى ولا يوجد اى مبرر للمخاوف من الكساد.

وكان النمو الالمانى قد تباطأ تاثرا بقوة المارك الى ٩ر١ ٪ فقط فى العام الماضى من ٩ر٢ ٪ فى عام ١٩٩٤ مما دفع ببعض الاقتصاديين الى التحدث عن ركود جديد والى دعوة البوندسبنك الى دعم الاقتصاد من خلال خفض اسعار الفائدة.

غير ان هانز تيتماير رئيس البوندسبنك الذى كان حاضرا ايضا فى اجتماع مجموعة السبع اوضح ان البنك المركزى لا يعتزم خفض اسعار الفائدة الرسمية قريبا بعد الخفض الاخير الذى اعلنه فى منتصف ديسمبر.

وفيما يتعلق بالدولار اشاد اعضاء مجموعة السبع بانتعاش العملة الامريكية الذى ساعد الدول التى تعانى من بطء النمو مثل فرنسا والمانيا على تصدير مزيد من السلع.

لكن هناك ادراكا عاما ايضا بين زعماء اوروبا بان جانبا من الضعف الاقتصادى الاخير يعود الى تراجع الدولار بالاضافة الى زيادة معدلات البطالة وافتقار سوق العمل للمرونة مما يرفع هذه المعدلات.

ومن المنتظر ان يجتمع وزراء المالية والعمل والاقتصاد بمجموعة السبع فى مدينة ليل الفرنسية فى مطلع ابريل المقبل فى محاولة لايجاد سبل جديدة للحد من معدلات البطالة المرتفعة.

وكان وزير المالية الكندى بول مارتن من بين المسئولين الذين اعربوا عن قلقهم من ارتفاع معدلات البطالة. ويبلغ معدل البطالة فى كندا ٤ر٩ ٪ وهو ما يقترب من معدلات الدول الاخرى فى المجموعة.

توقعات «أسوشيتدبرس» للعام الجديد:

الأزمات الاقتصادية والمالية محور اهتمام العالم فى ١٩٩٨

المشكلات المزمنة مستمرة فى الشرق الأوسط وافريقيا والبلقان

عواصم العالم - أ. ب - توقعت وكالة انباء «اسوشيتدبرس» فى تقرير لها عن العام الجديد أن يسيطر الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والمالية على مختلف دول العالم فى عام ١٩٩٨ مع استمرار المشكلات الدائمة وفى مقدمتها محادثات السلام العربية - الإسرائيلية والصراعات المزمنة فى القارة الأفريقية وانتشار الفقر فى امريكا اللاتينية.

وقالت الوكالة إن الدول الآسيوية سوف تسعى إلى تحسين أوضاع عملاتها النقدية التى أضيرت بشدة فى العام الماضى بينما ستركز الدول الاوروبية على كيفية تطبيق نظام العملة الاوروبية الموحدة فى الوقت الذى ستحاول روسيا جذب المزيد من رؤوس الأموال إليها فى العام القادم.

وقالت الوكالة إن رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات سوف يتعين عليهما اتخاذ قرارات حاسمة فى العملية السلمية، مشيرة إلى أن اختبارا اساسيا للنيات الإسرائيلية فى العام القادم سيتمثل فى مدى إقدام إسرائيل على توسيع نطاق المستوطنات فى الضفة الغربية.

واستبعدت الوكالة استئناف المحادثات السورية - الإسرائيلية ما لم تغير إسرائيل من موقفها التفاوضى.

كما توقعت الوكالة تحسن العلاقات بين إيران ودول الجوار إلا ان الاعتدال الإيرانى من غير المنتظر أن يؤدى إلى تغيير واشنطن لسياستها إزاء طهران واستمرارها فى فرض العقوبات على إيران والعراق.

وعلى الصعيد الإفريقى قالت «اسوشيتدبرس»: إن نيجيريا والكونجو والسودان وجنوب افريقيا، سوف تستحوذان على نصيب الأسد من الاهتمام فى العام الجديد، وأضافت أن الجنرال سانى أباتشا رئيس نيجيريا سيواجه موقفا حاسما فى الانتخابات العامة التى ستعقد فى اغسطس القادم، بينما ينتظر أن يسعى الرئيس الكونجولى لوران كابيلا لجذب مزيد من الاستثمارات لبلاده وإسكات أصوات المنادين باحترام حقوق الإنسان، وفى الوقت نفسه يستعد شعب جنوب افريقيا لليوم الذى يجد فيه زعيمه نيلسون مانديلا خارج مقعد الرئاسة.

واشارت الوكالة إلى ان الولايات المتحدة والدول التى اضيرت من الأزمة الآسيوية ستراقب عن كثب الأوضاع المالية والاقتصادية فى شرق اسيا والمحت إلى صعوبة أوضاع الدول الآسيوية فى العام المقبل نظرا لان الحكومات التى اعتادت على تحقيق المزيد من معدلات النمو صار عليها الوقوف فى وجه ارتفاع معدلات البطالة والتوترات السياسية والاجتماعية الناجمة عن الأزمات التى تسببت فيها وتواجه هذه الدول مهمة شاقة تتمثل فى السعى لإعادة بناء اقتصاداتها وانظمتها المالية والحيلولة دون المزيد من الانهيارات المالية.

وسوف يسعى الناخبون فى كوريا الجنوبية وتايلاند إلى انتخاب حكومتين جديدتين لمجابهة توابع الأزمات الاقتصادية، بينما يتوقع الا يطرأ تغيير سياسى فى اندونيسيا مع احتمال توسيع صلاحيات الرئيس الاندونيسى سوهارتو فى حالة حدوث اضطرابات شعبية نتيجة الازمة الاقتصادية.

كما ستتعلم اليابان من الدرس القاسى لجيرانها، حيث ستفضل الحكومة اليابانية عدم التدخل لإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة وتركها تصل إلى مرحلة الإفلاس والإغلاق.

وينتخب سكان جزيرة هونج كونج اول برلمان لهم فى ظل الحكم الصينى.

وقالت الوكالة إن الرئيس الصينى سيخطو خطوات حذرة لإعادة تنظيم أو إغلاق المؤسسات الصناعية المثقلة بالديون وإن التحدى الأساسى الذى سيواجه الرئيس جيانج تسى مين هو احتواء اية قلاقل ناجمة عن فقدان عمال لوظائفهم.

وأضافت أن الإصلاح السياسى وتخفيف موقف الحكومة الصينية إزاء المنشقين من الامور المستبعدة فى ١٩٩٨ وعلى الصعيد الأوروبى يتعين على دول الاتحاد الاوروبى فى مايو المقبل اتخاذ قرار حاسم إزاء الموجة الأولى من الدول التى ستنطبق عليها معايير العملة الموحدة وقيمة عملات هذه الدول امام «اليورو».

وتوقعت الوكالة توسيع دور قوات حلف الاطلنطى فى البوسنة مع تجمع السحب القاتمة فى منطقة البلقان فى ظل الأوضاع المتوترة فى إقليم كوسوفو داخل جمهورية صربيا والصدام بين الألبان والمقدونيين فى مقدونيا.

كما ينتظر أن يواجه المستشار الألمانى هيلموت كول منافسة شرسة فى الانتخابات العامة الألمانية فى سبتمبر القادم حيث يسعى للفوز بمنصب المستشارية للفترة الخامسة على التوالى.

وفى روسيا فإن المحللين يتوقعون بعض التحسن للأحوال الاقتصادية وتحقيق أول معدل للنمو منذ سنوات الثمانينيات.

ضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى
اسم كاتب المقال : وجيه شندى
ضوع الفرعى : عام
رقم العـــــدد : ٤٠٨٨٧
ـــدر : الأهرام
تاريخ الصـــدور : ٩٨/١١/١٦

الأزمة الاقتصاديّة العالمية والاقتصاد المصرى

الانخفاض الشديد فى البورصات العالمية: مع بداية خريف العام الماضى ١٩٩٧ ظهر الى السطح لاول مرة الانهيار الذى حدث فى اقتصادات النمور الآسيوية وماتبعه من انهيارات فى بورصات هذه الدول لاسباب مختلفة اجمع المحللون ان من اهمها:

د . وجيه شندى

١. زيادة المديونية الاجنبية قصيرة الاجل للشركات والهيئات بدرجة كبيرة، بسبب قيام الشركات والهيئات الوطنية بالاقتراض بالعملات الاجنبية من الخارج: دون متابعة كافية من السلطات النقدية.

٢. توجيه جزء غير يسير من الاستثمارات المالية الى الانشطة العقارية لانشاء ناطحات سحاب للاسكان الادارى، واحياء جديدة لم تستغل اجزاء كبيرة منها.

٣. ضعف الجهاز المصرفى، وعدم قدرته على متابعة الانشطة التى قام بتمويلها من ناحية، أو متابعة القروض التى حصلت عليها المشاريع المختلفة من الخارج.

٤. تخلف أنظمة المحاسبة والمراقبة الداخلية عن ملاحقة التطور السريع فى انشطة الشركات، واظهار حقيقة الوضع واخطار المسئولين به.

٥. تفشى الوساطة والمحسوبية.

ففى خلال اشهر معدودة فقدت هذه البورصات نسبا تتراوح مابين ٤٠٪ إلى ٧٥٪ من القيم الحقيقية للاسهم المقيدة فيها. ولعل الجدول التالى يعطى للقارئ صورة عما حدث فى بورصات الدول التالية:

متوسط اسعار الأوراق المالية

فى ١٨ سبتمبر ١٩٩٨ مقارنة باول عام ١٩٩٦

البرازيل ناقص ٣٥٪ المكسيك ناقص ٣٧٪ سنغافور ناقص ٥٠٪ الفلبين ناقص ٦٥٪ ماليزيا ناقص ٨٠٪ كوريا ناقص ٨٠٪ اندونسيا ناقص ٨٥٪.

ومع انهيار اسواق المال فقدت هذه الدول:

١. جزء لاباس به من مدخرات الافراد والمؤسسات التى حرصت على تجميعها طوال سنين عديدة.

٢. بدا حالات عدم الاستقرار فى الاسواق النقدية، بإنخفاض قيمة العملة الوطنية والارتفاع الكبير فى اسعار العملات الاجنبية خصوصا الدولار الامريكى، ومع زيادة الاقبال على تحويل العملات الوطنية الى الخارج، فرضت دول عديدة قيود على حرية تحويل العملات الوطنية الى الخارج، ولعل ماليزيا افضل مثال على ذلك.

٣. خروج الاموال الاجنبية المستثمرة فى هذه الدول، خصوصا الاستثمارات المباشرة فى الاسواق المالية. إذ حدثت ردة من اقبال كبير ومستمر من رؤوس الاموال الاجنبية على الاستثمار فى الاسواق الآسيوية الواعدة الى الهروب من هذه الاسواق، بسبب الانخفاض المتلاحق فى قيم الاسهم، تبعه انخفاض فى قيمة العملة الوطنية.

٤. ومع حدوث هذا التحول كان لابد من إعادة النظر فى استراتيجية استثمار اموال الدول المتقدمة فى الاسواق الواعدة للدول النامية عموما، بسبب:

أ. حاجة مديرى الشركات والصناديق المستثمرة إلى سيولة لتعويض الخسارة الكبيرة التى حدثت فى الاسواق الاسيوية.

ب. إعادة النظر فى المخاطر المصاحبة للاستثمار فى الاسواق الواعدة، فى ضوء تجربة الاسواق الاسيوية.

ولم يقف الامر عند انخفاض او تهاوى بورصات الاسواق الاسيوية الواعدة، ولكن الامر انتقل بسرعة شديدة الى البورصات العالمية وبالذات بورصة وول ستريت فى نيويورك والبورصات الاوروبية فى لندن وفرانكفورت وباريس، حيث كانت أكثر انعكاسا للمؤثرات الخارجية فى: بورصات دول جنوب شرق اسيا وبورصة طوكيو وانخفاض معدل الينكى وبورصة موسكو واهم بورصات امريكا اللاتينية وبالذات البرازيل والمكسيك. بحيث كان الانخفاض - فى اغلب الاحوال - يبدا فى احدى البورصات السابقة أو بعضها، وينتقل تاثيره بعد ذلك الى البورصات الاوروبية، ومنها الى السوق الامريكية. وقد ينتقل هذا التاثير بعد ذلك الى الاسواق الاسيوية مرة اخرى. اذا كانت العلاقة السببية السابقة تمثل نمطا معينا لعلاقة التاثير والتأثر، ومع ذلك فقد تغير هذا النمط خلال الاسابيع القليلة الماضية. فاصبح من اهم اسباب الانخفاض فى اسعار الاسهم فى البورصات العالمية فى الدول المتقدمة وبالذات الولايات المتحدة واوروبا الغربية: انخفاض معدلات النمو، خلال الربع الثالث من العام الحالى (يوليو إلى سبتمبر ٩٨).

وإنخفاض مستويات الربحية المحققة للشركات بالمقارنة بالربحية المنتظرة او المتوقعة. وكان من اهم هذه النماذج حالة الشركات العالمية التالية.

شركة الكاتيل الفرنسية: وهى من شركات التكنولوجية المتطورة، التى تعمل فى مجال الاتصالات، وتصنيع الاجهزة الخاصة بها. فقد ادى اعلانها عن انخفاض نسبه الارباح فى الربع الثالث من العام الى تدهور سعر السهم بنسبة قاربت من ٤٠٪ يوم الخميس الموافق ١٧ سبتمبر ٩٨. ولم يقف الامر عند هذا الحد بل تعدى ذلك الى انخفاض متوسط اسعار الاسهم الفرنسية عموما المعروف باسم C. A.C المكون من اسعار اسهم ٤٠ شركة.

شركة بروكتر انجامبل وشركة جيليت: وشركة بروكتر اند جامبل: من كبرى الشركات الامريكية والعالمية فى انتاج وبيع السلع الاستهلاكية. وقد انخفض سعر سهمها انخفاضا كبيرا عند اعلانها انها لم تستطع تحقيق معدل الارباح الذى كانت تخطط له، بسبب ضعف مبيعاتها فى الاسواق الاسيوية. اما شركة جيليت الرائدة فى تصنيع عدد الحلاقة والامواس فى العالم فقد انخفض سعر سهمها الى النصف تقريبا خلال شهر سبتمبر ٩٨ بسبب ضعف مبيعاتها كذلك فى الدول الاسيوية.

انخفاض اسعار المواد الاولية

واذا اضفنا الى الحقائق السابقة الانخفاض الحادث بالفعل حاليا فى اسعار المواد الاولية فى العالم، وتوقعات منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية المعروفة باسم الانكتاد U.N.C.T.A.D. فى هذا الشأن، اذ تتوقع المنظمة: ان يؤدى الانخفاض الحالى فى اسعار المواد الاولية الى انخفاض عائدات الدول النامية المصدرة بمقدار الربع على الاقل خلال العام الحالى، وبالتالى التاثير سلبا على معدلات انتاج هذه الدول وبالنسبة للبترول الخام، نجد ان مستوى الاسعار السائد حاليا ١٠ الى ١٣ دولارا للبرميل الواحد تمثل ادنى مستوى للاسعار خلال السنوات العشر الاخيرة، وهى تمثل من الناحية الفعلية اقل من ٢ دولار بالاسعار الفعلية لعام ١٩٧٣. ولذلك فان الانخفاض الحالى فى اسعار البترول سيؤثر على اغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الخام سواء كانت فى المنطقة العربية مثل الكويت والسعودية وايران، او خارجها مثل امريكا اللاتينية وبالذات فنزويلا ولايقف الامر عند هذا الحد، بل ينتظر ان تزيد العراق من صادراتها النفطية خلال الفترة القادمة. وان يقل التزام بعض دول الاوبك بالحدود الحالية للتصدير، فيزيد المعروض فى السوق العالمية. ولذلك يتوقع رئيس اكبر شركة بترول عالمية وهى شل ان تستمر اسعار البترول الخام متدنية عند ١٢ إلى ١٦ دولار للبرميل لمدة عامين او ثلاثة اعوام قادمة. مما سينعكس اثره بالضرورة على الاحوال الاقتصادية والاجتماعية للدول المنتجة خصوصا النامية منها سواء فى ذلك مستوى إنفاقها الاستثمارى، او حجم وارداتها من الخارج، او مستوى العمالة فيها.

معدلات النمو المتوقعة عام ١٩٩٩

سنغافورة ناقص ١,٥٪ اليابان ناقص ٢,٥٪ روسيا ناقص ٧٪ كوريا ناقص ٨٪ تايلاند ناقص ٩٪ اندونيسيا ناقص ١٥٪ أكثر من ثلث الاقتصاد العالمى فى حالة كساد SLUMP

ففى اليابان، وهى صاحبة المعجزة اليابانية وثانى قوة اقتصادية فى العالم، كان معدل النمو بالسالب بنسبة ١,٩٪ فى شهر يوليو ١٩٩٨ وفى الشهر التالى مباشرة، اغسطس ٩٨، ارتفع هذا المعدل السالب من ١,٩٪ الى ٢,٨٪.

النمور الاسيوية: خيم الكساد على اقتصاديات كل دول النمور الاسيوية بعد ان كانت هذه الدول صاحبة اكبر معدلات للنمو السنوى، فقد كان معدل النمو السنوى فيها يتراوح مابين ٧٪ و ١١٪ سنويا، اما الان فقد تغير الوضع بالكامل ففى مايو ٩٧ كانت اقتصاديات اهم ثلاث دول اسيوية بعد اليابان وهى اندونسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند تحقق معدل نمو حقيقى يصل الى +٦٪ سنويا

وفى ديسمبر ٩٧ انخفض هذا المعدل من ٦٪ سنويا الى حوالى ٢٪ سنويا، وفى اغسطس ٩٨ اعلن ان معدل النمو فى هذه الاقتصاديات سيكون بالسالب بنسبة تزيد على ٦٪ بالنسبة لكوريا الجنوبية وتايلاند، اما اندونسيا فيصل معدل النمو السالب فيها الى حوالى ١٥٪.

اما الاقتصاد الروسى، فقد ادت مشاكله الى انخفاض معدل نموه، فاصبح ينمو بالسالب منذ بضع سنوات، ونظرا لتفاقم المشاكل الاقتصادية اخيرا وصلت تقديرات المعدل الحالى بالسالب الى مابين ٣٪ و ٦٪. ولاينتظر ان يستمر الوضع الحال على ماهو عليه، بل ينتظر ان يزداد الوضع تدهورا ليصل معدل النمو السالب فى العام القادم الى ناقص ٧٪ سنويا.

انخفاض مستوى الصادرات.

ومن إهم نتائج الازمة الاقتصادية لدول جنوب شرق اسيا، انخفاض مستوى صادرات الدول المختلفة وبالذات الدول المتقدمة لهذه المنطقة. وفى هذا المجال قال معهد الاقتصاد الدولى بواشنطن ان مجموعة دول اوروبا الغربية ستكون اكبر مجموعة ستنخفض صادراتها لدول المنطقة بمقدار ٥٥ الف مليون دولار فى السنة الواحدة. اما الصادرات الامريكية فستنخفض بدرجة كبيرة بما سيؤدى الى زيادة العجز فى الميزان التجارى بين امريكا ودول المنطقة بمقدار ٤٣ الف مليون دولار كل عام. كما ستتاثر صادرات باقى مناطق العالم الى هذه المنطقة بنسب مختلفة.

وترجع الاسباب الرئيسية لانخفاض حجم وقيمة صادرات الدول المختلفة لدول هذه المنطقة الى عاملين اساسين هما:

١ . توقف معدل النمو المرتفع الذى تمتعت به هذه الدول خلال السنوات الاخيرة، والذى بلغ معدله مابين ٧٪ الى ١١٪ فى السنة، ووصول هذا المعدل الى صفر تقريبا. بل وتحوله اخيرا الى معدل نمو سالب.

٢ . نقص القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول نتيجة انقلاب معدلات النمو من معدلات ايجابية مرتفعة الى معدلات سلبية لم تكن متصورة فى صيف العام الماضى. كما سيؤدى نقص العملات الأجنبية لهذه الدول الى نقص القدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول. مما سيؤثر بالضرورة على حجم وقيمة وارداتها من الخارج.

وع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	وجيه شندى
وع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٤٠٨٨٧
ـــــدر :	الأهرام	تاريخ الصـــدور :	٩٨/١١/١٦

زيادة مستوى البطالة:

من الطبيعى فى ظل انخفاض معدل النشاط الاقتصادى الى هذه الدرجة من السوء، ان ينخفض كذلك مستوى العمالة او التشغيل. وقد قدرت منظمة العمل الدولية فى تقريرها الاخير الذى صدر خلال شهر سبتمبر ١٩٩٨ ان حوالى ثلث القوة العاملة فى العالم التى يصل عددها الى ٣ آلاف مليون فرد ستفقد عملها بالكامل او ستعمل بعض الوقت فقط لعدم وجود فرص كافية للعمل كل الوقت خلال العام القادم ١٩٩٩.

وبالتالى تتوقع منظمة العمل الدولية زيادة اعداد العاطلين فى مختلف دول العالم بسبب الازمة الاقتصادية الحالية لتصل الى مائة وخمسين مليون عامل فى نهاية العام الحالى، وفى نفس الوقت سيضطر مابين سبعمائة الى تسعمائة مليون فرد الى العمل بعض الوقت فقط لعدم وجود فرص كافية للعمل كل الوقت.

فقد ادت الازمة الاقتصادية فى جنوب شرقى اسيا الى زيادة اعداد العاطلين بالفعل فى مختلف الدول الاسيوية بما فيها الدول التى استمتعت بمستوى منخفض من البطالة مثل الصين، ففى تايلاند من المنتظر ان يزيد اعداد العاطلين بمقدار مليونى فرد لتصل نسبة البطالة الى ٦٪. وان تتضاعف اعداد العاطلين فى كوريا الجنوبية من ٥٪ الى ١٠٪ من مجموع القوى العاملة. اما فى اندونسيا فمن المنتظر ان يزيد اعداد العاطلين بنسبة كبيرة بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية وهروب رؤوس الاموال لتصل نسبة البطالة الى مايقرب من ١٠٪ الى ١٢٪ من مجموع القوى العاملة. اما فى الصين فقد قدرت منظمة العمل الدولية ان حوالى ٣,٥ مليون فرد قد فقدوا وظائفهم بالفعل خلال العام الحالى فقط وان نسبة البطالة ستتراوح مابين ٥ و ٦٪.

وفى الاقتصاديات الانتقالية transition economies وفى دول اوروبا الشرقية التى اتبعت النظام الشيوعى والتخطيط المركزى وانتقلت الى تطبيق نظام السوق فلم تكن تعرف البطالة. اما الان فهى تعانى من هذه المشكلة، ووصل مستوى البطالة فيها إلى حوالى ٩٪ فى المتوسط ومع ارتفاع مستوى البطالة الى هذه النسبة انخفض مستوى المعيشة لاعداد كبيرة من المواطنين بدرجة واضحة

وفى دول الاتحاد الاوروبى من المعروف انه يوجد بها حوالى ثمانية عشر مليون فرد يعانون من البطالة، وفى نسبة تزيد على ١٠٪ من مجموع القوى العاملة، وتحاول دول الاتحاد تخفيضها بمختلف الوسائل الممكنة

تقييم الموقف:

اولا: لم يحدث ان عانت الاسواق العالمية من هذا العدد من المشاكل المالية والنقدية فى ان واحد. صحيح ان الاقتصاد العالمى قد شهد ازمة المكسيك منذ اكثر من اربع سنوات وتعامل معها ولكنه لم يشهد من قبل حالة الانهيار الحادثة فى الاسواق المالية والاسواق النقدية فى دول عديدة تشمل:

(كل دول النمور الاسيوية): روسيا، دول اوروبا الشرقية، اهم دول امريكا اللاتينية وبالذات البرازيل والمكسيك.

ثانيا: ان المنظمات الاقتصادية العالمية لا توجد لديها خبرة سابقة للتعامل مع مثل هذه المشاكل فى دول مختلفة فى وقت واحد. صحيح ان صندوق النقد الدولى اشترك بالفعل منذ سنوات فى حل المشكلة الاقتصادية التى عانت منها المكسيك، إلا ان تلك الحالة كانت حالة وحيدة وقتها بدات بمشكلة انهيار اسعار الاسهم وزيادة الطلب على العملات الحرة المحلية. وقد تم حل هذه المشكلة بقيام الولايات المتحدة الامريكية وصندوق النقد الدولى بضخ كميات كبيرة من الدولارات الى المكسيك.

أما الوضع الحالى فهو مختلف تماما، حيث تعانى فيه عدة اقتصاديات فى قارات مختلفة من نفس المشاكل فى وقت واحد. وهو ما دفع بالمدير التنفيذى لصندوق النقد الدولى المستر كامدوسو الى القول خلال الاجتماع السنوى للبنك الدولى والصندوق فى واشنطن مؤخرا «ان هذه المشاكل هى مشاكل النظام نفسه».

ثالثا: اذا كانت دول عديدة فى اسيا واوروبا الوسطى وامريكا اللاتينية تعانى حاليا بالفعل من كساد بحيث اصبح ما يقرب من نصف الاقتصاد العالمى يعانى من سمات هذه الحالة فان باقى دول العالم المتقدم ومن اهمها امريكا الشمالية واوروبا الغربية قد بدات تتاثر بما يمكن ان يسمى «بالمرض الاسيوى». ومع ذلك فقد كانت واقعية مع نفسها ومع العالم الخارجى بدرجة كبيرة.

فمنذ إعلان الشركات الدولية فى هذه الدول عن انخفاض معدلات ارباحها فى الربع الثالث من هذا العام بسبب نقص مبيعاتها لهذه الدول، كانت السلطات المختصة فى الدول المتقدمة تعيد تقييم الموقف. وخفضت بالفعل معدلات النمو المتوقعة فى الربع الاخير من العام من معدلات نمو العام الجديد ١٩٩٩. ومعنى ذلك ان الاقتصاديات للدول الكبرى المتقدمة التى لم تصب بالمرض نفسه ستتاثر بانتقال العدوى.

رابعا: انه فى ظل اقتصاد عالمى مفتوح، وفى ظل حرية دخول وخروج الاستثمارات الاجنبية، التى تستند الى حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات اجنبية والعكس وفى ظل اتباع قوى السويد لا يمكن من الناحية الفعلية ان هناك دولا او مجموعة دول لن تتاثر بالازمة العالمية فالأزمة الحالية ليست ازمة محلية متعلقة بظروف مجموعة معينة من الدول، لكنها أزمة عالمية اثرت ومازالت تؤثر فى جوانب عديدة من الاقتصاد العالمى.

خامسا: مصر والأزمة العالمية:

لاشك ان الاوضاع الاقتصادية فى مصر افضل بكثير عما كانت عليه فى بداية الثمانينات بفضل اتباع الرئيس مبارك لسياسة التدرج فى الاصلاح، والجهد الكبير الذى بذلته الحكومات المختلفة فى إصلاح الاوضاع الاقتصادية من عام ١٩٨٢ وحتى الان. ويكفى للتدليل على ذلك مقارنة المؤشرات الاساسية للاقتصاد المصرى فى عام ٨٢ بما وصلت إليه حاليا، سواء فى مجال عجز الموازنة، او التضخم، او المديونية الخارجية، او رصيد النقد الاجنبى.

ومع ذلك فإن الحذر والاستعداد من الان لهذه الازمة ليس امرا سيئا مطلوبا تجنبه، بل على العكس من ذلك تماما، فالمطلوب:

- ان تقوم اجهزة البحوث والدراسات فى الجامعات والهيئات البحثية والاهلية والحكومية بدورها فى بحث هذه المشاكل واقتراح الحلول المناسبة للتعامل معها.

- وان يكون كل مسئول على علم تام بابعاد هذه الازمة، حتى يستعد لها، ويتعامل معها.

- وان يكون كل مسئول علي علم تام بابعاد هذه الازمة، حتى يستعد لها ويتعامل معها.

- وان تنبه اجهزة الاعلام المواطنين بحقيقة الوضع الاقتصادى العالمى الذى سيستمر معنا لفترة من الزمن وعلى سبيل امثال:

١ - تاثير هذه الازمة على مستوى صادراتنا للمنطقة العربية والاوربية وامريكا الشمالية.

فى ظل: انخفاض اسعار صادرات الدول الاسيوية، ودول اوروبا الشرقية من البداية.

نقص فرص العمل المنتجة فى هذه الدول واستعداد الملايين من العاملين لتخفيض اجورهم.

انخفاض اسعار صرف عملات هذه الدول بنسب كبيرة.

٢ - ما تاثير انخفاض اسعار النفط على الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط؟

وما هو التاثير على مستوى الاستثمار فيها ومستوى وارداتها؟

وكيف سيؤثر انخفاض اسعار النفط على مستوى العمالة فيها؟

٣ - ادت الازمة فى دول النمور الاسيوية الى انخفاض اعداد السائحين الى هذه الدول.

هل يمكن ان يؤدى انخفاض مستوى الدخول فى الدول الاوربية الى انخفاض اعداد السائحين الواردة منها؟

٤ - ادت الازمة الى إحجام اصحاب الاستثمارات المباشرة عن إنشاء مشاريع جديدة فى هذه الدول، وتفضيل مستثمرى الاسواق المالية الامان بتحويل استثماراتهم للدول المتقدمة.

ما اثر كل ذلك على الاقتصاد المصرى، الا يمثل ذلك فرصة «تحديا»

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	فؤاد سلطان
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	٢٢٢٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٩٨/٥/٢٣

«لا مفر من الإسراع فى القضاء على التمييز الضريبى ضد المؤسسات الاستثمارية ومعالجة ضعف السيولة المتاحة للاستثمار فى البورصة مع تعظيم الصادرات التى تحتاج إلى زيادة الانتاجية وتطبيق سعر صرف اكثر واقعية»..

كيف تصبح مصر أكبر نمر اقتصادى فى الشرق الأوسط؟

مثلث المشاكل المسئولة عن ضعف البرنامج التنفيذى لخصخصة الشركات المتعثرة

■ عدم الشفافية ■ بطء الإجراءات ■ المغالاة فى تقييم الأصول

لاتهدف هذه التأملات إلى التقليل من شان الجهد المبذول أو النتائج المبهرة التى تحققت خلال السنوات القليلة الماضية لتحرير الاقتصاد المصرى وزيادة معدلات النمو، وانما تهدف إلى إلقاء الضوء على الطريق الذى مازال طويلاً لاستكمال المسيرة وتحقيق الحلم الذى يداعبنا جميعاً فى ان تصبح مصر من أوائل نمور الشرق الأوسط.. لقد استمر التحسن فى المؤشرات العامة للاستقرار الاقتصادى خلال عام 97، حيث انخفض المعدل السنوى للتضخم إلى حوالى 4٪ وعجز الموازنة العامة للدولة إلى اقل من 1٪ من الدخل القومى GDP وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات للعام السادس على التوالى مما انعكس على حجم احتياطيات البنك المركزى المصرى من العملات الاجنبية بحيث وصل إلى 20,5 مليار دولار وهو ما يغطى واردات 15 شهراً تقريباً.. ومع تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتحول الواضح فى اتجاه القيادة السياسية إلى اقتصاد السوق، أصبح من المحتم التركيز على الاصلاح الهيكلى للاقتصاد وخاصة من حيث:

أ- تعميق الخصخصة والقضاء على احتكار الدولة لبعض وسائل الانتاج وذلك من خلال الانتهاء من خصخصة 314 شركة مملوكة للدولة فى موعد اقصاه عام 2001 وبنفس القدر من الأهمية يتعين الاسراع فى القضاء على احتكار ملكية الدولة لجزء هام من نشاط قطاع الخدمات سواء فى مجال سوق المال (البنوك او التامين) او فى نشاط الموانى الجوية والبحرية وخدمات النقل البحرى- وقد بدأت الدولة فعلاً فى خصخصة بعض الشركات العاملة فى مجال خدمات النقل البحرى.

كما يجرى تحرير قطاع التامين من خلال مشروع قانون جديد جارى مناقشته، ويتضح مدى أهمية تطوير هذا القطاع إذا ما عرفنا أن اقساط الحياة فى شركات التامين فى مصر تبلغ 0,2٪ (اثنان فى الالف) من الدخل القومى مقابل متوسط عام يبلغ 6٪ فى الدول الصناعية. هذا بالاضافة الى ان جملة اصول شركات التامين (حياة وخلافة) منسوبة الى الدخل القومى GDP تبلغ 4٪ مقابل 38٪ فى دول OECD لشركات التامين على الحياة فقط!!! علما بان أهمية هذا القطاع ترجع الى قدرته على رفع معدلات الادخار فى المجتمع الاستثمار.

والإسراع فى الخصخصة يتطلب فى المرحلة القادمة مرونة أكبر وقدرة فائقة على اتخاذ القرار حيث ان العديد من الشركات المطلوبة خصخصتها تواجه مشاكل ضخمة من حيث حجم الخسائر، العمالة، المديونية للقطاع المصرفى، ومخزون سلعى يزيد على المعدل الذى تتطلبه الصناعة، والاهم من هذا كله العمل على ايجاد المستثمر الاستراتيجى القادر على تقديم خبرة إدارية

الموضوع الرئيسي : الاقتصاد العالمي
اسم كاتب المقال : فؤاد سلطان
الموضوع الفرعي : عام
رقم العـــدد : ٢٢٢٢
المصـــدر : العالم اليوم
تاريخ الصـدور : ٩٨/٥/٢٣

وتقنية مناسبة تسمح برفع كفاءة الانتاج وزيادة القدرة التسويقية لهذه الشركات لتحقيق الهدف من الخصخصة وهو تحويل مسار هذه الشركات من خسائر إلى ارباح تساهم في زيادة الدخل القومي وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

ويمكن تلخيص الاسباب الرئيسية في ضعف البرنامج التنفيذي لخصخصة الشركات المتعثرة في الآتي:

1 ـ عدم الشفافية في الاعلان بوضوح عن هذه الشركات.

2 ـ طول وبطء الاجراءات وعدم وضوح استراتيجية الدولة في هذا الخصوص.

3 ـ المغالاة في تقييم الاصول دون النظر إلى العائد الاقتصادي على المجتمع الذي يمكن ان يتحقق من خلال النجاح في استقطاب مستثمر استراتيجي يملك الخبرة الإدارية والفنية لتطوير هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى مزيد من التردد في اتخاذ القرار.

وتقدر حصيلة الخصخصة خلال عام 96 بمبلغ 6 مليارات جنيه مصري، وعام 97 بمبلغ 8.5 مليار جنيه مصري وعام 98 بمبلغ 10 مليارات جنيه مصري. كما يقال انه تم التوصل بين 80 شركة قطاع عام «من الشركات الخاسرة» وبنوك القطاع العام إلى سداد 8000 مليون جنيه مصري من الديون المستحقة لهم على اساس سداد نقدي بواقع 30٪ والباقي على اقساط سنوية مما يساعد على الاسراع في خصخصة الشركات المتعثرة نتيجة لإعادة هيكلتها حالياً.

■ الاسراع في اصدار التشريعات الاقتصادية الخاصة بالعمل، ايجار المباني القديمة، القانون الموحد للاستثمار، نظام المناقصات والمزايدات، منع الاحتكار، التعريفة الجمركية خاصة في مجال تبسيطها للقضاء على الانحرافات في عمليات التجارة الخارجية.

■ اصلاح الجهاز الإداري للدولة وتطوير المؤسسات الرقابية بما يتفق مع متطلبات اقتصاد السوق من حرية وقدرة على المبادرة حيث لايكفي لتحقيق الطفرة الاقتصادية تشجيع القطاع الخاص فقط وانما يتعين ان يصاحب ذلك القضاء التام على البيروقراطية العقيمة الحاكمة للأداء الحكومي.

■ تحرير القيود الحاكمة للنشاط الاقتصادي، تشجيع الاستثمار المباشر، وتحقيق طفرة في التصدير والإسراع في تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات ليس فقط لمواكبة متطلبات الجات وانما ايضاً متطلبات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

■ يعاني سوق الأوراق المالية من ضعف السيولة المتاحة للاستثمار في البورصة خاصة في ظل التمييز الضريبي ضد المؤسسات الاستثمارية المصرية من حيث عدم اعفاء الارباح الراسمالية التي تتحقق من بيع الاسهم والسندات من الضريبة (حيث تخضع لضريبة ارباح تجارية بواقع 42٪) في حين ان هذه الارباح معفاة تماماً للمستثمر الاجنبي والصناديق المحلية والاجنبية وكذا الافراد المصريون والاجانب سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين ـ لذلك فإن ما لوحظ اخيراً من دخول صندوق التامين والمعاشات الحكومي للاستثمار في البورصة يعتبر ظاهرة ايجابية في هذا الخصوص، إلا ان هذا لاينفي ضرورة القضاء على هذا التمييز الضريبي ضد المؤسسات الاستثمارية المصرية وذلك لتوفير العمق المالي المطلوب لتدفق الاستثمارات إلى البورصة المصرية خاصة في ظل معدلات الادخار المنخفضة نسبياً في مصر.

■ كان لاستجابة مجلس الوزراء في 1997/9/10 لمطالب مجلس إدارة البورصة من حيث تطوير الأداء واستقطاب الخبرة الفنية وبرامج الحاسب الآلي المناسبة لرفع كفاءة البنية الاساسية والقدرة الرقابية وتوافر المعلومات، كان لهذه الاستجابة مع ما صاحبها من سرعة في التنفيذ، زيادة النظرة التفاؤلية بقدرة السوق على مواجهة الزيادة الضخمة الحالية والمتوقعة خلال السنوات القادمة في حجم وقيمة الأوراق المالية التي تستطيع ان تستوعبها وبما يتمشى مع الدور الذي يمكن ان تلعب كسوق رائد في الاقليم كله.

وقد تم الانتهاء من عدة اصلاحات هيكلية للبورصة سواء من حيث طريقة احتساب سعر الاقفال على اساس المتوسط المرجح لعمليات اليوم، صدور تعديل اللائحة التنفيذية الخاص بالقواعد الحاكمة لشركات السمسرة وشركات إدارة المحافظ وما تتطلب من سابق خبرة للقائمين بالعمل بها، رفع كفاءة برامج الحاسب الآلي في مجال تلاقي العرض والطلب تلقائياً بما يسمح بمزيد من الشفافية وزيادة قدرة السوق على خدمة حجم متزايد من الاعمال مع اعطاء المؤشرات عن العمليات الشاذة بما يسمح لأجهزة الرقابة بتحليلها فوراً واتخاذ القرار المناسب، بالإضافة إلى زيادة قدرة السماسرة على التعامل في البورصة خلال شبكات اتصال مباشرة من مكاتبهم.

■ موضوع سعر الصرف اصبح في تصوري لايمثل مشكلة في الاجل القريب في ضوء ما حدث في دول شرق آسيا من جانب وفي ضوء التزايد المستمر في حجم الاحتياطيات من العملة الاجنبية لدى البنك المركزي المصري، إلا انه من جانب آخر فإن ضعف الصادرات حالياً وتطلعات الدولة إلى زيادتها بدرجة كبيرة يعني من جانب آخر ضرورة رفع الكفاءة لتحقيق ذلك سواء من خلال زيادة الانتاجية أو تطبيق سعر صرف أكثر واقعية بعكس تراكمات السنوات الست الماضية من حيث اختلاف معدل التضخم في مصر عن معدلات التضخم للدول الرئيسية شركائنا في التجارة الخارجية.

■ في ضوء ظاهرة العولمة، والمشاكل التي واجهها قطاع المال في دول شرق آسيا، اعتقد أنه اصبح من الواضح انه لامحل للكيانات المالية الصغيرة وان المستقبل للكيانات العملاقة، ومع استمرار سيطرة الدولة على نسبة كبيرة من المؤسسات المالية العاملة في مصر خاصة في قطاع البنوك والتامين (من حيث حجم الأعمال لا العدد) ومع الالتزام بالبدء في خصخصة البنوك العامة وشركات التامين، فإن الوقت قد حان ان نرى العديد من الاندماجات بين الكيانات الصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع ان تواجه المنافسة المتزايدة في هذا القطاع. ان التحدي الحقيقي الذي نواجهه في مصر هو ضرورة الاسراع نحو استكمال اجراءات الانفتاح على العالم الخارجي وذلك للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من قوة الدفع السياسية الحالية والتي أدت خلال السنتين الاخيرتين إلى وضع مصر على خريطة الاستثمار عالمياً.

□ وزير سابق

ضوع الرئيسى : الاقتصاد العالمى | اسم كاتب المقال : عبير محمد البرنس
ضوع الفرعى : عام | رقم العـــــدد : ١٣٩
ـــــدر : السياسة الدولية | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١

ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد المختلفة

عبير محمد البرنس

مقدمة :

انطلقت مع بداية مؤتمر سياتل جولة جديدة من المفاوضات، المقرر لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات تنتهى مع نهاية عام ٢٠٠٣، وأطلق على هذه الدورة من المفاوضات "دورة الألفية"، بمناسبة حلول الألفية الثالثة.

ويتناول هذا المقال المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية بالتركيز على نتائج المؤتمر، وتمهيدا لذلك يتم تناول الموضوعات محل اهتمام الجهات المختلفة التى شاركت فى المؤتمر، وردود الأفعال العالمية قبل وأثناء وعقب انعقاد المؤتمر، ثم التعليق على ذلك.

القضايا محل الاهتمام :

اختلفت القضايا محور الاهتمام باختلاف المصادر المطالبة بها، وقد بدأت مجموعات الدول قبل انعقاد المؤتمر بمحاولة تحديد موقفها من القضايا المختلفة محل اهتمامها والقضايا المتوقع تناولها فى اطار المؤتمر .ومن هذه الترتيبات ما يلى :

الدول الأفريقية ودول منطقة الكاريبى والمحيط الهادى"(١)، طالبت فى اجتماع قمة ضم ٧١ من قادتها ما يلى :

– منحها معاملة تجارية تفضيلية بإزالة الحواجز التعريفية التى تفرضها الدول المتقدمة على صادراتها.

– استمرار المزايا الممنوحة لها بمقتضى معاهدة "لومى" مع دول الاتحاد الأوروبى فى حالة تناقضها مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

أما دول أمريكا اللاتينية فقد اتفقت ست دول على ضرورة الضغط لتحقيق المطالب الآتية :

– تحرير تجارة المنتجات الزراعية.

– الحصول على فترة زمنية أطول لتحقيق التزامات دورة أوروجواى السابقة.

وبالنسبة الى الهند(٢) : أشار رئيس الوزراء الهندى فى تصريحاته التى سبقت انعقاد المؤتمر الى أهمية مراعاة جولة "سياتل" لمصالح الدول النامية، ومن جانبه أكد على رفضه الربط المقترح للتجارة بالمعايير الخاصة بالعمالة والبيئة، وأشار الى أنه من المتوقع أن يوافق المندوبون الهنود فى منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزارى الثالث على إجراء مزيد من التخفيضات فى الرسوم الجمركية.

أما دول البحر المتوسط(٣) وبمساعدة البنك الدولى ومنتدى البحوث الاقتصادية عقدت فى "القاهرة" فى منتصف يوليو ١٩٩٩ ورشة عمل تحت عنوان "التحضير لمفاوضات منطقة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٠"، شارك فيها عدد كبير من الوزراء وكبار المسئولين من الدول العربية، وخبراء التجارة من البنك الدولى، وقد تم توفير الدعم المالى لورشة العمل بمساعدة حكومتى إيطاليا وهولندا، وتم فى هذا الاجتماع التحضيرى تحديد اهتمامات هذه المنطقة، والتى تم تصنيفها الى اهتمامات تقليدية، وقضايا جديدة .

١- الاهتمامات التقليدية :

– إزالة ما تبقى من حواجز جمركية وغير جمركية، خاصة مع وجود رسوم جمركية مرتفعة على الواردات الزراعية فى كثير من الدول الصناعية، ورسوم مرتفعة على كثير من الملابس الجاهزة وصادرات النسيج – بعد الغاء أسلوب الحصص.

– العمل على تخفيض دعم المنتجات الزراعية، والذى تتضح مقاديره من الجدول رقم (١) .

– تحقيق انجاز فى مجالات مثل تجارة الخدمات، وذلك بالمطالبة بمزيد من الشفافية خاصة فى الإطار القانونى والقواعد وإجراءات التفاوض بشأنها ، وتحديد الالتزامات.

– تحقيق انجاز فى مجال حقوق الملكية الفكرية، وذلك بالمطالبة بتوفير الدعم المالى والفنى الذى بدونهما لا يمكن تنفيذ الاتفاق فى نهايةالفترة الانتقالية.

– تحقيق انجاز فى قضايا المنافسة، وقواعد انتقال رأس المال الأجنبى المباشر، ورفض ربط التجارة بالمعايير العمالية والمعايير البيئية.

٢– الاهتمامات الجديدة :

– التجارة الالكترونية.

– تكنولوجيا المعلومات.

وبالنسبة لموقف مصر(٤) فقد أوضحت المفاوضات التالى :

– تعارض مزيد من الخفض للرسوم الجمركية فى قطاع السلع الصناعية.

– رفض اقتراحات ربط التجارة وسياسات المنافسة بالمعايير العمالية – مثل منع تشغيل الأطفال – والمعايير البيئية.

– رفض الاتفاقية المتعددة الأطراف للاستثمار.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٩
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١

– تأجيل التوصل لاتفاقية للتجارة الالكترونية.

– المطالبة بتحرير أكبر لتجارة المنتجات الزراعية.

– المطالبة بمد الفترة الانتقالية لحماية حقوق الملكية الفكرية حتى عام ٢٠٠٥.

– المطالبة بالتدرج فى تحرير تجارة الخدمات.

ومع بدء أعمال المؤتمر اتضح تركيز اهتمامات الدول النامية فى تنفيذ الاتفاقات الحالية لجولة "أوروجواى" وعدم القاء أعباء جديدة عليهم بموجب بعض إجراءاتها، والتى نتج عنها أن صادرات الدول النامية تواجه قيودا جمركية تصل فى بعض الحالات الى أربعة أضعاف القيود الجمركية(٥) التى تفرض على مثيلاتها من الدول الغنية، وذلك بسبب إفراط الأخيرة فى استخدام قواعد مكافحة الإغراق.

ومن جهة أخرى تتركز اهتمامات الدول المتقدمة فى الدعوة الى أن تشمل مناقشات منظمة التجارة العالمية فى إطار "دورة الألفية" كل القضايا ذات التأثير على التجارة العالمية بشكل أو بآخر، بتشكيل فريق عمل لتحليل كيفية تحقيق الربط بين التجارة ومعايير العمل الأساسية والمعايير البيئية، وهو ما لقى اعتراض الكثير من الدول النامية – والتى تشكل ٨٠٪ من عدد أعضاء المنظمة الـ ١٣٥ – وبعض الدول الصناعية(٦).

وقبل انعقاد المؤتمر، وأثناء انعقاده، شهد العالم ردود أفعال عنيفة من المجتمع المدنى فى العالم وكانت النسبة الغالبة فيها لمواطنى الولايات المتحدة الأمريكية، ويوضح الشرح التالى ردود الفعل المختلفة :

ردود الأفعال المصاحبة لمؤتمر "سياتل" :

شهدت الفترة السابقة لانعقاد المؤتمر مظاهرات استمرت حتى انتهاء أعمال المؤتمر، وتميزت هذه الاحتجاجات بعدة ميزات واضحة هى :

– الاستمرار رغم محاولات قمعها خاصة من قبل شرطة مدينة سياتل.

– القوة.

– كبر عدد المشاركين فيها.

– التنوع فى الجهات المشاركة فيها، وبالتالى تعدد مطالبها.

– حدوثها فى أكثر من بقعة من بقاع العالم.

والجدول رقم (٢) يوضح حصرا لأهم الاحتجاجات التى صاحبت المؤتمر سواء خلال الفترة التحضيرية أو أثناء انعقاد المؤتمر، مع ملاحظة أن ذلك لا يعنى عدم حدوث احتجاجات من جهات غير المذكورة، أو فى أماكن غير المذكورة بالجدول.

وعن موقف المنظمات غير الحكومية فى العالم، فقد دافعت بعضها عن مصالح الدول النامية، وطالبت بفتح الأسواق الأمريكية والأوروبية لمنتجات الدول الفقيرة، الى جانب توجيه عدة اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية. فمثلا منظمة المدنيين أو Public Citizen تتهم الرئيس الأمريكى بـ "إزدواجية القيم "وأن هناك تناقضا بين ما يعلن عنه من حماية العاملين والبيئة وبين إدارته(٧).

وفى بيان أصدرته هيئة أطلقت على نفسها اسم ممثلو المجتمع المدنى المعارضين لمفاوضات "دورة الألفية"، وقد وقعت عليه ١٢٠٠ منظمة فى ٨٧ دولة، أكد على أن منظمة التجارة العالمية فى السنوات الخمس الأخيرة أسهمت بدور بارز فى تركيز الثروة فى أيدى أقلية من الأثرياء جنبا الى جنب مع زيادة تفشى الفقر لأغلبية سكان الأرض، كما طالب البيان بإجراء اصلاحات تسمح بتقييم أعمال المنظمة، وطالب بتأجيل كل مفاوضات من شأنها توسيع نطاق سلطة المنظمة.(٨)

وفى إطار المحاولات لمساعدة الدول الفقيرة – دول الجنوب – أكدت منظمة "أوكسفام" "على أن دول الشمال تسلك سلوكا حمائيا لمنتجاتها، وأن هذه الإجراءات كلفت الدول الفقيرة ٧٠٠ مليار دولار سنويا – يعادل ١٤ مرة قيمة المساعدات التى تحصل عليها هذه الدول فى إطار مساعدات التنمية.(٩) وفى اليابان وكوريا الجنوبية وزعت المنظمات غير الحكومية منشورات طالبت فيها الدورة الجديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بالعمل على إيجاد قواعد جديدة لضمان الحفاظ على الأمن الغذائى والزراعى وتوقف هجرة المزارعين للأرض الزراعية.(١٠)

وقد وصفت هذه المعارضة من المنظمات غير الحكومية بأنها محاولة لبلورة ما يسمى بـ "الدولية المدنية "تسعى للإبتعاد عن العولمة، وتقوم بتشجيع الأفكار البديلة لتقوية الاقتصادات المحلية فى المجتمعات المختلفة.(١١)

ومن جانبها أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية أن موجة المظاهرات والاحتجاجات فى مدينة "سياتل" - "مقر انعقاد المؤتمر – هى أحد الأمثلة التى تعكس حرية التعبير المكفولة فى الولايات المتحة الأمريكية(١٢).

وما سبق يؤدى الى نتيجة هامة وهى أنه على الرغم من المساعى الأمريكية على المستوى الرسمى لتحرير التجارة والإندماج فى تيار العولمة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ستكون من المستفيدين على الأقل إن لم تكن المستفيد الأول من جراء ذلك، إلا أن المجتمع المدنى يعارض العولمة وينادى بإسقاط منظمة التجارة العالمية، وليس فقط خوفا من عواقبها السيئة المتمثلة فى احتمال الحاق أضرار ببعض الفئات الأمريكية، وعبرت فئات المجتمع المختلفة عن ذلك فى مسيرات من الاحتجاجات والتى فسرها البعض بأنها محاولة للضغط على الدولة للتمسك بعدم تحرير التجارة خاصة فى القطاع الزراعى، ويرون أن ذلك هو الحال أيضا بالنسبة للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الأخرى فى أوروبا.

والجدير بالذكر أنه كان هناك صوت مسموع – كما يتضح من جدول رقم (٣) – يحاول مساعدة الدول النامية وحماية مصالحها. وهذا يساعد رغم كل هذا الزحام من مخاوف تحيط بمستقبل هذه الدول على الشعور بالتفاؤل، ولكنه فى ذات الوقت يثير تساؤلا عن : أين صوت أصحاب المصلحة فى الدول النامية أنفسهم؟

ورغم هذه الموجة من الإحتجاجات، وتجمع المتظاهرين

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٩
المصـــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١

حول مقر انعقاد المؤتمر فى مدينة "سياتل "الذى حال دون عقد حفل الافتتاح الرسمى للمؤتمر الذى كان من المقرر عقده فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٩ - أول أيام المؤتمر - واصل المؤتمر الوزارى الثالث أعماله حتى ٣ ديسمبر ١٩٩٩، وكانت له النتائج التالية :

نتائج المؤتمر وردود الأفعال العالمية بشأنها :

بدأت الوفود المشاركة فى مؤتمر منظمة التجارة العالمية جهودا فى اليوم الأخير من أعمال المؤتمر للتوصل الى اتفاق شامل يعمل على إنطلاق جولة جديدة لمفاوضات تحرير التجارة العالمية فى القرن القادم.

وقد تم فى فجر اليوم الأخير من أعمال المؤتمر استدعاء ٢٢ من الوزراء يمثلون مختلف التجمعات الإقليمية - من بينهم د. يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد المصرى - وأجرى هؤلاء الوزراء مناقشات حول نقاط الخلاف لكن دون جدوى، كما قام الرئيس الأمريكى بإجراء اتصالات هاتفية بقادة الاتحاد الأوروبى ونيوزيلندا والمكسيك لمحاولة الوصول لإتفاق حول الملف الزراعى لكن دون جدوى.(١٣)

لكن اختتم المؤتمر أعماله فى فجر ٤ ديسمبر ١٩٩٩ بتوقيت القاهرة، وجاء فى بيان صدر عن المؤتمر، يتعلق باجتماعات المؤتمر، وأكد كل من "شارلين بارشفيسكى" الممثلة التجارية الأمريكية و "مايك مور" المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على أن ما تم من مناقشات فى إطار المؤتمر سيكون مفيدا، وأنه سيتم استئناف المناقشات فى يناير ٢٠٠٠ فى مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف، وفى إطار ذلك تم تكليف "مايك مور" المدير العام للمنظمة بإجراء مفاوضات فى مقر المنظمة مع الدول الأعضاء حول مكان وتاريخ استئناف المؤتمر ولاجتماعاته، والموضوعات التى سيجرى التفاوض بشأنها والتى فشلت الوفود فى الاتفاق بشأنها.(١٤)

ويرى الخبراء أن عجز المؤسسة عن اصدار بيان ختامى متفق عليه من الوفود المشاركة حول القضايا التى سيعاد إدراجها فى جولة مفاوضات "الألفية"، ناتج عن الفشل فى تنظيم الأداء فى إطار أعمال المؤتمر، والذى كان له عدة أوجه على النحو التالى :

١- سوء إدارة المؤتمر، وتمثل ذلك فى العديد من المظاهر منها التناقض فى تصرفات الشرطة الأمريكية إزاء المتظاهرين حول مقر المؤتمر، فقد عجزت قوات الشرطة عن منع المتظاهرين من تعطيل اجتماعات المنظمات غير الحكومية التى دعت اليه المنظمة بضغط من الرأى العام العالمى، وهو الأمر الذى نتج عنه بدء الاجتماعات متأخرة عن موعدها ثلاث ساعات، وترتب على ذلك عدم مشاركة غالبية الوفود فيها، كما عجزت عن السيطرة عليهم فى اليوم الأول من اجتماعات المنظمة عندما تسببوا فى غلق الشوارع المؤدية لمقر الاجتماعات بما صعب على الوفود الوصول لمقر الاجتماعات بل وقوعها تحت طائلة حظر التجول التى فرضت على منطقة الاجتماعات، على الرغم من ذلك أمكن إخلاء جميع الشوارع من المتظاهرين فى مساء اليوم الأول لأعمال المؤتمر استعدادا لتجميع أعضاء المؤتمر لاستقبال الرئيس الأمريكى لإلقاء كلمته يوم الأربعاء - ثانى أيام المؤتمر.(١٥)

والتغيير المستمر لمواعيد الجلسات وإلغاؤها فجأة تعد إقرارها فجأة، وهذا كان له أثر فى عدم تمكين بعض الدول من المشاركة فى هذه الحالة.

٢- سوء التخطيط للمؤتمر :

وهو ما اتضح من عدم التركيز على مناقشة نواقص الجولة السابقة من المفاوضات فى "أوروجواى"، الى جانب تناول موضوعات جديدة مثل الاستثمار والمنافسة والبيئة والمعايير الأساسية للعمل والشفافية وهى قضايا ليست محل اتفاق من الدول المشاركة، مع وجود انطباع برغبة مخطط المؤتمر فى تحقيق سياسة الإملاء.(١٦)

٣- تهميش الدول النامية فى المؤتمر، وهو الانطباع الذى جاء نتيجة عدة إجراءات :(١٧)

- السماح لعدد محدود من كل وفد بالمشاركة فى الاجتماعات دون الأعضاء الآخرين، خاصة الدول النامية.

- اختيار ٢٢ دولة فقط من بينها مصر للمشاركة فى إعداد مشروع البيان الختامى لإعلان "سياتل".

وكانت نتائج المؤتمر الذى عقد فى "سياتل" لمنظمة التجارة العالمية محل دراسة وتحليل للتعرف على أهم الأسباب التى ساعدت على حدوثها، ويتم فى ذلك الجانب تناول الآراء المختلفة لأسباب نتائج مؤتمر "سياتل".

التفسيرات المختلفة لنتائج المؤتمر الأخير لمنظمة التجارة العالمية :

دارت الآراء المتعددة حول أسباب نتائج مؤتمر "سياتل" حول العوامل الآتية :

١- الانطباع الذى أوجدته الولايات المتحدة الأمريكية منذ اللحظة الأولى من الزعامة الأمريكية وسعيها للتأكيد على مصالحها. وبناء على ذلك جاءت نتائج المؤتمر لتكون بمثابة تجميد لفعالية الفيتو الأمريكى، ومن جهة أخرى كتجميد فعلى لمنظمة التجارة العالمية لحين التوصل الى مستوى مرض من الكفاءة والشفافية تمكن من الوصول لصيغة جديدة وعادلة للتفاوض.(١٨) ولذلك وجهت اتهامات للولايات المتحدة الأمريكية بأنها المسئول الأول عن فشل مؤتمر سياتل.

٢- قصر مدة انعقاد المؤتمر الى جانب كبر عدد القضايا المطروحة.

٣- مظاهر الخلل فى إدارة المؤتمر والمناخ العام الذى أحاط بالمؤتمر من احتجاجات ساهمت بشكل أو بآخر فى عرقلة الاجتماعات.

٤- معارضة المجتمع المدنى، وأكد ذلك البيان الذى وقعت عليه (٣٢) منظمة غير حكومية وجاء فيه أن منظمة التجارة العالمية غير ديمقراطية وغير عادلة وغير متوازنة.(١٩)

٥- أرجعت صحيفة "الفيننشيال تايمز" فشل المؤتمر الى عدم الشعور بالمسئولية الذى يتسم به الرئيس الأمريكى وعدم خبرة مايك مور مدير عام المنظمة الجديدة.

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٩
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١

٦- النزعة "الإنسانية" لدى الدول الكبرى، والتى كان لها أثر كبير فى عدم القدرة على التقريب بين وجهات النظر، وإيجاد خلافات حول العديد من القضايا، ومن القضايا التى كانت محل خلاف أثناء أعمال المؤتمر :

- الملف الزراعى : يمكن تلخيص أوجه الخلاف فى الجدول رقم (٣).

- الخدمات : تتضح أوجه الخلاف بشأنها من الجدول رقم (٤).

- البيئة والتكنولوجيا الحيوية : تتلخص الآراء فى هذا الشأن فى الجدول رقم (٦).

الجداول أرقام (٣) و (٤) و (٥) و (٦) تؤيد الرأى القائل بأن الاختلافات بين الوفود المشاركة فى قمة "سياتل" حول القضايا المطروحة كانت سببا هاما فى عدم التوصل الى اتفاق، وبالتالى عدم وجود بيان ختامى يحظى بالتأييد العام.

التعليق على نتائج مؤتمر منظمة التجارة العالمية :

على الرغم مما أعلنه بعض المصادر المسئولة فى الدول المتقدمة عن الشعور بالأسف وخيبة الأمل نتيجة لعدم الوصول لاتفاق بشأن القضايا محل الخلاف بين الوفود التى شاركت فى المؤتمر، إلا أنه توجد حالة من الارتياح لما تم الانتهاء اليه من تعليق المفاوضات (خاصة فى الدول النامية)، ويرد ذلك بأن هذه النتيجة تعنى مكسبا للدول النامية لأنها نجحت فى تأكيد فاعليتها كنسبة غالبة فى أعضاء منظمة التجارة العالمية WTO، وإن المؤتمر بهذا الشكل يثبت للولايات المتحدة الأمريكية فشل سياستها التى استهدفتها منذ بداية أعمال المؤتمر وهى "إملاء الشروط" تحقيقا لمصالحها فى المقام الأول فى المرحلة القادمة، ودون اهتمام باستكمال نواقص الدورة السابقة للمفاوضات، وهذا الارتياح السائد فى الدول النامية مقبول.

وليس الهدف هنا بأى حال من الأحوال محاولة لتقييم الدورة السابقة من المفاوضات (دورة أوروجواى) أو الحديث عن نواقصها التى الحقت أضرارا بالدول النامية، وإنما هى محاولة للتعرف على أهمية مطالب الدول النامية من منظمة التجارة العالمية، والخطوات التالية التى يجب على تلك الدول اتخاذها فى المرحلة القادمة.

فبالنسبة للمطالبة بمزيد من خفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية، وتحرير تجارة المنتجات الزراعية جاء انطلاقا من :

- أهمية القطاع الزراعى فى بعض هذه الدول بالاعتماد على نسبة القيمة المضافة التى يساهم بها فى الانتاج المحلى، فقد بلغت هذه النسبة فى مصر، مثلا، ٥٢٪ عام ١٩٩٧ (جدول ٧) وهى تفوق بذلك النسبة الموجودة فى الدول المتقدمة.

- نسبة الصادرات من المنتجات الصناعية من إجمالى الصادرات السلعية تقل فى النسبة الغالبة من هذه الدول عن نسبة الواردات من هذه المنتجات (جدول ٨)، وهو على عكس الوضع بالنسبة للدول المتقدمة ، وهذا يعنى أن المنتجات المحلية فى الأسواق المحلية تعانى من منافسة المنتجات المستوردة من الخارج - خاصة مع الأخذ فى الاعتبار مستوى الجودة وانخفاض الأسعار التى تتصف بها - الى جانب المنافسة التى تواجهها فى الأسواق الخارجية، ومع حصول الدول المتقدمة على نصيب الأسد من التجارة العالمية.

ففى جانب الواردات يأتى الاتحاد الأوروبى فى المركز الأول بنسبة ٤٥٪ تليه أمريكا الشمالية بنسبة ٢٠٪، وتأتى آسيا بما فيها اليابان فى المركز الثالث بنسبة ١٩٪، ويأتى فى المركز الأخير الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة ٢٪، وفى جانب الصادرات فإن ٤٢٪ منها من أوروبا، وتليها الصادرات من أمريكا بنسبة ١٥٪، وأخيرا الصادرات من الشرق الأوسط وأفريقيا ونسبتها ١٪ من إجمالى صادرات العالم(٢٠) تكون مهمة الدول النامية فى تحقيق هذا المطلب صعبة.

ويتضح من جدول (١)، أن أعلى قيم لمقادير الدعم المقدمة لكل مزارع وفقا لتقديرات ١٩٩٨ هى فى الاتحاد الأوروبى، تليها اليابان، ثم أمريكا. وتأتى أهمية الغاء الدعم فى أن دعم القطاع الزراعى يخلق منافسة غير حقيقية بين منتجات هذا القطاع لهذه الدول وبين المنتجات الواردة من جهات أخرى مثل الدول النامية. حيث يحصل المزارعون فى دول الاتحاد الأوروبى على دعم مالى هائل من حكوماتهم يقدر بـ ٨٥٪ من دعم الانتاج الزراعى فى العالم كله.(٢٢)

ومن جهة أخرى تأتى معارضة الدول النامية للاقتراحات -خاصة الأمريكية - المطالبة بضرورة ربط التجارة العالمية بمعايير العمل (مثل أن يكون هناك عدد ساعات محددة للعمل، حد أدنى لمستوى الأجور، منع تشغيل الأطفال)، انطلاقا من أن هذه الاجراءات من شأنها أن تدفع من تكلفة الانتاج فى الدول الفقيرة، وهو الأمر الذى سيترتب عليه محدودية قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية، ومن ناحية أخرى فإن منع تشغيل الأطفال حتى ١٨ سنة سيضر بمستوى معيشة الكثير من الأسر فى الدول النامية التى تعتمد على أطفالها كمصدر للدخل. فتشير منظمة العمل الدولية الى أن ٢٥٠ مليون طفل على الأقل يعملون فى الدول النامية ويعمل نصفهم تقريبا فترات عمل كاملة.(٢٣)

لذلك يكون من الهام دراسة قضية الربط بين التجارة العالمية والمعايير العمالية والبيئية بما يفيد فى تجاوز الأضرار المتوقعة من جراء تطبيق ذلك.

ويكون على الدول النامية فى هذه المرحلة التنسيق فيما بينها وصولا لرؤية موحدة وسياسات واضحة حتى يمكن أن تكون فاعلا فى مفاوضات واتفاقات منظمة التجارة العالمية فى إطار دورتها الحالية، ومن جهة أخرى عليها السير قدما فى تنمية اقتصاداتها حتى تتمكن من المنافسة فى الأسواق العالمية.

وأعتقد أن التحدى الذى يواجه هذه الدول هو تقوية اقتصاداتها، وانطلاقا مما سبق يمكن الزعم بأن نتائج مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذى عقد فى مدينة "سياتل" لا تعد فشلا - بالنظر الى أهداف ومطالب الدول النامية من المنظمة - وإنها فرصة لتوحيد المواقف، كما تعد انتصارا للرأى العام العالمى الرافض للنزعة الإنسانية فى توجهات الدول المتقدمة.

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــــدد :	١٣٩
المصـــــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١

ملاحق

جدول (١)
مقادير الدعم المقدمة للمنتجين الزراعيين
(القيمة بالألف دولار - تقديرات عام ١٩٩٨)

الدولة	مقدار الدعم المقدم لكل مزارع
النرويج	٢,٧
سويسرا	٤,٥
اليابان	٤٩,١
الاتحاد الأوروبي	١٢٩,٨
أمريكا (U.S.A)	٤٧
كندا	٣,٢
استراليا	١,٢

المصدر: The Economest, Vol. 353, No. 8147, Nov. 27 - Dec. 3, 1999, p. 24.

جدول (٢)
تلخيص أهم ملامح الاحتجاجات المصاحبة للمؤتمر المنعقد في مدينة "سياتل" لمنظمة التجارة العالمية (WTO)

مكان الاحتجاج	الفئة المحتجة	المطالب / المواقف
• جنيف (ميدان الامم)	• الحرفيون والمزارعون	• الاعتراض على فتح الأسواق في القطاع الزراعي.
	• رجال الاقتصاد والفكر والمال من بينهم موريس دلاس (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد)، وسيزان جورج (السياسي الأمريكي الذي يعيش في فرنسا ويرأس مرصد العولمة)، والقانوني لوري ولاش المسئول عن جمعية "المواطن العام" في أوروبا، والمفكر وعالم الاجتماع السويسري جون زيجلر والذي يطلق عليه "ضمير الشعب السويسري" و"صوت العالم الثالث".	• رفع شعارات تندد بانتشار الغذاء الأمريكي منها : – الماء هو الكوكا كولا والغذاء هو اللحم المهرمن. – الاشارة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بـ "نيس كوفي" نسبة إلى مشروب النيس كافية الأمريكي. • تحذر المظاهرات من أن الرعب الغذائي سيكون سمة العصر القادم وسيكون أكثر خطراً من الرعب النووي. • تحذر من أن العولمة لا تفعل سوى أن تزيد الأغنياء غنى، وتزيد الفقراء فقراً، وحذرت كذلك من الاستعمار الأمريكي في ثوبه الجديد وطرحت مثلاً على ذلك بانتشار مطاعم ماكدونالدز الأمريكية.
• فرنسا	• أكثر من ٢٠ ألف شخص.	• الاعتراض على ما اعتبروه "تسويق العالم" من قبل منظمة التجارة العالمية، وحملوا شعارات أكدوا فيها أن "العالم ليس سلطة" وأخرى "العولمة تعني التجويع".
	• المنظمة الفرنسية للمنظمات غير الحكومية.	• رفضت منظمة التجارة العالمية، وطالبت بفرض ضرائب لمساعدة الفقراء في أنحاء العالم.
	• جمعيات باسم النقابات الأوروبية والعالم الثالث.	• طالبت بتعديل قوانين التجارة العالمية. • معارضة الاستعمار الأمريكي المتمثل في انتشار سلسلة المطاعم الأمريكية - ماكدونالدز - في أوروبا.

[redacted]



الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٩
المصـــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١

مكان الاحتجاج	الفئة المحتجة	المطالب / المواقف
• الولايات المتحدة الأمريكية	• ٨٠٠ منظمة أهلية – اليوم الأول من انعقاد المؤتمر – أغلبها من الدول المتقدمة.	• معارضة مزيد من تحرير التجارة لأن ذلك فى صالح الأغنياء فقط. • اسقاط منظمة التجارة العالمية.
	• قادة الاتحاد العام لنقابات العمال الأمريكية.	• الدفاع عن إدماج المعايير العمالية ضمن "دورة الألفية".
	• الجماعات الداعية للحفاظ على البيئة.	• اتهام منظمة التجارة العالمية بأنها ستدمر البيئة.
	• المزارعون.	• اتهام المنظمة بالمساهمة فى تعميق مشكلة البطالة.
	• عدد من المتظاهرين تراوح فى اليوم الثانى لانعقاد المؤتمر بين (٥٠ ألف) و(١٠٠ ألف) (يشمل هذا العدد ممثلين لمنظمات غير حكومية من أوروبا واليابان وبعض الدول الآسيوية).	• اعتبار أن ما تملكه منظمة التجارة العالمية من سلطة تفوق سلطة الدول متناقض مع متطلبات السيادة الوطنية للدول، وهو ما يكون له تأثير على قدرة الدول على سن التشريعات والقوانين والقواعد التى تلائم خططها وتوجهاتها. • اتهام الشركات متعددة الجنسية باستغلال العمالة بالدول النامية عن طريق تشغيلهم بأجور زهيدة. • معارضة فتح الأسواق الأمريكية لما يمكن أن يترتب عليه من دخول سلع دون المواصفات البيئية والصحية السليمة. • معارضة تشغيل الأطفال.
• سويسرا	• بعض المتظاهرين.	• المطالبة بعدم رفض منظمة التجارة العالمية لأنها يمكن أن تكون مفيدة مع اجراء بعض التعديلات.

المصدر : جمعت المادة بواسطة المعد من :
- موقع منظمة التجارة العالمية على شبكة الانترنت.
- جريدة العالم اليوم، ٢ ديسمبر ١٩٩٩.
- جريدة الأهرام، ٢٨ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ١٩٩٩.

جدول (٣)

الموقف من الملف الزراعى

الجهة / الدولة	المطالب / المواقف
• الولايات المتحدة الأمريكية	• الحصول على التزام من الاتحاد الأوروبى بالتفاوض حول اسقاط الدعم الذى يقدمه الاتحاد للمزارعين الأوروبيين، وترى أمريكا أن ذلك الدعم لا يخلق منافسة حقيقية، وهو ما سيضر بالمزارعين الأمريكيين عند الدخول للأسواق الأوروبية.
• مجموعة الخمس عشرة (الدول النامية)	• اسقاط أية مساعدات تقدم للزراع بما فى ذلك المساعدات الأمريكية غير المباشرة للمزارعين.
• المفوض الأوروبى راذن فيشر	• يعارض اتهام الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبى بوضع الأخير لاجراءات حمائية، ويبرر المساعدات التى تقدم للمزارعين بأنها هامة خاصة فى ظل هجر الكثير من المزارعين للأرض الزراعية بما يكون فيه تهديد لمستقبل الزراعة، وبالتالى الأمن الغذائى. • ومع ذلك فالأوروبيون مستعدون لتخفيض المساعدات المقدمة للمزارعين، وذلك لتشجيع تصدير المنتجات الزراعية.
اليابان	• تساند أوروبا، وترى أن الزراعة قطاع يحافظ على فرص العمالة الموجودة فى هذا المجال، وهو ما يعرف بـ : "التعددية الوظيفية للزراعة"، وأن لقطاع الزراعة معاملة خاصة تتجاوز البعد التجارى، ودعم المزارعين يهدف إلى الحد من الهجرة للمدن سعياً لزيادة عوائدهم المنخفضة.

المصدر : جريدة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٩٩.

[redacted]

الموضوع الرئيسى :	الاقتصاد العالمى	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعى :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٩
المصـــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١

جدول (٤)

الموقف من تحرير تجارة الخدمات

الجهة / الدولة	المطالب / المواقف
• الاتحاد الأوروبى	• يطالب اتحاد الدول الأعضاء فى المنظمة بفتح أسواقها اكثر، وعدم التفريق بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، خاصة فى قطاعات مثل الاتصالات والتأمين والمواصلات والبنوك.
• الولايات المتحدة الأمريكية	• تتفق مع ذلك، خاصة مع وجودها فى المركز الأول لمصادر الخدمات فى العالم. • تطالب كذلك بأن يظل التبادل عبر شبكة الانترنت خارج الضرائب الجمركية.
• فرنسا	• تطالب بوضع قواعد قانونية لهذه الشبكة الدولية، ويوجد اقتراح بأن يكون اليونسكو هو الاطار الذى يمكن أن تتم فيه المفاوضات الخاصة بذلك المطلب.

المصدر : جريدة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٩٩.

جدول (٥)

الموقف من العمالة

الجهة / الدولة	المطالب / المواقف
• الاتحاد الأوروبى	• يطالب بالحوار بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية حول ضرورة وجود حد أقصى لساعات العمل حفاظاً على كرامة الانسان، ومنع عمل الأطفال، ومنع العمل القسرى، ويتم ذلك عن طريق اقامة منتدى عالمى مشترك من المنظمتين، يقوم بعقد اجتماعات خلال فترة العامين القادمين تنتهى بمؤتمر على مستوى وزراء التجارة لدول الاتحاد لتقديم وجهات نظرهم.
• الولايات المتحدة الأمريكية	• تؤيد ذلك.
• الدول النامية	• تعارض ذلك، وترى فى ذلك اضرار بميزتها التنافسية – نظراً لانخفاض مستوى أجور العمالة بها وانتشار ظاهرة عمالة الأطفال.

المصدر : جريدة الأهرام، ١ ديسمبر ١٩٩٩.

جدول (٦)

الموقف من قضايا البيئة

الجهة / الدولة	المطالب / المواقف
• الاتحاد الأوروبى	• يطالب بربط القواعد الخاصة بحماية البيئة بالتجارة العالمية، وأن يتم اعتماد مبدأ "الحيطة" اقتداءاً بأحداث أمراض جنون البقر التى ظهرت فى بريطانيا .. وفى إطار هذا المبدأ يكون من حق الدول منع دخول أية سلعة مشكوك فيها، وأن تقوم كل دولة بتحديد مستوى الأمن الغذائى الخاص بها. لذلك نجد فرنسا ترفض استيراد الذرة الأمريكية المعدلة للجينات لعدم وجود معلومات عن الآثار بعيدة المدى لهذا المنتج على الصحة، وإلى جانب معرفتهم بأنها تقتل الفراشات التى تمتص رحيقها، كما ترفض فرنسا ادخال اللحوم الأمريكية إلى البلاد حيث يتم استخدام الهرمونات فى عمليات التسمين، مما جعل فرنسا تطالب بتطبيق مبدأ "الحيطة".
• الولايات المتحدة الأمريكية	• تعارض إدخال مبدأ "الحيطة" فى قواعد التجارة العالمية.

المصدر : جريدة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٩٩.

عرض الأهم: مقالات سياتل

سياتل المنظمات غير الحكومية والدول النامية : إحساس غير مبرر بالانتصار *

هل كان انهيار سياتل انتصارا للمنظمات غير الحكومية على أنصار تحرير التجارة العالمية ؟ هل تمثل سياتل فجر عصر جديد تأتي فيه الشعوب قبل الأرباح ؟ الكثير من الناس يعتقدون ذلك ويا له من اعتقاد خاطئ.

لقد تعلمت الدول النامية في الاجتماع الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة الذي عقد مؤخرا في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية درسا هاما فحواه أنه في غياب وقفة واحدة لحكوماتها ومثقفيها ومنظماتها غير الحكومية فإن المنظمة العالمية للتجارة ستصبح فريسة لجماعات الضغط والتنظيمات غير الحكومية في الدول الغنية ولعل الجدل الدائر بشأن معايير العمل ووضعها على أجندة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف أبرز مثال على ذلك.

لقد أعربت الدول النامية قبيل بدء المؤتمر عن رفضها القاطع للمقترح الأمريكي بإنشاء مجموعة لدراسة معايير العمل في إطار المنظمة العالمية للتجارة إلا أن الأمر لم يتجاوز حدود ذلك ولم يجل في خاطر أحد أنه سيتجاوز .ولكن الذي حدث في سياتل أنه على الرغم من عدم اقتصار الأجندة المقترحة لجولة المفاوضات الجديدة التي ناقشها ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة على هذا الموضوع فإن الدول النامية قد وجدت فيه سببا كافيا لعدم الدخول في جولة مفاوضات جديدة من البداية.

إن ما حدث في سياتل يعد بالنسبة للدول الفقيرة مشهدا تاريخيا ليس فقط لما شهدته الشوارع والطرقات من أحداث عنف وإنما لإدراك الدول النامية الجلي هذه المرة أن الشعارات المضادة للعولمة وللمنظمة العالمية للتجارة قد أصبحت فريسة لمجموعات تعتبر الإضرار بالدول الفقيرة سبيلها الوحيد لتحقيق أهدافها ولنتأمل المشهدين التاليين من مظاهرات سياتل واللذين طيرتهما وكالات الأنباء لجميع أرجاء الأرض وأصبحا حديث ملايين البشر:

المشهد الأول :غلام لم يتجاوز السنوات العشر من عمره حاملا في يده شعار كتب عليه "قولوا للمنظمة العالمية للتجارة لا لعمالة الأطفال- هل تريدون أن يعمل أطفالكم حتى الموت" فبعيدا عن السخرية التي ينطوي عليها مشهد طفل مشارك في مظاهرات عن التجارة الدولية بدلا من أن يكون في مكانه الطبيعي متلقيا للعلم في مدرسته فإن الفرد لا يملك أن يمنع نفسه من أن يجادل في أن العبارة الصحيحة كان يجب أن تكون "هل تريدون أن يجوع أطفالكم إلى الموت ."فالموت جوعا هو المصير الذي سيواجهه الأطفال إذا ما منع الآباء من إرسال أطفالهم للمساهمة في دخل الأسرة ومواردها .إن عمالة الأطفال - على حد قول Clare Short وزير التنمية الدولية البريطاني- قضية تنمية وليست قضية تجارة.

إن الهدف من وضع قضية عمالة الأطفال على أجندة مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة ليس محاولة الإسهام في التوصل لحل مرضي لقضية قديمة وشائكة وبالغة التعقيد بقدر ما هو خطوة محسوبة لحماية الصناعات الأمريكية كثيفة العمل من منافسة منتجات الدول الفقيرة .بعبارة أخرى هي حمائية تجارية تختفي خلف ستار من الخطابة الأخلاقية.

المشهد الثاني :صورة المتظاهرين الذين تعالت صرخاتهم خارج أسوار اجتماع سياتل "المنظمة العالمية للتجارة عدو الأرض "وقد ارتدوا ملابس تنكرية تأخذ صورة سلاحف البحر في إشارة إلى النزاع الشهير الذي نظره جهاز فض المنازعات بالمنظمة وحكم فيه لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ضد أربع دول آسيوية ملزما الأخيرة باستخدام أجهزة صيد لا يترتب عليها قتل السلاحف البحرية في عمليات صيد الجمبري .على أن الملاحظ أن الحكم نفسه قد اعترض على الأسلوب التمييزي الذي اتبع في تصميم القانون الأمريكي في هذا الشأن وبالتحديد إعطاء مهلة قصيرة لم تتجاوز الأشهر الأربعة للهند والدول الأخرى للالتزام بمقتضيات القانون الأمريكي والحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على الصادرات الهندية من الجمبري على الرغم من أن الشطر الأكبر من تلك الصادرات الهندية يأتي من مزارع خاصة لتنشئة هذا الكائن البحري ولا يترتب عليه بالتالي أي إضرار بالبيئة البحرية أو تنوعها البيولوجي.

هذا النزاع على الجانب الهندي كشف عن الميل العرقي والنظرة الاستعلائية التي تتعامل بها المنظمات غير الحكومية

(*) مقال لـ JagdishBhagwati استاذ الاقتصاد الأشهر في جامعة كولومبيا الأمريكية ومستشار المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)خلال الفترة من١٩٩١-١٩٩٣- نشر في جريدة الـFinancialTimes بتاريخ ٢١ ديسمبر١٩٩٩.

[redacted]

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــــدد :	١٣٩
المصــــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١

الأمريكية مع مصالح الدول النامية الأمر الذي عاد ليفرض نفسه بقوة على الهند وغيرها من الدول النامية في اجتماعات سياتل وفي هذا السياق يصبح من السهل تفهم لماذا ذهب ممثلو الدول النامية إلى اجتماعات المنظمة العالمية للتجارة هذه المرة بقلق أكبر عمقه وضاعف منه المظاهرة الإعلامية غير المسبوقة لمنظمات الدول المتقدمة غير الحكومية.

لقد خدعت الدول النامية في نهاية جولة أوروجواي عام١٩٩٣ بقبولها وضع حقوق الملكية الفكرية داخل إطار المنظمة العالمية للتجارة على الرغم من وضوح عدم انتمائها لقضايا التجارة وجلاء كونها نصل في صدر تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية .هذه المرة يأتي الدور على قضايا العمل ليتم استخدامها بنفس الكيفية عظمة تلقى لاتحادات العمال في الدول الغنية وشوكة في عنق الدول النامية.

إن الأمر لم يكن لينتهي دون وضع مسك الختام فإذا بالرئيس الأمريكي- لا تحركه إلا رغبته الأكيدة في كسب أصوات العمال وتنظيماتهم لحزبه في عام الانتخابات- يعلن أن الولايات المتحدة ستفرض عقوبات على الدول الفقيرة التي لا تحترم حقوق العمال .وكما كان متوقعا أعطت الدول النامية ظهرها لهدف إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

إن المنظمات غير الحكومية غير دول العالم المتقدم لا يسعدها شيء حاليا بقدر أن تتصور أنها قد فازت في سياتل وأنها يجب أن تمنح الحقوق الأدبية المترتبة على نجاح حركتها الموحدة قبل وأثناء سياتل في عدم إطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف .هذا الإحساس بالسخرية إحساس كاذب فهي بتبنيها لأجندة من القضايا غير ذات ارتباط مباشر بالتجارة وضد مصالح الدول النامية قد حفزت الأخيرة على تعبئة تنظيماتها ومثقفيها لمنع استيلاء الدول المتقدمة على المنظمة العالمية للتجارة كما استولوا على غيرها.

● ● ●

إعطاء دفعة للعولمة : سياتل والفرصة الضائعة :

يتجاوز فشل المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية حد الإخفاق الدبلوماسي ليمثل بحق فرصة تاريخية ضائعة كان يمكن للرئيس الأمريكي استغلالها ليضع برنامجا للمستقبل قادرا على التعامل مع ما يبدو وأنه سيكون التحدي الأكبر للقرن القادم ونعني به الفجوة الشاسعة بين تعقد النموذج الاقتصادي القائم المعروف بالعولمة من ناحية ونموذج الفكر السياسي السائد والقائم على فكرة الدولة القومية من ناحية أخرى.

ولكن بدلا من أن يتشح كلينتون بعباءة القيادة التي ارتداها قبله الرئيس ترومان ليلهم ويخطط هيكل ما بعد الحرب العالمية الثانية قرر كلينتون أن يتملق .لقد رحب كلينتون قبل بدء المؤتمر باحتمال وقوع مظاهرات مشجعا بذلك الإساءة إلى ضيوف الولايات المتحدة الأمريكية من وزراء تجارة العالم ومسئوليها بل وبرر ما وقع من أحداث عنف بقوله "لقد ظلت قرارات التجارة الدولية لأمد طويل الولاية الخاصة لوزراء التجارة ورؤساء الحكومات ومصالح الشركات .إن ما يخبرنا به هؤلاء في الشوارع هو أن لهم صوتهم الذي يجب أن يسمع ."فلماذا إذن لم يتم سماع هؤلاء خلال سنوات سبع هي عمر الإدارة الأمريكية الحالية ولماذا جمع كلينتون وزراء تجارة العالم على أرض الولايات المتحدة إذا كان يرى أن ثمة عدم شرعية تشوب الولاية الأصيلة لهؤلاء الوزراء.

لقد كان العالم في سياتل في أشد الحاجة إلى خريطة للمرحلة التالية من العولمة تسهم في رسم معالم الطريق بحيث يتم الحفاظ على ما تحققه العولمة من مكاسب اقتصادية مع توسيع نطاقها السياسي .والسبب واضح فبقدر ما أدت العولمة إلى تراكم غير مسبوق للثروة والمعرفة بقدر ما أعلنت التحدي لنماذج اجتماعية وثقافية راسخة وبقدر ما أدت إلى خلق نمو بقدر ما أدت إلى خلخلة نظم وزعزعتها .وهكذا يصبح الشعور بعدم الاطمئنان أمرا لا يمكن تفاديه خاصة في العالم النامي حيث يتعاظم الإحساس بالوقوع تحت سيطرة قوى تخرج عن سيطرة الفرد والحكومات.

ففي عالم يتحرك فيه رأس المال بحرية وتتدفق الاستثمارات إلى حيث يوجد أعلى عائد تظهر على السطح مخاطر حقيقية بقدر ما يتوافر من فرص للدول المضيفة .والمهم هنا هو إدراك أن القدرة على التعامل مع الآثار المترتبة على حرية حركة رأس المال هي رهن بوجود اقتصاد كبير ومتنوع يملك أسواق رأس مال متقدمة ونظام قانون تجاري متكامل وهي أمور وإن توافرت في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان فقد لا تتوفر في العديد من الدول النامية حيث يحل محلها في أغلب الأحيان نظم اقتصادية واجتماعية هشة تجعل هذه الدول أكثر عرضة للصدمات والأزمات على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط.

بالإضافة إلى ذلك فإن التدفقات الاستثمارية قد لا يحددها بالضرورة الأداء الاقتصادي للدولة المضيف بقدر ما يتحكم فيها القدرة على التنبؤ بالتغيرات قصيرة الأجل في أسواق المال الدولية .هنا إذا حدثت الأزمة فإن ردود الفعل المحلية والدولية المحكومة برغبة مشروعة في تجنب أو تقليل الخسائر عادة ما تؤدي إلى تحويل أزمة محلية أو إقليمية إلى أزمة دولية

(*) مقال لـ Henry Kissinger وزير الخارجية الأمريكي الأسبق- نشر في جريدة Washington Post بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ .

الموضوع الرئيسي :	الاقتصاد العالمي	اسم كاتب المقال :	عبير محمد البرنس
الموضوع الفرعي :	عام	رقم العـــــدد :	١٣٩
المصـــــــدر :	السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١

يظهر فيها دور مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي.

وحتى في هذه المرحلة فإن الأمر لا يخلو من مخاطر. فالطريقة التي يتعامل بها النظام الاقتصادي الدولي مع الأزمات الطارئة تضاعف من التحديات السياسية المطلوب التصدي لها .فالوصفة المعتادة لتدخل المؤسسات الدولية- خاصة صندوق النقد الدولي- ركزت عبر السنين على استعادة الجدارة الائتمانية بفرض إجراءات تقشفية قاسية على دول الأزمة الأمر الذي عادة ما يتم النظر إليه باعتباره استعمار جديد يضع مصالح الدول الدائنة فوق مصالح الشعوب التي تعاني الأزمة.

هذه المخاطر المرتبطة بانتقال رؤوس الأموال بنوعيها يعمق منها اتجاه متنام لتضخم حجم الشركات- أحيانا لمجرد الرغبة في ذلك- مما يقود الشركات المحلية في الدول النامية إلى الشعور يوما بعد يوم بحتمية الاندماج مع الشركات متعدية الجنسيات ذات النفاذ الأكبر إلى الأسواق العالمية والنتيجة :انقسام قطاع الأعمال في الدول النامية إلى طائفتين أحدهما مندمج في الاقتصاد العالمي وتملكه الشركات الدولية العملاقة والآخر معزول عن العولمة وغير قادر على جني ثمارها.

المثير في الأمر أن كلا الطائفتين من الشركات تفرض تحديات سياسية : الشركات متعددة الجنسيات لقدرتها الظاهرة على التدخل في صنع قرارات ظلت عبر التاريخ الاختصاص الأصيل للحكومات والشركات المحلية لما تفرضه من ضغوط سياسية في اتجاه مزيد من الحمائية مضادة لنموذج العولمة .أما الشركات المحلية التي انخرطت في الاقتصاد العالمي فإنها نتيجة لذلك قد أصبحت أكثر انكشافا لأكثف سحابة سوداء تظلل الاقتصاد العالمي :كساد مستديم يصيب الاقتصاد الأمريكي.

لمواجهة كل ذلك يذهب البعض إلى أن الحل هو في مزيد من التحرير للتجارة الدولية. وللحقيقة، فإن هذا غالبا هو الحل الأمثل على الأقل في الأجل الطويل -ولكن نظرا لما تنطوي عليه العولمة من تبني عالمي للنموذج الأمريكي فإنه من الضروري أن نتذكر أن هذا النموذج نفسه استغرق عقودا لتشكيله وبالتالي لا يصح تعجل تكراره في العالم النامي وإلا تفجر عن ذلك قوى سياسية مضادة للعولمة.

بالإضافة إلى ذلك يتعين على الدول النامية أن تحذو حذو الدول الصناعية المتقدمة التي نجحت في تجنب الآثار السلبية للعولمة ولم تترك مواطنيها عرضة لتغيرات السوق وتقلباته .إن وضع قيود على الاحتكار وبناء شبكة متكاملة للأمان الاجتماعي هي أسس قامت عليها سياسات الدول المتقدمة لقرن من الزمان ولا يوجد لها مثيل في الدول النامية باستثناء صور عتيقة للحماية.

إن عالمنا في حالة استمرار هذه الأوضاع أو تدهورها سوف يتطور إلى عالم واحد ونظامين : نظام تتحد فيه النخب المعولمة بقيم واحدة ونظام يجمع السواد الأعظم من الشعوب والتي لن تجد ملاذا لها إلا في التمسك بالقومية والعرقية كوسيلة خلاص مما تعتبره سيطرة أمريكية على مقدراتها .في هذا المناخ يصبح الهجوم على العولمة قاسيا وتشتد قسوته حيث يقل حجم النخب المعولمة وتزداد هوة التفاوت بين الغني والفقير.

أنه من الضروري أن ندرك أنه لا يوجد نظام في العالم قابل للاستمرار بدون أساس سياسي -وبالتالي فإن التحدي الرئيسي لدعاة تحرير التجارة هو في مزج النمو الاقتصادي بالقدرة سياسيا على الخروج من القوالب الجامدة وتصور ما هو غير قائم .التحدي الرئيسي هو القدرة على خوض بحور هؤلاء الذين يرون العالم وقد حددته مفاهيم اقتصادية فنية وبحور منتقديهم ممن يرون ضرورة العودة إلى نموذج شبه اجتماعي للحكم .التحدي هو تدعيم الإدراك دولي بالمسئولية الاجتماعية دون أن يعني ذلك خنق نظام اقتصادي ناجح بقيود يضعها البيروقراطيون دوليا.

إن سياسات الاحتكار التي عرفتها الولايات المتحدة لقرن من الزمان يجب أن تجد تعبيرا دوليا عنها والنظام المالي الدولي يجب أن يجد وسيلة للتحكم في اضطراباته وللتخفيف من آثارها .على قدم المساواة تظهر أهمية تعامل النظام الاقتصادي الدولي بتوازن أكبر مع النقيضين :حقوق المقرضين والاحتياجات الاجتماعية للمقترضين -وبالمثل فإن اهتمام مجتمعاتنا بقضايا معايير العمل والبيئة يجب أن يتم التعبير عنه بشكل لا يخنق حرية التجارة ولا يعطي الدول النامية الإحساس بأن هدفنا الحقيقي هو قتل تنافسيتهم.

إنني لا ادعي أنني أملك الإجابة على هذه الأسئلة ولكنني اعرف أن التملق للمتظاهرين ليس إحداها.

